جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الجباية البترولية ودورها في تطوير الاستثمار بقطاع المحروقات في الجزائر (الفترة 2000– 2012)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص علوم المالية

إعداد الطالبة: امحمد نجاة
تحت إشراف: الدكتور مدني بن شهرة

السنة الجامعية: 2012- 2013

إهداء

إنه لمن الشرف لي أن أهدي هذا العمل إلى:

إلى من تملك أحن وأرق قلب في الوجود وحضنها منبع يفيض بالحب والحنان

يا شمعة تنير دربي ودنياي "أمي الغالية"

إلى من كد وعمل جاهدا وسهر الليالي لأجل تربيتنا ووصولنا على ما نحن عليه الآن

"أبي العزيز"

إلى إخوتي وأخواتي والمقربين

إلى صديقاتي وزملائي

إلى كل من شده الفضول لتتبع ما حملته هذه الأسطر.

كلمة شكر

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقَالُوا الحَمْدُ لِلَّهِ الَذِي هَدَانَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِي لَوْلاَ هَدَانَا الله﴾

سُورَةُ الأَعْرَافِ "الآيَة 42"

نحمد الله ونشكره والذي بعونه تم إنجاز هذا البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من غرس في نفوسنا حب التعلم والاجتهاد، إلى كل من نور دروبنا ولو بالكلمة الطيبة إلى كل من داس على الجهل وقدس العلم ومكنه من عقول الآخرين.

وأتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان لكل من ساعدنا في إنجاز هـــذا العمل شكلا ومضمونا وأخص بالذكر الدكتور "مدني بن شهرة" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته المنهجية والعلمية.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزءا من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

كما أتوجـه بالشكر إلى كل مـن كانـوا وراء إتمام هذا العمـل سـواء كـان مـن قريـب أو بعيـد.

المقدمة

مقدمـــة:

تعتبر المحروقات من المواد الناضبة إذ أنها تتكون من مواد إستراتيجية ذات أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول وبالأخص المصدرة باعتبار أغلب اقتصاديات هذه الأخيرة تعتمد على المحروقات وأكبر دليل على هذا هو أنه بمجرد حدوث صدمة بترولية واحدة يعتبر هذا أمرا كافيا لشل اقتصاديات قائمة.

وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات اعتمادا كبيرا، إذ تتميز التجارة الخارجية فيها بالارتكاز على هذا القطاع الذي يمثل أكثر من 98% من صادراتها وبهذا يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة. كما تعتبر الجباية البترولية المحرك الفعال للاقتصاد الجزائري ونقطة انطلاق لكل برنامج حكومي فميزانية الدولة يتم إعدادها بعد تحديد قيمة إيرادات الجباية البترولية للسنة الموالية.

وما تجدر الإشارة إليه أن الاقتصاد الوطني له درجة ارتباط كبيرة وبالغة الأهمية بقطاع المحروقات القطاع الاستراتيجي الذي يحتل الصدارة في قائمة قطاعات الاقتصاد الجزائري، إذ تنبع أهميته من خلال توفير الفوائض المالية التي تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو محور ارتكاز الإستراتيجية التنموية الجزائرية.

و بالتالي فإن تنمية الاقتصاد الوطني لا بد وأن تمر بتطوير قطاع المحروقات باعتباره محرك عجلة التنمية والعصب الرئيسي للاقتصاد الوطني، ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث المتمثلة في تسليط الضوء على أهمية الجباية البترولية باعتبارها ممول لميزانية الدولة في تطوير هذا القطاع الحساس والهام، وهذا لضمان المزيد من الاستقرار الاقتصادي و الرخاء المالي.

الإشكالية:

من خلال الطرح السابق نسعى للإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري الذي يمكن صياغته على النحو التالي:

- **ما مدى مساهمة الجباية البترولية في تطوير استثمار المحروقات في الجزائر؟**

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الإمكانيات التي تسخر بها الجزائر في مجال المحروقات؟
- ما هي الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات؟

- ما هي النتائج الناجمة من جراء فتح النشاط البترولي للاستغلال الأجنبي؟
- ما هي العوامل المؤثرة على تقلبات إيرادات الجباية البترولية؟
- ما المكانة التي تشغلها الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو المنحى الذي يتخذه الاستثمار في قطاع المحروقات؟ وما علاقة الجباية البترولية بذلك؟

فرضيات البحث:

أما الفرضيات التي اعتمدت للإجابة على هذه الأسئلة كانت كالآتي:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من المحروقات سواء كان هذا من جانب الاحتياطي أو من جانب نوعية البترول الجزائري وميزة الموقع الجغرافي الذي تتمتع به.
- يعود سبب تقلبات إيرادات الجباية البترولية إلى عاملين أساسيين هما تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي وتقلبات أسعار البترول.
- يتطور الاستثمار في قطاع المحروقات بنسب كبيرة وهذا التطور له علاقة بتطور إيرادات الجباية البترولية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر في مجال المحروقات باعتبارها بلدا نفطيا أو غازيا كما تبين مؤخرا.
- حساسية قطاع المحروقات باعتباره ركيزة الاقتصاد الجزائري ومحرك عجلة التنمية، وهذا لأن جل إن لم نقل كل أموال الجزائر من العملة الصعبة مصدرها صادرات المحروقات، وحولي 50% من إيرادات الميزانية العامة للدولة مصدرها إيرادات الجباية البترولية.
- الرغبة الذاتية التي تتمثل في التعرف على واقع قطاع المحروقات في الجزائر والمجهودات التي تقوم بها الدولة لتطوير هذا القطاع.
- من باب الفضول منا للتعرف على العلاقة التي تربط الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات وتطور الاستثمار في القطاع نفسه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في:

- الدور الحيوي والجوهري الذي يلعبه قطاع المحروقات في الجزائر باعتباره ركيزة الاقتصاد.
- أهمية تطوير قطاع المحروقات بالنسبة لتنمية الاقتصاد الوطني باعتباره محرك عجلة التنمية والعصب الرئيسي للاقتصاد الوطني، فهو محور ارتكاز الإستراتيجية التنموية الجزائرية.
- أهمية الجباية البترولية في بناء الاقتصاد الوطني وكذا أهميتها في تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى.

أهداف البحث:

نحاول في دراستنا لهذا الموضوع الوصول لمجموعة من الأهداف وتتمثل أهمها في:

- التعرف إلى الإمكانيات التي تسخر بها الجزائر في مجال المحروقات، وكذا التطرق إلى إمكانياتها في مجال الطاقة المتجددة باعتبارها مرشحة لأخذ مكان المحروقات في الاقتصاد.
- محاولة معرفة أهمية الجباية البترولية بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة وفي تطوير قطاع المحروقات بصفة خاصة.
- التطرق إلى الإنجازات التي حققتها الشركة الوطنية سوناطراك بعد مرور خمسين (50) سنة من إنشائها.

حدود الدراسة:

حتى تتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث إذ سنتطرق إلى الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تطوير الاستثمار في قطاع المحروقات، أما عن الإطار المكاني لهذه الدراسة فهو الجزائر، في حين أن المجال الزمني تمثل في الفترة (2000-2012) وهذا تماشيا ومقتضيات بحثنا، والتحول الذي تعرفه السياسة الصناعية في الجزائر حيث انطلاقا من بداية الألفية الجديدة خرجت الجزائر من أزمة سياسية واقتصادية وبدء الاقتصاد في التعافي والانطلاق في سياسات تنموية شاملة تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو (2005-2009)، البرنامج الخماسي (2010-2014). وكذا تطور إيرادات الجباية البترولية منذ سنة 2000 والنتائج التي حققها قطاع المحروقات.

المنهج المتبع:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية وتحليل أبعادها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا على **المنهجين الوصفي والتحليلي** كركيزة أساسية في هذا البحث.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة فقد اعتمدنا على ما يلي:

- سمير بن عمور، **إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية دولة**،رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال جامعة سعد دحلب- البليدة، 2005-2006، جاءت إشكاليتها كما يلي: ما هي العوامل التي دفعت بالدولة إلى السعي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكيف تمت هذه العملية، وما هو مدى نجاحها؟ وقد توصل إلى عدة نتائج نذكر أهمها والمتمثلة في: فشل عملية إحلال الجباية محل الجباية البترولية على الرغم من الإجراءات التي قامت بها الدولة من خلال الإصلاح الضريبي المطبق بداية من سنة 1992.
- مقليد عيسى، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد وتنمية جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2007-2008 ، جاءت إشكاليتها كما يلي: إلى أي مدى يمكن للدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها ورقابتها على ثرواتها النفطية في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه؟ وقد توصل إلى عدة نتائج نذكر أهمها: لقد أتاح فتح مجال المحروقات للشركات الأجنبية تحقيق نتائج ملموسة لكنها اقتصرت على جانب الاستكشاف والإنتاج، أي في الحلقات العليا في مرفق البترول الخام خاصة.
- برجي نسرين، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر**، مقالة في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، 2012، جاءت إشكاليتها كما يلي: كيف تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية وتطوير قطاع المحروقات في الجزائر؟ وقد توصلت إلى عدة نتائج نذكر أهمها: تنجز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع

المحروقات بالجزائر، بصفة مشتركة بين مختلف الشركات الأجنبية والشركة الوطنية سوناطراك، ونتيجة لهذه الشراكة تم انجاز عدة مشاريع ناجحة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني مثل: مشروع عين صالح ، ميد غاز ، مشروع غالسي.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، فالصعوبات تتمثل في:

- ندرة المراجع والمصادر الخاصة بقطاع المحروقات في الجزائر، حيث وجدنا صعوبة كبيرة في الحصول على مراجع متعلقة بهذا الموضوع وخاصة فيما يتعلق بفئة الكتب.
- تضارب الإحصائيات والتقارير الخاصة بقطاع المحروقات في الجزائر بين الوزارة الوصية (وزارة الطاقة والمناجم)، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، التقارير السنوية لسوناطراك، إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء، وكذا الدراسات الفردية.

أقسام الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاث فصول وذلك بغرض الإحاطة بإشكالية البحث وهي كالتالي:

– الفصل الأول بعنوان: قطاع المحروقات في الجزائر: تاريخه، إمكانياتها والاستثمار فيه

سنقوم في هذا الفصل بإلقاء نظرة على التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر والإمكانيات المتوفرة في هذا المجال ومن ثم التعرض إلى جانب الاستثمار في هذا القطاع الحساس وذلك من خلال التطرق إلى الجانب القانوني للاستثمار، أسباب تبني الجزائر الشراكة الأجنبية ومن ثم سوف نقوم بتحليل نتائج الاستثمار الأجنبي في هذا المجال.

– الفصل الثاني بعنوان: الجباية البترولية في الجزائر

سنتناول في هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بالجباية البترولية وذلك بالتطرق إلى تعريفها أنواعها، الجانب التشريعي لها، وكذا مكوناتها، ومن ثم سوف نتعرض لتطورها والعوامل المؤثرة على تقلباتها والتي تتمثل أساسا في عاملين هما سعر الصرف وسعر البترول.

– الفصل الثالث بعنوان: مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد وعلاقتها بتطور استثمار المحروقات

في هذا الفصل سنتناول بالدراسة مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد، وذلك من خلال مساهمتها في تمويل الميزانية وفي إنشاء صندوق ضبط الموارد باعتبارها المورد الرئيسي له، وكذا مساهمتها في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة. كما سنتطرق إلى واقع قطاع المحروقات في الجزائر والعلاقة التي تربط بين تطور هذا الأخير وتطور الجباية البترولية، كما أننا سوف نشير إلى المشاريع الموجهة للاستثمار في قطاع المحروقات وكذا آفاقه.

وفي الأخير ختمنا الموضوع بخاتمة عامة تتضمن ملخصا لأهم ما جاء في البحث والنتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق البحث.

الفصل الأول

قطاع المحروقات في الجزائر: تاريخه، إمكانياته و الاستثمار فيه

تمهيد:

عرف قطاع المحروقات في الجزائر تطورا ملحوظا إذ ما قورن بباقي القطاعات الأخرى باعتباره محرك عجلة التنمية والعصب الرئيسي للاقتصاد الوطني، هذا التطور راجع إلى تبني مبدأ المشاركة حيث ساهمت الشراكة في هذا القطاع برفع قدرات الجزائر خاصة في مجال البحث والتنقيب. وسنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على كل من تعريف ومراحل صناعة المحروقات، وأهم المراحل التي مر بها هذا القطاع في الجزائر بالإضافة إلى تطور إمكانيات البلاد في مجالي المحروقات والطاقة المتجددة، ومن ثم سوف نتطرق إلى تطور الجانب التشريعي للاستثمار في هذا القطاع والأسباب التي دعت إلى تبني فكرة الشراكة ثم تحليل نتائج الاستثمار الأجنبي في هذا المجال. ومن أجل هذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: ماهية المحروقات في الجزائر
- **المبحث الثاني**: الاستثمار في قطاع المحروقات بالجزائر

المبحث الأول: ماهية المحروقات في الجزائر

تعتبر المحروقات من المواد الناضبة، إذ أنها مادة إستراتيجية ذات أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول. وتعد الجزائر من بين البلدان التي تحتوي على هذه الثروة الناضبة، وقد اهتمت بهذا القطاع الذي مر بعدة مراحل، ومن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على هذه المراحل ابتداء من اكتشاف المحروقات، كما سنتطرق إلى إمكانيات الجزائر في كل من هذا القطاع وكذا قطاع الطاقة المتجددة.

المطلب الأول: تعريف المحروقات ومراحل صناعتها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف المحروقات ومراحل صناعتها:

1- تعريف المحروقات:

تتمثل المحروقات في البترول, الغاز الطبيعي, غاز البترول المميع والكثافات، وهي عبارة عن مزيج من مواد تسمى الهيدروكربونات، وهذه الأخيرة تتكون من عدد مختلف من ذرات الكربون والهيدروجين وبالتالي من جزيئات ذات حجم وتركيب مختلفين تحدد حالتها الفيزيائية صلبة، سائلة أو غازية، فالهيدروكربونات التي تحتوي على أربعة (04) ذرات كربون هي عموما غازات، والتي تحوي من خمس(05) إلى تسعة عشر (19) ذرة هي سوائل وأكثر من ذلك تكون مواد صلبة. كما تحتوي المحروقات بالإضافة إلى الهيدروكربونات على بعض الشوائب كالكبريت، الأكسجين، النيتروجين، الماء والأملاح وكذلك على بعض المعادن مثل الحديد والصوديوم[1]. وفيما يلي سوف نعرف كل من البترول والغاز الطبيعي:

1-1 تعريف البترول :

البترول كلمة من أصل لاتيني، معناها زيت الصخر، ويوجد عادة عند سطح الأرض أوفي باطنها. وقد يأخذ البترول شكلا سائلا، ويسمى حينئذ بالزيت الخام أو يأخذ شكلا غازيا ويسمى بالغاز الطبيعي. والزيت الخام هو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه، وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر البني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية ويعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث

[1]- محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية – مصر، 1998، ص 136.

أنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب، من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها[1].

وأصل تواجد البترول في الطبيعة، هو تحلل المواد العضوية الناتجة عن انطمار الملايين من الحيوانات والنباتات الميتة عبر ملايين السنين، في طبقات من الطمى الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين. ويتكون البترول من مزيج من المركبات الهيدروكربونية،وهي المركبات التي تحتوي أساسا على عدد من ذرات الكربون وذرات الهيدروجين بالإضافة إلى بعض الشوائب مثل المواد الكبريتية، الأوكسيجينية والآزوتية، وبعض المركبات المعدنية المحتوية على النيكل والفاناديوم.

1-2 تعريف الغاز الطبيعي:

رأينا أن البترول، قد يأخذ شكلا سائلا ويسمى بالزيت الخام، أو يأخذ شكلا غازيا ويسمى بالغاز الطبيعي، ويتكون الغاز الطبيعي من مجموعة غازات أهمها الميثان، الإيثان، البروبان والبيوتان فضلا عن النيتروجين وثاني أوكسيد الكربون وبعض الكبريت. والغاز الطبيعي قد يظهر متحدا مع البترول في آباره أو ذائبا فيه، أوفي حقول لا تحتوي على أي سائل بترولي مثل: حقول الغاز في غرب سيبيريا أو جنوب الجزائر، وقد يستخلص الغاز صناعيا من الفحم[2].

2- مراحل صناعة المحروقات:

سوف نتطرق إلى مراحل صناعة كل من البترول والغاز الطبيعي:

1-2 مراحل صناعة البترول:

تتمثل مراحل صناعة البترول فيما يلي:

1-1-2 مرحلة البحث، التنقيب والإنتاج:

يتم تحديد وجود مكمن البترول بدراسة جيولوجية لسطح التربة ثم تجمع كل المعلومات التي تجعلنا نفترض وجود جيوب بترولية تحت التربة. بعدها تأتي عملية حفر الأرض على عمق 15م إلى 20م، ووضع شحنة متفجرة في الحفر، وبعد انفجارها تسجل الاهتزازات في الأرض. تنعكس أمواج الاصطدام على طبقات معينة وتشكل نوعا من الصدى تسجله أجهزة خاصة على سطح الأرض، فتعطينا دراسة هذه

[1]- د. كامل بكري، والآخرون، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية،بيروت- لبنان، 1989، ص 151-152.

[2] - د. كامل بكري، مرجع نفسه، ص 154.

التسجيلات معلومات عن الصخور الخازنة للبترول (حجمها وعمقها). لاستغلال مكمن البترول يجب التنقيب عن الآبار بواسطة برج التنقيب، الذي يحفر الأرض وعندما تصل آلة الحفر إلى الصخرة الخازنة يتدفق البترول مباشرة تحت تأثير ضغط الماء والغاز، ثم يركب أنبوب الإنتاج الذي ينتهي بمجموعة من الصنابير لتنظيم سيلان البترول. مع مرور الوقت ينخفض الضغط واستخراج البترول في هذه يتطلب عملية ضخ عن طريق دفع الماء أو الهواء في بئر التنقيب.

2-1-2 مرحلة النقل:

ينقل البترول من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تكريره عن طريق خطوط الأنابيب أو عن طريق الناقلات، أما المشتقات البترولية فتنقل غالبا عن طريق السكك الحديدية أوالسيارت.

2-1-3 مرحلة التكرير:

يتم تكرير البترول بتسخينه تدريجيا لنتحصل في الأخير على منتجات خفيفة (بنزين الطائرات والسيارات)، ومنتجات ثقيلة (زيت الوقود، زيوت التشحيم والإسفلت).

2-1-4 مرحلة التسويق:

وفيها تقوم الشركات المنتجة بعمليات التوزيع بنفسها أو قد تتفق مع شركة أخرى للقيام بذلك، وكثيرا ما تتفق الشركات فيما بينها على تقسيم الأسواق لتلافي المنافسة.

2-2 مراحل صناعة الغاز الطبيعي:

تتمثل مراحل صناعة الغاز الطبيعي فيما يلي:

2-2-1 مرحلة البحث والاكتشاف:

يشبه اكتشاف الغاز الطبيعي اكتشاف البترول، ولهذا تتشابه طرق البحث عن الغاز بشكل كبير مع طرق البحث عن البترول، حيث أن معظم احتياطات الغاز الحالية اكتشفت صدفة أثناء البحث والتنقيب عن البترول.كما أن وسائل الإنتاج وحفر الآبار تكاد تكون متماثلة.

2-2-2 مرحلة الإنتاج:

يتم فصل الغاز عن البترول في حالة الغاز المتحد ثم يتم فصل الشوائب المختلفة كثاني أكسيد الكربون، النتروجين،كبريتيد الهيدروجين والتي يمكن أن تستخدم بعد ذلك في استخدامات صناعية مختلفة

.وبعد ذلك يتم فصل المكونات المختلفة بالتبريد التدريجي حيث يتحول كل مكون إلى سائل عند درجة حرارة معينة، فيتم الحصول على المكثفات أولا والتي تتمثل في البيوتان والبروبان إذ يتم تسويقها منفصلة. ثم يضخ الغاز المتبقي والمتمثل أساسا في الإيثان والميثان في خطوط أنابيب الغاز الطبيعي أو تتم إسالته بالضغط والتبريد (160° تحت الصفر).

3-2-2 مرحلة النقل:

يتم شحن الغاز المسال في ناقلات خاصة أشبه ما تكون بالثلاجات حيث ينبغي المحافظة على درجة الحرارة المنخفضة للاحتفاظ بالغاز في حالته السائلة بشكل آمن .وتعد تلك العملية مكلفة جدا وكذلك في حالة نقل الغاز بالأنابيب يجب الحفاظ على معدلات الضغط داخل تلك الأنابيب، حتى تزيد كثافة الغاز ويلزم لذلك إقامة سلسلة من محطات الضغط على طول خط الأنابيب. وفي حالات كثيرة قد أدى ارتفاع تكلفة النقل إلى توقف استغلال الغاز الطبيعي عند عملية استخلاص المكثفات، حيث يعاد ضخ الغاز في الآبار للمحافظة على الضغط أو حرقه في الهواء للتخلص منه. فقد وصل الأمر إلى حرق حوالي 90 % من الغاز الطبيعي المنتج في بعض الدول. إلا أنه مع ارتفاع أسعار البترول منذ عام 1973 ومع زيادة الاهتمام بالغاز الطبيعي، انخفضت نسبة الغاز المحترق بشكل كبير بحيث وصلت إلى أقل من 08 % فقط في الآونة الأخيرة من الغاز المنتج على مستوى العالم .

المطلب الثاني: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

سوف نقوم بإعطاء لمحة عن قطاع المحروقات في الجزائر، والمراحل التي مر بها منذ اكتشافه:

1- اكتشاف المحروقات في الجزائر:

تعود أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر إلى عام 1913، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان. و في عام 1946 اكتشفت شركة بترول الصور الفرنسية أول حقل بترولي في وادي قطراني، ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952. أما في سنة 1956 تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء هو حقل عجيلة، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي مسعود وهو أكبر حقول البترول في الجزائر، و حقل حاسي الرمل الذي هو أول

حقل غازي بالبلاد، إذ اعتبر حينها من أضخم الحقول في العالم، باحتياطي مؤكد قدر بـ 2000 مليارم[3].

ولهذا تعتبر سنة 1956 هي سنة الاكتشاف الفعلي للمحروقات في الجزائر.

2- إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك:

تعود ظروف نشأة الشركة الوطنية سوناطراك إلى سوء التفاهم الذي حدث بين الجزائر والشركات البترولية الأجنبية، حول إنشاء خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) إلى مدينة أرزيو وكان هذا سنة 1963. ولهذا بادرت الجزائر باتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها وعلى مسؤوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تملكه ملكية تامة، وتتولى بنفسها إدارته وتشغيله، ومن أجل تنفيذ هذا القرار قررت الحكومة في 1963/12/31 بموجب المرسوم رقم 63-491 إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" لتكون بمثابة الجهاز الوطني الذي يتولى تنفيذ سياستها في ميدان المحروقات. وبموجب المرسوم رقم 66-292 الصادر بتاريخ 1966/09/22 اتسع عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات، من خلال تعديل القانون الأساسي لها وتغيير بيانها الذي أصبح "الشركة الوطنية لبحث، إنتاج، نقل وتسويق المحروقات".

وقد سارعت شركة سوناطراك، إلى وضع استراتيجياتها الخاصة والتي ترمي إلى تحقيق عدد من الأهداف[1] والتي نوجزها فيما يلي:

1- الرفع من قدراتها التقنية والتكنولوجية.

2- الدخول في مجالات الهندسة الصناعية المرتبطة بالمحروقات.

3- التوسيع من قدراتها الاستثمارية سواء في الداخل أو في الخارج.

4- التحكم أكثر في سوق التكرير، والخروج من التقوقع في سوق الخام المعرض إلى الاضطرابات المباشرة في الأسعار، كونه مرتبط كثيرا بأسعار السوق العالمية.

[1] - كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 2003-2004، ص 115.

لقد عملت شركة سوناطراك على مدار السنين لفرض نفسها على المستوى العالمي، ومن أهم إنجازاتها:

- خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة.
- مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود.
- خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يصل الحدود الجزائرية بإيطاليا عبر تونس.
- خط أنابيب الغاز الطبيعي الموجه إلى اسبانيا عبر المغرب.
- أنبوب "غالسي" إلى إيطاليا مباشرة عبر جزيرة سردينيا.
- أنبوب "ميد- غاز" يمر إلى اسبانيا مباشرة عبر جزيرة أليريا.
- المشروع الدولي العملاق لأنبوب الغاز عبر الصحراء TSGP، الذي سينقل الغاز من نيجيريا إلى أوربا مرورا بالنيجر والصحراء الجزائرية إلى ميناء بني صاف ثم أوربا.

أما في مجال البيئة فقد تحصلت سوناطراك في أكتوبر 2012 على "جائزة الامتياز لسنة 2012" منحت لها من طرف هيئة البنك العالمي، اعترافا بمجهوداتها المبذولة لتقليص انبعاث الغازات المحروقة بهدف حماية المحيط، والمتمثلة أساسا في حبس غاز ثاني أوكسيد الكربون، وإعادة استرجاعه (مشروع عين صالح)، والذي مكن من استرجاع 260 مليار م^3 من الغاز حيث تقلص معدل انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون من 78.6% سنة 1973 إلى 9.7 % سنة 2010[1] .

3- تأميم المحروقات:

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها[2]. ولقد مرت حركة تأميم قطاع المحروقات في الجزائر بمرحلتين:

---

[1] - جريدة الخبر اليومية، السنة 23، العدد 6884، 2012/11/04 ،ص 07.

[2] - مقليد عيسى، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، (رسالة ماجستيرتخصص اقتصاد وتنمية جامعة الحاج لخضر)، باتنة، 2007-2008 ، ص 29.

المرحلة الأولى: تأميمات ما قبل 1971:

تمثلت تأميمات[1] 1967 و 1968 في ميدان توزيع المنتجات البترولية و التكرير بـ:

1- شراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم).

2- وضع الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة.

3- تأميم كافة الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع المحروقات محليا في 1968/05/13، وأصبح هذا الميدان وطنيا 100 %.

4- اشترت الجزائر حصة شركة "توتال" من مصفاة الجزائر في 1968/11/07، ورفع نسبة مساهمتها إلى 56 %.

5- تم إبرام اتفاقية مع شركة "جيتي" في 1968/10/19، تنازلت بموجبها الشركة الأمريكية بنحو 51% من حقوقها في التنقيب والإنتاج، ونصت الاتفاقية على أنه في حالة العثور على الغاز تتنازل الشركة عن كامل حقوقها وبدون أي تعويض لمصلحة سوناطراك التي تنفرد وحدها بحق استثمار هذا الغاز.

6- شراء مصالح شركة "الباسو".

7- تجريد شركة "سان كلارك" من مصالحها النفطية سنة 1969.

أما في نوفمبر 1970، فقد صدرت قرارات تقتضي بتأميم كافة الشركات الأجنبية غير الفرنسية العاملة في مجال إنتاج البترول، باستثناء شركة "جيتي"[2].

المرحلة الثانية: تأميمات 1971:

القرارات التي جاءت في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 1971/02/24 وهي تنص على:

1- بموجب الأمر[3] رقم 11/71 المؤرخ في 1971/02/24 يتم أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر.

---

[1] - كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] - د. يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 ، ص 692.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 29 ذو الحجة 1390 الموافق لـ 25 فيفري 1971، العدد 17، ص 265.

2- بموجب الأمر[1] رقم 9/71 المؤرخ في 1971/02/24 يتم التأميم الكامل لحقول الغاز، ليصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.

3- تأميم النقل البري للبترول والغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

1- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.

2- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

4- السياسة البترولية بعد التأميم:

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته الجزائر في كل دساتيرها. وتنص المادة 25 من دستور 1976 على أن "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض". وأكدها الميثاق الوطني ثم دستور 1989 وكذلك الدستور الحالي 1996 في المادة 17 التي تنص على أن "الملكية العامة هي ملك المجموعات الوطنية. وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية، الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات "[2] .

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله وكذا جانب النظام الضريبي. ومن الموضوعات التي تناولتها ما يلي:

---

[1] - الجريدة الرسمية، مرجع نفسه، ص 263.

[2] - قويدري قوشيح بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، (رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية-جامعة حسيبة بن بوعلي)، الشلف، 2008-2009 ،ص 41.

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.

– وبموجب هذه المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية.

– رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها (2.77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس1971)، إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف[1].

وبما أن الجزائر عضو في منظمة الأوبك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليه الحكومات الأعضاء في منظمة الأوبك.

5- الانضمام إلى الأوبك:

تأسست منظمة الأوبك بموجب قرار المؤتمر التأسيسي لها، الذي عقد مابين 10 و14 سبتمبر 1960 في بغداد، ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وقد انضمت إليها الجزائر في سنة 1969، حيث جاءت في الأساس احتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط من جانب واحد دون الرجوع إلى الدول المالكة له.

وقد تمثلت الأهداف الرئيسية[2] لهذه المنظمة في:

– تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء واقتراح أنسب الوسائل لحماية مصالحهم الفردية والمشتركة.

– اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق استقرار أسعار البترول.

– تحقيق عائد عادل للمستثمر في الصناعة البترولية.

---

[1] - د. يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 122.

[2] - د. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 2000، ص 254.

ومن أهم إنجازات الأوبك[1] ما يلي:

- حماية ثرواتها الطبيعية من استغلال الشركات البترولية العالمية بعد سيطرتها على الحلقات العليا من إنتاج البترول بشكل خاص.

- أصبحت منظمة الأوبك قوة جديدة في السوق النفطية من حيث التحكم في كميات الإنتاج والأسعار، بعد أن سحبت زمام المبادرة من الشركات الاحتكارية العالمية.

- اعتماد سياسة تنسيق بين أعضائها للمحافظة على التوازن العالمي بين الكميات المطلوبة والمعروضة من البترول.

المطلب الثالث: إمكانيات الجزائر في مجال المحروقات والطاقات المتجددة:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى إمكانيات الجزائر في كل من الطاقة الناضبة (المحروقات) والطاقة المتجددة:

1- إمكانيات الجزائر في مجال المحروقات:

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها(الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية. ولذلك فمن المفيد جدا معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتوجات إلى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول، وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين ومستهلكين.

[1] - مقليد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

1-1 الاحتياطات من المحروقات:

إن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطات من المحروقات التي تؤدي إلى صيانة مصالح الأجيال القادمة أصبحت ضرورة لابد منها، فما تتمتع به الجزائر اليوم من احتياطات البترول والغاز قد لا يكون في المستقبل، حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في المستقبل إلا إذا قبلنا بالخطر الكبير من أجل تعويض هذا البرميل من خلال مجهودات الاستكشاف وذلك لتحقيق اكتشافات جديدة تضاف للاحتياطات الموجودة، وقد أصبح هذا ممكنا في ظل وجود وتطور التقنيات التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات البترولية العالمية[1].

حيث انتقل احتياطي البترول من 11314 مليون برميل خلال سنة 2000 إلى 12270 مليون برميل سنة 2005 ، وارتفع احتياطي الغاز من 4523 مليار م^3 سنة 2000 إلى 5840 مليار م^3 من الغاز سنة 2005، أما سنة 2010 فقد شهدت زيادة احتياطي المحروقات المؤكدة والمحتملة بـ 212 مليون طن مكافئ بترول. ويعود هذا الارتفاع في احتياطي المحروقات إلى الاكتشافات المتوالية للحقول البترولية والغازية، حيث حققت الجزائر ثلاث مائة (300) اكتشافا منذ تأميم المحروقات حتى سنة 2012.

1-2 تطور شبكة نقل المحروقات:

ونقصد بها شبكة نقل المحروقات (البترول الخام, الغاز الطبيعي, غاز البترول المميع والكثافات) بواسطة الأنابيب أو بواسطة أسطول النقل البحري.

1-2-1 النقل بواسطة القنوات:

يتوفر نشاط النقل بواسطة القنوات على شبكة من القنوات تقارب 16200 كلم. حيث تحصي شبكة النقل بواسطة الأنابيب 12 خط أنابيب نقل الغاز يبلغ طولها الإجمالي 7459 كلم, و بطاقة استيعاب للنقل تقدر بـ 131 مليار م^3 سنويا. وقد نجم عن دخول خطي أنابيب نقل الغاز العابري للقارتين، "أنريكومتيي" بطول 550 كلم يصل الحدود الجزائرية بإيطاليا عبر تونس، بطاقة تصدير تقدر بـ 27 مليار م^3 ، والأنبوب الثاني "بدروديران فارل" موجه إلى اسبانيا عبر المغرب بطول 521 كلم وبطاقة 11 مليار م^3 سنويا حيز الخدمة[2]، إبرام مشاريع جديدة من خطوط أنابيب نقل الغاز من أجل الاستجابة, لا

[1] - Mohamed Nasser thabet, **le secteur des Hudrocarbures et le developpemebt de l' ALGERIE**, ENAL, 1989, p. 114.

[2] - http: //www.alg4.com/vd/index.php? consulter le 23/12/2012.

سيما, للطلب المتنامي للسوق الأوروبية. فعملت الجزائر على توسيع شبكة نقل المحروقات إلى 22516 كلم بطاقة 439 مليون طن مكافئ بترول (MTEP)، وذلك بمشروعي أنبوبين آخرين موجهان إلى أوربا، وهما أنبوب "غالسي" إلى إيطاليا مباشرة عبر جزيرة سردينيا، والثاني "ميد-غاز" يمر إلى اسبانيا مباشرة عبر جزيرة أليريا، ثم هناك المشروع الدولي العملاق لأنبوب الغاز عبر الصحراء "TSGP" الذي سينقل الغاز من نيجيريا إلى أوربا مرورا بالنيجر والصحراء الجزائرية إلى ميناء بني صاف ثم إلى أوربا، بطول 4128 كلم وطاقة نقل تقدر بحوالي 18 مليار م^3 من الغاز الطبيعي سنويا.

ويمتلك نشاط النقل بواسطة القنوات 79 مضخة ضخ وضغط مجهزة بأزيد من 290 آلة رئيسية بطاقة إجمالية تزيد عن 02 مليون حصان، وقدرة تخزين بحوالي 03 إلى 04 مليون م^3 قدرة شحن مينائية بحوالي 210 مليون طن سنويا، بنية أساسية للصيانة متمفصلة على 03 قواعد رئيسية للصيانة و03 قواعد جهوية للتدخل، مركز وطني لتوزيع الغاز بحاسي الرمل، مركز وطني لتوزيع المحروقات السائلة بحوض الحمراء .

1-2-2 النقل البحري:

تتوفر سوناطراك على أسطول يتكون من عشر ناقلات لنقل غاز البترول المسال عبر فرعيها شركة النقل البحري للمحروقات وشركة سوناطراك الدولية لتسويق البترول. و 09 ناقلات للغاز الطبيعي المميع عبر فرعها شركة النقل البحري للبترول وناقلة ضخمة للبترول الخام من طراز "**مصدر WLC** " ناقلة الخام ذات النطاق الواسع مقتناة في إطار الشراكة بين الشركة اليابانية "كاواساكي" للتشييد البحري وشركة سوناطراك الدولية، تتمتع مصدر بطاقة استيعاب تقدر بـ 315000 م^3 (أي بأزيد من 02 مليون برميل) [1].

1-3 ميزات خاصة بالمحروقات الجزائرية :

تتميز المحروقات في الجزائر ببعض المميزات يمكن توضيحها فيما يلي:

1-3-1 ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك):

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا .وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى"بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا و روسيا. ففي حال ثبات العناصر الأخرى

[1] - http: //demo.kdconcept.net/sonatrach-web/ar/aval.html consulter le 27/02/2013.

المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوربا (اسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي. أما بالنسبة لأوربا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة الروهر والبنلوكس وشمال فرنسا). حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوربية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي[1] .

ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم وسهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوربا، ويصبح أقل كلفة بسبب تقليص المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية.

ويعد النفط الليبي منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسب قربه من الشواطئ الأوربية (إيطاليا). وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل.

1-3-2 ميزة نوعية البترول الجزائري:

إن البترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطراني كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته بـ 0.830 وهو يشمل على 34 % بنزين ، 24% غازوال، 32 % وقود التدفئة، 8 % زيت، 1%برافين[2]. كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي، حيث تمتاز بأنها أقل اشتمالا على الشوائب. وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له. والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت والمشتقات الخفيفة المنتجة.

---

[1] - بلعيد عبد السلام ، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال** ، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي ، دار النشر بوشان، الجزائر ، 1990 ، ص 41.

[2] - Rabah MAHIOUT, **Le Pétrole algérien**, ENAP, Alger, 1974, p. 109.

الجدول رقم (01-01): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري

الدولة	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API	نسبة الكبريت%	النسبة النوعية للمنتجات البترولية %		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34.20	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.30	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.30	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.30	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.30	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.10	1.88	25.00	30.60	44.40
	متوسط	34.00	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	**خفيف**	**44.00**	**0.14**	**35.00**	**36.00**	**29.00**
نيجيريا	ثقيل	27.10	0.25	12.00	40.00	48.00

➢ **المصدر**:محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص12.

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ " صحاري بلند " يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه تقريبا من الكبريت 0.14% مقارنة بأنواع بترول الدول الأخرى المذكورة في الجدول. وهو الأفضل أيضا من حيث درجة الكثافة النوعية 44 ،لأنه كلما كانت درجة الكثافة عالية كلما دل ذلك على أن البترول ذو نوعية جيدة أي خفيف، وكلما كانت متدنية دلت على أن نوعية البترول رديئة أي ثقيل ولا ينتج نسبة عالية من المشتقات الخفيفة التي يزداد الطلب عليها.

2- إمكانيات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة:

تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة[1] وبالخصوص الطاقة الشمسية نظرا لشساعة مساحتها من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة ثانية، حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظرا لكمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع منها المقدرة بـ 5 كيلوواط/الساعة/م^2 على معظم أجزاء التراب الوطني وتصل أحيانا إلى 7 كيلوواط/الساعة/م^2 وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000كيلوواط في الساعة للمتر مربع الواحد على مساحة تقدر بـ 2.381.745 كلم^2، هذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية 60مرة احتياجات أوروبا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، كما تسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

أما في ما يخص طاقة الرياح فتتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة حيث تهب على الجزائر رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي، بمتوسط سرعة تفوق 7م/ثانية، خصوصا في المناطق الساحلية وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر بـ 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 30 متر في حالة رياح ذات سرعة 5.1 م/ثانية، وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة.

أما في ما يخص الطاقة الحرارية الجوفية فتتوفر الجزائر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، وتتجاوز درجة حرارتها 40° و98° في حمام المسخوطين لتصل إلى 118° ببسكرة، وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء إلا أنه لا يتم استغلالها حاليا سوى في تجفيف المنتجات الزراعية وتكييف البنايات إضافة إلى تسخين البيوت الزراعية والاستشفاء بصفة أساسية، مما يعني إهدار إمكانات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

كما تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الطاقة المائية حيث تتساقط على التراب الوطني كميات كبيرة من الأمطار سنويا قدر بحوالي 65 مليار م^3، إلا أنه لا يتم استغلال إلا جزء قليل منها نتيجة تمركزها

[1] - بوعشير مريم، **دور وأهمية الطاقات التجددة في تحقيق التنمية المستديمة**، (رسالة ماجستير تخصص تحليل واستشراف اقتصادي- جامعة منتوري)، قسنطينة، 2010- 2011 ،ص 191- 192.

بمناطق محددة وتبخر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية وتقدر حاليا كمية الأمطار المستغلة بـ 25 مليار م^3 ثلثا هذه الكمية مياه سطحية والباقي جوفية.

أما في ما يخص الكتلة الحية فتبقى إمكانات الجزائر قليلة إذا ما قورنت بالأنواع الأخرى، أولا لأن المساحة الغابية لا تمثل سوى 10% من المساحة الإجمالية للوطن، أما المصادر الطاقوية من النفايات الحضرية والزراعية فتقدر بحوالي 05 مليون طن مكافئ نفط.

المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع المحروقات بالجزائر

لطالما ارتبط مفهوم الاستثمار في قطاع المحروقات بمفهوم الشراكة وهذا راجع لحساسية هذا القطاع وما يحتاجه من أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية. ومن أجل هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الجانب التشريعي للاستثمار في قطاع المحروقات، وكذا الأسباب التي دعت بالجزائر إلى تبني الشراكة في هذا القطاع، وسوف نقوم بتحليل نتائج الاستثمار الأجنبي كذلك في هذا المجال.

المطلب الأول: الجانب القانوني للاستثمار في قطاع المحروقات

بدأ النظام القانوني لقطاع المحروقات في التشكل، منذ اكتشاف النفط[1] بالصحراء الجزائرية إلى أن تم تتويجه في سنة 1958 بموجب الأمر رقم 58-1111 المؤرخ في 1958/11/22 والمتعلق بالبحث واستغلال المحروقات، بالأنابيب والنظام الجبائي لهذه النشاطات.لكن مواصلة العمل بقانون البترول الصحراوي يشكل خطرا على الصناعة النفطية لأنه يتيح للدولة المضيفة صلاحيات واسعة.

ومع هذا فقد استمر العمل به حتى سنة 1971 سنة التأميم، وبعدها ظهر الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 1971/04/12 والذي ينص على المشاركة الإجبارية مع الطرف الوطني وتكون النسبة المشاركة 51% على الأقل بالنسبة للطرف الوطني. ونتيجة لأزمة 1986 الناتجة عن الانخفاض الكبير المسجل في أسعار المحروقات، والحاجة الماسة إلى إعادة الاعتبار لمكانة المحروقات في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، ظهرت الكثير من التعديلات في القانون المتعلق بالمحروقات، و التي كانت ترمي إلى تشجيع و تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال من أجل الاستفادة من التمويل والتكنولوجيا.

1- القانون رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19:

شهدت سنة 1986 زلزالا للأسعار البترولية في السوق العالمي، فضرب بقوة الاقتصاد الوطني الذي كان و لازال مبنيا على الريع البترولي، فتقلصت الاستثمارات الوطنية، و أصيبت ميزانية الدولة بالاختناق المالي. فجاء قانون[2] 14/86 الصادر في 19 أوت 1986 ليدخل تغيرات في ميكانزمات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في مجالات البحث و التنقيب.

---

[1] - عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار–الأنشطة العادية وقطاع المحروقات**–، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 203-204.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 21 ذو الحجة 1406 الموافق لـ 20 جويلية 1986، العدد 34، ص 1482.

و من أهم ما أشار إليه هذا القانون ما يلي:

- تحديد حقول الدخول للشركات متعددة الجنسيات لتسلم عمليات البحث والتنقيب في مناطق معينة.
- إشراك هذه الشركات في تحقيق وتمويل قيمة معينة من العمل أو مساهمتها في تحمل جزء من النفقات.
- في حالة اكتشاف حقول جديدة، فتقسيم الإنتاج يكون على حسب قاعدة 51% لشركة سوناطراك و 49 % للشركة الأجنبية، ويتم هذا التقسيم بعد التخلص من الأعباء المتعلقة بعمليتي البحث والتنقيب.
- من خلاله يستثنى من المشاركة كل المكامن التي قد تم اكتشافها قبل صدوره (المادة65)، إضافة إلى مكامن الغاز المكتشفة من قبل المتعامل الأجنبي والذي لا يتم تعويضه عن الأعباء المتعهد بها (المادة23). وسيتم إلغاء هذه الأحكام، في إطار التحسينات.وحسب هذا القانون لا يمكن لأي شركة أجنبية ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها إلا بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية سوناطراك[1]، ويكون ذلك وفق:

- عقد تقاسم الإنتاج.
- عقد لتقديم الخدمة.

2- القانون رقم 21/91 المؤرخ في 1991/12/04:

بالرغم من فتح المجال أمام دخول الشركات متعددة الجنسية إلى الساحة الوطنية للاستثمار في مجال المحروقات، إلا أن ذلك لم يحرك الكثير من عجلة إنتاجها للمحروقات، ومع تزايد حاجة الجزائر إلى التمويل والسيولة النقدية من أجل تسديد خدمات الديون، كان لابد من بعث قانون جديد إلى الساحة، من أجل فك القيود والحصار على دخول ونشاط الشركات متعددة الجنسيات فتم إصدار القانون[2] رقم 21/91 المعدل والمتمم للقانون 14/86. وهو يتضمن عدة تحسينات تتمثل هذه الأخيرة فيما يلي:

- فتح المجال للاشتراك مع شركات أجنبية في المكامن المكتشفة سابقا (حذف المادة65).
- السماح للأجانب بالمشاركة في كل مراحل المحروقات من تنقيب وبحث واستغلال ونقل بالأنابيب وبشأن مسألة النقل عدلت المادة 04 من القانون رقم 21/91 المادة 17 من القانون رقم 14/86 وذلك بحذف

---

[1] - لعمرية لعجال، **الغاز الطبيعي واستراتيجية استغلاله في الجزائر: واقع وآفاق**،(رسالة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية- جامعة الحاج لخضر)، باتنة، 2003-2004، ص 97.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 30 جمادى الأولى 1412 الموافق لـ 07 ديسمبر 1991، العدد 63، ص2390 .

كلمة "حصري" فيسمح للشريك الأجنبي بتمويل واستغلال المنشأة المرتبطة بنقل المحروقات وهذا لحساب سوناطراك.

– الترخيص للشريك الأجنبي بالاستثمار في قطاع الغاز ، بحذف عبارة "سائلة" واكتفت فقط بمصطلح "المحروقات" عدلت المادة الثانية من القانون رقم 21/91 المادة الرابعة من القانون رقم 14/86 .

– يمكن اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاع بين الدولة والشركات الأجنبية.

– تعديل دور الدولة في اتفاقيات المشاركة بحيث لا تتدخل في العلاقة العقدية المبرمة بين شركة سوناطراك والشريك الأجنبي بل تكتفي بترسيم هذه العلاقة في شكل مرسوم تنفيذي تصدره الحكومة.

3– القانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28:

يقوم القانون[1] رقم 07/05 على تحرير قطاع المحروقات وذلك بإنهاء الاحتكار في هذا القطاع الذي كانت تمارسه سوناطراك. وأصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية،فجاء هذا القانون بمايلي:

– استرجاع الدولة امتيازات السلطة العامة التي كانت تتمتع بها شركة سوناطراك لتصبح "سوناطراك شركة ذات أسهم"، وبالتالي لا تتحمل تبعات المرفق الحكومي وتصبح شركة تجارية عادية.

– تجريد شركة سوناطراك من دور المتعامل الوحيد، حيث نصت المادة 05 على أن "المتعامل كل شخص له القدرات التقنية يكلف بإدارة عمليات بترولية ".

– تقليص نسبة مشاركة سوناطراك في عقد الاستغلال إلى 30% كأقصى حد ولا يجب أن تقل عن 20% كحد أدنى، وهذا حسب المادة 48.

– الرجوع إلى عقد الامتياز حيث عرف في المادة 05 على أنه " وثيقة يرخص بموجبها الوزير المكلف بالمحروقات لصاحب الإمتياز بإنجاز واستغلال منشآت النقل بواسطة الأنابيب، لمدة محدودة، مع مراعات تنفيذ الالتزامات المكلف بها بموجب هذه الوثيقة " وعرف صاحب الامتياز أنه " الشخص الذي يستفيد من امتياز النقل بواسطة الأنابيب متحملا في ذلك كل الأخطار والتكاليف والخسائر المترتبة على ذلك "

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 12 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 19 جويلية 2005، العدد 50، ص05 .

حيث قدرت مدة الامتياز بـ 50 سنة وتضمن السلطة حق الاستعمال الحر لمنشآت النقل باستثناء الأنابيب العابرة للحدود الوطنية التي تخضع للسلطة التقديرية للوزير المكلف بالمحروقات.

– إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية هما وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات تدعى "سلطة ضبط المحروقات" ووكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى "النفط" وهما لا تخضعا للقواعد المطبقة على الإدارة، لاسيما فيما يتعلق بتنظيمهما وسيرهما والقانون الأساسي للعمال المشغلين بهما. وهذا حسب المادة 12.

4– القانون رقم 10/06 المؤرخ في 2006/07/29:

إن الأمر[1] رقم 10/06 جاء ليعدل ويتمم القانون رقم 07/05 ويدخل قانون المحروقات نحو السريان الفعلي، وهو يهدف إلى استعادة الرقابة على المحروقات. ومن أهم ما يتضمنه هذا الأمر:

– العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سوناطراك وشركائها بنسبة 51% لسوناطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر.

– التأكيد على أن سوناطراك "مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم" وهي صاحب الامتياز والمتعاقد، (في تعديل للمادة 05 من القانون 07/05) وهي صاحبة كل المشاريع المستقبلية، واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن 51%(تعديل للمادة 68 من القانون) وهذا قبل الإعلان عن أية مناقصة، كما تصبح سوناطراك شريكا في أي مشروع بترولي تقوم به أي شركة أجنبية بنسبة أغلبية 51% ابتداء وقبل مباشرة الأشغال.

المطلب الثاني: أسباب تبني الجزائر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات:

تبنت الجزائر سياسة الشراكة في قطاع المحروقات لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

1– أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد :

قد أشار الميثاق الوطني لسنة 1976 على ما يلي:" إن نشاط الدولة في هذا الميدان (الموارد الطبيعية) يوجه أساسا إلى دفع عجلة الإنتاج، و العمل المتواصل على مضاعفة حجم الاحتياطي المعروف. ذلك أنه إذا كان الإنتاج الفعلي يتحكم في مستوى العائدات المحققة، فإن مقدار الاحتياطي المؤكد يشكل ضمانا

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 04 رجب 1427 الموافق لـ 30 جويلية 2006، العدد 48، ص 04.

للمستقبل، لأنه يزيد من قدرة البلاد على الوفاء بديونها ومن الثقة التي تتمتع بها في الأسواق العالمية، ويتيح لها الحصول على القروض الضرورية لإنجاز مشاريعها الإنمائية، وأن الزيادة في حجم الاحتياطي المعدني للبلاد تستلزم تنشيط عمليات التنقيب على الثروات الجوفية سواء كانت في المناطق الترابية أو البحرية" [1] .

يمثل قطاع المحروقات حتى اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي بنسبة تتراوح ما بين (30% - 50%)، كما يمثل نسبة مابين (95% - 98%) من عائدات الدولة من العملة الصعبة الناتجة عن صادرات المحروقات، وما بين (45% - 65%) من موارد ميزانية الدولة التي مصدرها الجباية البترولية. كما تكمن أهميته في المساهمة في خلق وحدات صناعية، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية، كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين، البوتان، الزيوت.

2- هشاشة الاقتصاد والتأثر بالأزمات:

يعتبر الاقتصاد الجزائري هش وضعيف مقارنة بما تملكه الجزائر من إمكانيات، وأكبر دليل على هذا الضعف هو هيكل التجارة الخارجية المعتمد أساسا على العائدات من صادرات المحروقات في تغطية الواردات، وهذا ناجم عن القاعدة الضيقة التي ترتكز بدرجة كبيرة على النشاط الإستخراجي للخامات، وتفتقر للمقدرة على إنتاج السلع الأخرى بصورة تمكن من سد احتياجات الأسواق المحلية، واستمرار الاعتماد على الواردات لمقابلة هذه الاحتياجات. مما يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار البترول، حيث أن حدوث أي خلل أو أزمة في هذا القطاع على المستوى العالمي، سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني وخير مثال أزمتي 1986 و1998، حيث انخفض سعر البرميل إلى 13.53 و 06.84 دولار للبرميل على التوالي. ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى إعادة الاعتبار لمكانة المحروقات في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، وهذا يكون عن طريق تبني مبدأ الشراكة التي تعمل على تطوير هذا القطاع.

[1] - د. يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، مرجع سبق ذكره، ص 528.

3- دور الشراكة في تقديم الدعم المادي ونقل التكنولوجيا:

تعاني الجزائر من مشكل عدم توفر تقنيات تكنولوجية عالية، بالإضافة إلى الأموال الضخمة التي تتطلبها عملية البحث والتنقيب، وهذا ما دفع بها إلى اللجوء للشركات الأجنبية لإقامة مشروعات مشتركة. وذلك لغرض تعزيز عمليات البحث والاكتشاف لحقول جديدة، حيث أن البلاد لا تزال تختزن احتياطات هيدروكربونية هائلة لم تستغل بعد، وكذا الاستفادة من تكوين الإطارات الوطنية عن طريق التعليم النظري إلى جانب التدريب العملي في الحقول والمنشآت، بالإضافة إلى تأمين احتياجات الطاقة للسوق المحلية ضمن أفضل الشروط الممكنة من حيث التكلفة والضمان. فإستراتيجية الشراكة تهدف إلى تقليص التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان، وتكون بديلا ممكنا للانتقال التكنولوجي، إذ يلجأ الاستثمار الأجنبي في تنفيذ برامجه غالبا إلى استخدام تكنولوجيات ومفاهيم جديدة ذات مستوى عالمي.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات

سوف نتطرق لأهم النتائج والمزايا التي تحصلت عليها الجزائر، وكذلك الخطر الذي قد تواجهه والتمثل في خطر فقدان السيطرة على هذا القطاع، من جراء تبني سياسة الشراكة في مجال المحروقات.

1- المكاسب المحققة:

تحتل الجزائر على الساحة الطاقوية الدولية المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات البترولية، والثامنة عشر في مجال الإنتاج، والثانية عشر في مجال التصدير. وتحتل المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي المؤكدة وتأتي في المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة في مجال التصدير، بعد روسيا وكندا. وتجعل هذه الأرقام من الجزائر عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسطي، وتمنحها مكانة مسيطرة كونها أول منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في حوض المتوسط[1].

وما من شك فإن دخول الشركات العالمية بما تملكه من إمكانيات تكنولوجية وخبرة، حقق للجزائر مكاسب لا يمكن تجاهلها. حيث أن الإحصائيات المتوفرة توضح أن الجزائر استطاعت فعلا، منذ دخول الشركات الأجنبية ميدان الاستثمار في النشاط البترولي، من تحقيق نتائج ميدانية واضحة تمثلت في:

[1] - دليل الاستثمار في الجزائر ، سنة 2006 ، ص 24.

1-1 رفع طاقة الإنتاج :

ارتفعت القدرات الإنتاجية للجزائر من المحروقات من 202 مليون طن مكافئ بترول سنة 2000 إلى 232 مليون طن مكافئ بترول سنة 2005 في حين بلغت 213.9 مليون طن مكافئ بترول سنة 2010، وهذا ما عزز موقع الجزائر في السوق الدولية وفي منظمة الأوبك.

تنتج الجزائر 1.45 مليون برميل يوميا من النفط، و152 مليار م^3 من الغاز الطبيعي سنويا، وهو ما يعادل 234 مليون طن من الغاز والنفط ومشتقاته سنويا.

1-2 ارتفاع احتياطي المحروقات:

ويعود ارتفاع احتياطي المحروقات إلى الاكتشافات المتوالية للحقول البترولية والغازية، حيث انتقل احتياطي البترول من 11314 مليون برميل خلال سنة 2000 إلى 12270 مليون برميل سنة 2005 وارتفع احتياطي الغاز من 4523 مليار م^3 سنة 2000 إلى 5840 مليار م^3 من الغاز سنة 2005، ويجب التأكيد هنا أن هذه النتائج لم تأت كلها عن طريق الشركات الأجنبية وحدها، بل جانب منها كان بإمكانيات شركة سوناطراك الذاتية.

فقد شهدت سنة 2010 زيادة احتياطي المحروقات[1] من خلال تحقيق تسعة وعشرين (29) اكتشاف جديد من بينها أربعة عشر (14) من الغاز المكثف، واثني عشر (12) من النفط و ثلاثة (03) من النفط والغاز، حيث أن سبع وعشرين (27) اكتشافا من أصل تسعة وعشرين (29) تم تحقيقها من المجهود الذاتي لسوناطراك واكتشافان (02) بالشراكة مع " Gazprom" و"EonRhurgaz". هذه الإكتشافات سمحت بتحديد حجم المحروقات المؤكدة والمحتملة ب212 مليون طن مكافئ بترول.

1-3 تطور المداخيل:

تطور مداخيل الجزائر مرتبط ارتباطا كليا بتطور مداخيل المحروقات، باعتبار هذه الأخيرة محرك عجلة التنمية وركيزة الاقتصاد ككل. وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

[1] - التقرير السنوي للسوناطراك، 2010، ص 17.

الجدول رقم (01-02): مداخيل الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنة	المداخيل من المحروقات		المداخيل خارج المحروقات		إجمالي المداخيل الخارجية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	21419	97.22	612	2.77	22031	100
2001	18484	96.61	648	3.39	19132	100
2002	18091	96.10	734	3.90	18825	100
2003	23939	97.27	673	2.73	24612	100
2004	31302	97.56	781	2.43	32083	100
2005	45094	98.02	907	1.97	46001	100
2006	53429	97.83	1184	2.16	54613	100
2007	58206	97.79	1312	2.20	59518	100
2008	76900	97.59	1900	2.41	78800	100
2009	44400	97.16	1300	2.84	45700	100
2010	56100	98.30	970	1.70	57070	100
2011	71660	98.33	1220	1.67	72880	100
2012	71790	97.04	2190	2.96	73980	100

➢ **المصدر**: تجميع الطالبة من عدة مصادر

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب مداخيل المحروقات تراوحت ما بين 96% و98.50% وهذا ما يبين أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهو يعتمد اعتمادا مطلقا على مداخيل المحروقات، فتطورت هذه الأخيرة من 21419 مليون دولار سنة 2000 إلى 31302 مليون دولار سنة 2004 بعدما حققت انخفاضا سنتي 2001 و2002. وقد حققت سنة 2005 ما يقدر بـ 45094 مليون دولار لتستمر هذه المداخيل في الارتفاع حتى سنة 2008 أين بلغت ما قيمته 76900 مليون دولار، في حين سجلت انخفاضا سنة 2009 فبلغت 44400 مليون دولار بسبب تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لآثار سلبية، جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر (دخول العالم الغربي حالة ركود)، فهذه الصدمة مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساسا

للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات والواردات، وهو ما حدث للجزائر في هذه السنة من خلال الانخفاض الشديد للصادرات، ويعود السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في متوسط سعر البترول الذي بدأ ينخفض بشكل كبير بسبب انخفاض الطلب عليه نتيجة الركود العالمي. أما عن سنة 2010 فقد عادت مداخيل المحروقات لترتفع إلى 56100 مليون دولار، ثم لتصل إلى 71660 مليون دولار سنة 2011، ومن ثم إلى 71790 مليون دولار سنة 2012. بينما قدرت المداخيل خارج المحروقات بنسب تتراوح بين 04% و01.50% من إجمالي المداخيل الخارجية، وهذا يعود إلى قلة التنافسية حيث أن المؤسسات الجزائرية بحاجة إلى مزيد من التأهيل والخبرة للتحكم في مسار التصدير وإنعاشه، وبهذا تبقى مداخيل المحروقات مسيطرة على إجمالي المداخيل من العملة الصعبة.

الشكل رقم (01-01): مداخيل الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

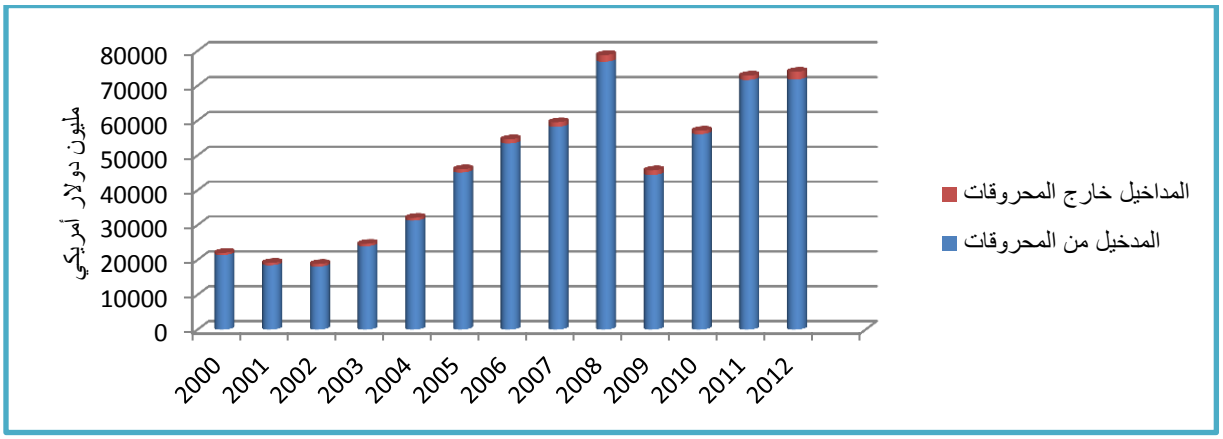

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01-02)

4-1 ارتفاع احتياطي الصرف:

لقد عانت الجزائر خلال أزمة انخفاض الأسعار من قلة السيولة واحتياطي الصرف من العملة الصعبة، إذ انخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة 1989 بحيث لم يكن بمقدور الاحتياطي تغطية شهر واحد من الواردات والوفاء بتسديد الديون، غير أن الأوضاع حاليا جعلت الجزائر بعيدة عن أزمة السيولة، بل مكنتها من تسديد ديونها وتكوين احتياطي صرف من العملة الأجنبية بلغ مستويات غير مسبوقة ، والجدول التالي سيوضح ذلك.

الجدول رقم (01-03): تطور احتياطي الصرف مقارنة مع تطور كل من مداخيل صادرات المحروقات والمتوسط السنوي لسعر البرميل من البترول في الفترة (2000- 2012)

البيان / السنة	احتياطي الصرف (مليار دولار)	نسبة التطور %	مداخيل صادرات المحروقات (مليار دولار)	المتوسط السنوي لسعر البرميل من البترول (دولار/برميل)
2000	11.90	-	21.419	28.50
2001	17.96	50.92	18.484	24.85
2002	23.11	28.67	18.091	25.24
2003	32.92	42.45	23.939	29.03
2004	43.11	30.95	31.302	38.66
2005	56.18	30.31	45.094	54.64
2006	77.78	38.45	53.429	65.85
2007	110.18	41.65	58.206	74.95
2008	143.10	29.88	76.900	99.97
2009	149.91	04.76	44.400	61.90
2010	162.22	08.21	56.100	80.10
2011	182.22	12.33	71.660	112.94
2012	193.70	06.30	71.790	111.00

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الجدول رقم (01-02)، تقارير بنك الجزائر والتقارير السنوية لسوناطراك.

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياطي الصرف في ارتفاع متتالي ومستمر، حيث وبعد أن كانت هذه الاحتياطات تبلغ 11.90 مليار دولار سنة 2000 وصلت إلى 56.18 مليار دولار في سنة 2005. ثم انتقلت من 77.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 193.7 مليار دولار سنة 2012.

وهذا الارتفاع في الاحتياطات يعتبر عنصر أمان للاقتصاد ضد الصدمات الخارجية، مع العلم أن هذا الارتفاع في الاحتياطي يعود إلى ارتفاع مجمل الصادرات من المحروقات الناتج بدوره عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما يبدو جليا من خلال الجدول، بالإضافة إلى تراكم الفوائض المالية التي

لم يقدر الاقتصاد الوطني على استعابها رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتوظيف هذه الأموال. وما هو جدير بالذكر أن هذا الارتفاع في احتياطي الصرف له مخاطر تكمن في:

- مخاطر السوق المالية، من حيث تقلبات سعر صرف العملات والأوراق المالية.
- مخاطر التضخم وفقدان القدرة الشرائية للأموال المودعة، مما يفقد الأصول المالية جزء هام من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة.

الشكل رقم (01-02): تطور احتياطي الصرف في الفترة (2000- 2012)

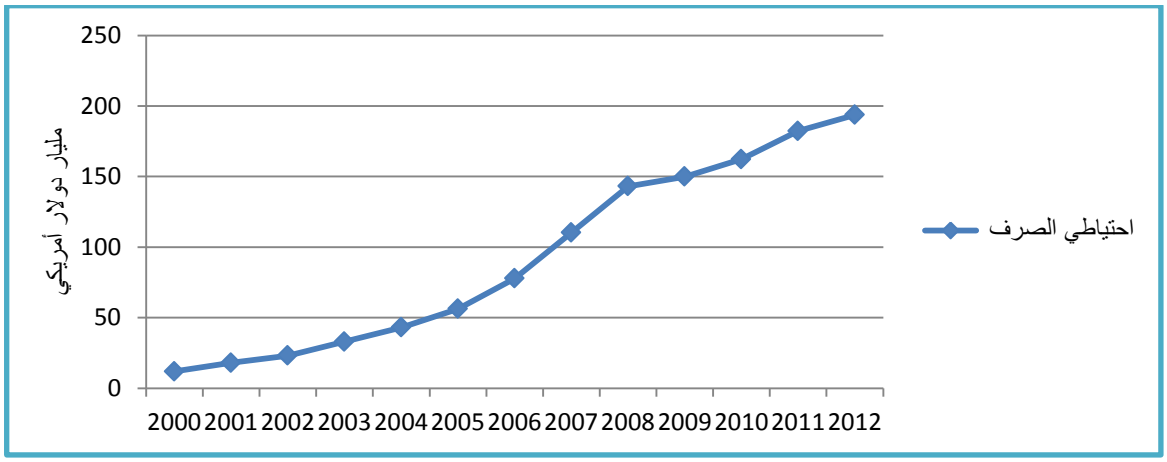

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01-03)

2- خطر فقدان السيطرة على قطاع المحروقات:

يتضح أن نمو الإنتاج عبر الشراكة سيؤدي تدريجيا إلى فقدان الرقابة والسيطرة على جزء هام من نشاط المحروقات في الجزائر وخاصة فيما يتعلق بإنتاج البترول الخام[1]. وهذا ما سنوضحه بالتفصيل فيمايلي بالتركيز على الفترة الممتدة مابين (2000-2010) وهذا يكون بالاعتماد على التقارير السنوية لسوناطراك لسنوات 2000،2005،2010.

2-1 إنتاج إجمالي المحروقات:

التطور البين في إنتاج المحروقات في الإحدي عشر سنة الممتدة من 2000-2010 سجل ارتفاعا في حجم الإنتاج الكلي، حيث بلغ إجمالي إنتاج المحروقات 202 مليون طن مكافئ بترول سنة 2000، منها

[1] - التقارير السنوية لسوناطراك، لسنوات 2000،2005،2010.

184 مليون (ط.م.ب) أي 91.09% من إنتاج سوناطراك لوحدها و 18 مليون (ط.م.ب) أي 08.91% عن طريق الشراكة، أما سنة 2005 فقد بلغ الإنتاج 232 مليون (ط.م.ب)، منها 167 مليون (ط.م.ب) أي 71.89% من إنتاج المكامن التي تشغلها سوناطراك لوحدها و65 مليون (ط.م.ب) أي 28.02% عن طريق الشراكة، في حين بلغ الإنتاج سنة 2010 ما قدره 213.9 مليون (ط.م.ب)، منها 145.8 مليون (ط.م.ب) أي 72.37% من إنتاج المكامن التي تشغلها سوناطراك من خلال مجهودها الذاتي و59.1 مليون (ط.م.ب) أي 27.63% عن طريق الشراكة.

2-2 إنتاج البترول الخام:

إن أهم ما تجدر الإشارة إليه هو ما يتعلق بتطور حصة إنتاج البترول الخام بالشراكة الأجنبية، وهي حصة أعلى بكثير من حصة إنتاج سوناطراك بإمكانياتها الذاتية، فقد بلغ إنتاج البترول الخام سنة 2000 ما قدره 41 مليون (ط.م.ب) من إجمالي إنتاج المحروقات، وفقد كان نصيب سوناطراك من هذا الإنتاج 32 مليون (ط.م.ب) أي ما نسبته 78.05 % مقابل 09 مليون (ط.م.ب) أي 21.95% فقط بالشراكة ،أما سنة 2005 بلغ إنتاج البترول 63 مليون (ط.م.ب) من إجمالي إنتاج المحروقات، وهنا انخفض إنتاج سوناطراك لوحدها إلى 29 مليون (ط.م.ب) أي 46.03% مقابل 34 مليون (ط.م.ب) أي 27.63 % بالشراكة، أما سنة 2010 بلغ إنتاج البترول 55.3 مليون (ط.م.ب) من إجمالي إنتاج المحروقات، فكان نصيب سوناطراك من هذا الإنتاج 26.44 مليون (ط.م.ب) أي 47.81% مقابل 28.75 مليون (ط.م.ب) أي 52.19% بالشراكة الأجنبية.

2-3 إنتاج الغاز الطبيعي:

بالنسبة للغاز الطبيعي، يتضح أن السيطرة على إنتاج الغاز إجمالا لا تزال بيد مؤسسة سوناطراك، فقد بلغ إنتاج الغاز سنة 2000 ما قدره 140 مليار $م^3$ من إجمالي إنتاج المحروقات، وقد كان نصيب سوناطراك من هذا الإنتاج 128 مليار $م^3$ أي ما نسبته 91.43% مقابل 12 مليار $م^3$ أي 08.57 %فقط بالشراكة ،أما سنة 2005 بلغ إنتاج الغاز 152 مليار $م^3$ من إجمالي إنتاج المحروقات، وهنا انخفض إنتاج سوناطراك لوحدها إلى 124 مليار $م^3$ أي 81.58% مقابل 28 مليار $م^3$ أي 18.42% بالشراكة، أما سنة 2010 بلغ الإنتاج 145.8 مليار $م^3$ من إجمالي إنتاج المحروقات، فكان نصيب سوناطراك من هذا الإنتاج 119.56 مليار $م^3$ أي 82% مقابل 26.24 مليار $م^3$ أي 18% بالشراكة.

4-2 إنتاج الكثافة:

وعن بترول المكثفات وهو البترول الذي يأتي مصاحبا للغاز، الذي تعتبر الجزائر من أهم الدول المصدرة له، فقد بلغ إنتاجها (بما في ذلك الكثافة الموجودة مع البترول الخام)، سنة 2000 ما قدره 17 مليون طن من إجمالي إنتاج المحروقات، فكان نصيب سوناطراك من هذا الإنتاج 15 مليون طن أي ما نسبته 88.23% مقابل 02 مليون طن أي 11.77% فقط بالشراكة ،أما سنة 2005 بلغ إنتاجها 15 مليون طن من إجمالي إنتاج المحروقات، وهنا انخفض إنتاج سوناطراك لوحدها إلى 12 مليون طن أي 80% مقابل 03 مليون طن أي 20% بالشراكة، أما سنة 2010 بلغ إنتاج الكثافة 11.2 مليون طن من إجمالي إنتاج المحروقات، فكان نصيب سوناطراك من هذا الإنتاج 9.02 مليون طن أي 80.54% مقابل 02.18 مليون طن أي 19.46% بالشراكة الأجنبية.

5-2 إنتاج غاز البترول المميع:

وقد بلغ إنتاجه (بما في ذلك البوتان والبروبان المجزأ في الجنوب)، سنة 2000 ما قدره 08.8 مليون طن من إجمالي إنتاج المحروقات، فكان نصيب سوناطراك من هذا الإنتاج 07.82 مليون طن أي ما نسبته 88.86 % مقابل 0.98 مليون طن أي 11.14% فقط بالشراكة ،أما سنة 2005 بلغ إنتاجه 09 مليون طن من إجمالي إنتاج المحروقات، وهنا انخفض إنتاج سوناطراك لوحدها إلى 07 مليون طن أي 77.78% مقابل 02 مليون طن أي 22.22% بالشراكة، أما سنة 2010 بلغ إنتاج الكثافة 7.2 مليون طن من إجمالي إنتاج المحروقات، فاستمر انخفاض نصيب سوناطراك من هذا الإنتاج إلى 05.11 مليون طن أي 71% مقابل 02.09 مليون طن أي 29% بالشراكة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

- تعتبر المحروقات من المواد الناضبة وهي تتكون من البترول, الغاز الطبيعي, غاز البترول المميع والكثافات.
- بدأ النظام القانوني لقطاع المحروقات في التشكل، منذ اكتشاف النفط بالصحراء الجزائرية ليتوج بالقانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 الذي عدله القانون رقم 10/06 المؤرخ في 2006/07/29.
- إن البترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة فهو يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه تقريبا من الكبريت وهو الأفضل أيضا من حيث درجة الكثافة النوعية، كما أن ميزة الموقع الجغرافي وقرب من الأسواق الأوربية يعطي الجزائر أفضلية كبيرة لتسويق منتجاتها من المحروقات.
- تحتل الجزائر المراتب الأولى على الساحة الطاقوية وهذا ما يجعلها عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسطي.
- تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة وبالخصوص الطاقة الشمسية نظرا لشساعة مساحتها من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة أخرى.
- دخول الشركات العالمية بما تملكه من إمكانيات تكنولوجية وخبرة، حقق للجزائر مكاسب لا يمكن تجاهلها. حيث أنها استطاعت فعلا، منذ دخول الشركات الأجنبية ميدان الاستثمار في النشاط البترولي، من تحقيق نتائج ميدانية واضحة تمثلت في ارتفاع القدرات الإنتاجية من المحروقات، ارتفاع احتياطي هذه الأخيرة، تطور المداخيل من العملة الصعبة وارتفاع احتياطي الصرف. كما أن هناك خطر نمو الإنتاج عبر الشراكة الذي سيؤدي تدريجيا إلى فقدان الرقابة والسيطرة على جزء هام من نشاط المحروقات وخاصة فيما يتعلق بإنتاج البترول الخام.

تعتمد الجزائر في تمويل اقتصادها على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات بدرجة كبيرة جدا وهذا ما يجعلنا نتطرق إلى هذا النوع من الجباية في الفصل الموالي تحت عنوان الجباية البترولية في الجزائر.

الفصل الثاني

الجباية البترولية في الجزائر

تمهيد:

تعتمد الموارد المالية للدول على الجباية سواء كانت هذه الأخيرة عادية أو جباية بترولية، في حين يكمن الاختلاف بين الدول المستهلكة والمنتجة للمحروقات في درجة الاعتماد على هذين النوعين من الجباية، فبينما نجد الدول المستهلكة تعتمد على الجباية العادية كمورد رئيسي وتعمل على تخفيض الجباية البترولية بغرض تشجيع البحث والتنقيب عن المحروقات، نجد الدول المنتجة تعتمد على الجباية البترولية وتسعى جاهدة لرفعها ومن بين هذه الدول الجزائر، إذ قامت هذه الأخيرة بسن القوانين لتتماشى مع المتغيرات الجديدة. وكما هو معلوم أن هذا النوع من الجباية متقلب ويتأثر بعدة عوامل ومن أجل هذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: عموميات حول الجباية المتأتية من قطاع المحروقات.
- **المبحث الثاني**: تطور إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات والعوامل المؤثرة في تقلباتها.

المبحث الأول: عموميات حول الجباية المتأتية من قطاع المحروقات

تعتبر الجباية البترولية من أهم المواد المالية التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية في تمويل خططها التنموية، ومن أجل هذا قامت بسن القوانين لتتماشى مع المتغيرات الجديدة. ومن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على كل من تعريف الجباية البترولية وأنواعها، الجانب التشريعي لها وكذلك مكوناتها.

المطلب الأول: تعريف الجباية البترولية وأنواعها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الجباية البترولية وأنوعها وهذا حسب مرحلتي البحث والاستغلال.

1- تعريف الجباية البترولية:

إن الضرائب البترولية يمكن تكييفها على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة ،لاستغلال باطن الأراضي والأرض المملوكة للدولة[1].

وبالتالي فإن الضرائب البترولية تدفع مقابل ترخيص من طرف الدولة ،لاستغلال باطن الأراضي المملوكة للدولة وكذلك باطن الأراضي التي تعود ملكيتها للأشخاص.

2- أنواع الجباية البترولية:

هناك نوعين من الضرائب البترولية وهذا حسب مراحل العملية الإنتاجية:

1-2 الضرائب المفروضة في مرحلة البحث:

في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح لكن هناك الكثير من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها[2]، ونميز في هذه المرحلة ضريبتين:

[1] – نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة– ولاية تيارت–**، (رسالة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة– جامعة أبي بكر بلقايد)، تلمسان، 2011-2012، ص 145.

[2] – سمير بن عمور، **إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية دولة**،(رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال– سعد دحلب)، البليدة، 2005-2006، ص 61.

2-1-1 ضريبة حق الدخول:

يمنح التصريح بالبحث بعد مناقصة لمستفيد هو الذي يعطي أكبر ضريبة حق دخول، وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات وأول من عمل على فرضها هي الولايات المتحدة الأمريكية.

2-1-2 ضريبة حق الإيجار:

هذه الضريبة يدفعها صاحب التسريح بحسب المساحة التي استفاد منها وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى ونجد ثلاث طرق للدفع:

- الدفع الوحيد،أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد للتسريح البحث.
- الدفع حسب المساحة المستغلة سنويا.
- الدفع حسب المساحة لكن لفترات مختلفة.

2-2 الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال :

ونجد في هذه المرحلة الضرائب[1] التالية:

2-2-1 ضريبة حق الدخول في الإنتاج:

ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

2-2-2 حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:

يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية .والإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا خلال مرحلة الاستغلال أو متزايدا بحسب سقف الإنتاج السنوي كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة ، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

[1] – سمير بن عمور، مرجع سبق ذكره، ص 61- 62.

3-2-2 الإتاوة:

قد ظهرت في بادئ الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها تعويض ومقابل لاستغلال الثروات العمومية، وهي اقتطاع مستقل عن الربح، لأنها تمثل قيمة ثابتة من الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال، فقيمتها تتناسب طردا مع الإنتاج كونها ضريبة على رقم الأعمال. وتدفع الإتاوة عينا أو نقدا حسب اختيار الحكومات وإن مبلغها يختلف من بلد لآخر إلا أنه كان يدور على العموم قبل سنة 1974 حول 12.5% من السعر الوحدوي لإنتاج المحروقات السائلة أو الغازية وقد ترتفع النسب في بعض الأحيان حسب كميات الإنتاج، كما هو حال الاتفاق الذي حدث بين ليبيا والشركة الفرنسية SNPA كما يلي:

- 12.5% لكمية تصل إلى 400000 برميل /يوم.
- 14 % من 400000 إلى 500000 برميل/ يوم.
- 15 % أكثر من 500000 برميل /يوم.

كما أن هناك اختلافا في تحديد الموقع الذي تحسب عنده الإتاوة:

- على رأس البئر: وعنده تحسب قيمة المحروقات بسعر البيع مطروحا منه تكاليف الإنتاج والنقل.
- انطلاق النقل: تطرح من سعر البيع تكاليف النقل فقط.
- نقطة البيع: غالبا ما تكون نقطة البيع هي ميناء التصدير، ويؤخذ السعر عند ميناء الشحن FOB لحساب الإتاوة.

وانطلاقا من سنة 1974 حددت منطقة الأوبك معدل الإتاوة على الإنتاج الخام بـ 20 % من السعر المرجعي، إلا أن بعض البلدان أدخلت بعض التعديلات في تشريعاتها الخاصة لتخفيف هذا المعدل حسب ظروف الاستغلال.

4-2-2 الضريبة على الدخل:

و هي[1] تفرض عند تحقيق الأرباح على العكس من الإتاوة و قد كانت الدول من حيث إخضاع الشركات البترولية لهذه الضريبة تقسم إلى قسمين :

– دول تخضع مستغلي آبار المحروقات إلى النظام العام للضرائب على الأرباح التجارية و الصناعية.

[1]– منصوري عبد الله ، **السياسة النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات –حالة اقتصاد صغير مفتوح–** (أطروحة دكتوراه تخصص نقد، مالية وبنك– جامعة الجزائر)، 2005-2006، ص 367.

– دول تخضع مستغلي آبار المحروقات إلى ضريبة نوعية عن الأرباح الناتجة عن هذا الاستغلال تسمى "الضريبة المباشرة البترولية" وهو ما يمثل الممارسة السائدة في معظم الدول البترولية وخاصة المنتجين الكبار منها والتي يعتمد دخلها على الريع البترولي بصفة أساسية.

و قد كان معدل الاقتطاع إلى غاية 1970 في حدود 50 % وفقا لمبدأ التوزيع المتعادل للربح. لكن ابتداء من سنة 1974 أصبح المعدل المطبق من قبل دول الأوبك 85% من السعر مخفضا بالإتاوة و تكلفة الإنتاج وقد لجأت بعض الدول إلى تدابير تحفيزية لتطوير الإنتاج في المناطق الوعرة أو إلى منح بعض التخفيضات.

المطلب الثاني: الجانب التشريعي للجباية البترولية

لقد عرف الجانب التشريعي للجباية البترولية العديد من التغيرات تجسدت في عدة قوانين، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1– قانون البترول الصحراوي:

يفرض على الشركة الأجنبية تسديد إتاوة استغلال[1] وقد عرفت المادة 63 من الأمر رقم 1111/58 المؤرخ في 1958/11/22، إتاوة الاستغلال على أنها "رسم تفرض فيه النسبة على على كمية المحروقات المنتجة من طرف الشركات صاحبة الامتياز"، حدد الأمر نسبة الإتاوة بـ 12% من قيمة المحروقات السائلة و05% من قيمة المحروقات الغازية، وهذه القيمة معادلة لقيمة المحروقات في حقل الإنتاج، ويتم تقدير الإتاوة على أساس السعر المقترح أو التقديري للإنتاج الموجود في الحقل بدون حساب الخسائر المحتملة أو مصاريف النقل، أو حتى الطاقة المستعملة للانتهاج ذاته إذ تلتزم الشركة الأجنبية بدفع الإتاوة مهما كانت نتائجها ولكن هذا الدفع مرتبط بكيفيات حساب الضريبة على الأرباح والمقدرة حسب الأمر رقم 1111/58 بـ 50 % وفي ظل هذا الارتباط يمكن تصور وضعيتين هما:

– إذا كان مبلغ الربح الخاضع للضريبة مرتفع عن مبلغ الإتاوة فإن الفرق ما بين المبلغين هو الذي يخضع للضريبة.

[1] – عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 210-211.

– إذا كان مبلغ الضريبة على الأرباح منخفض عن مبلغ الإتاوة، فإن المبلغ المساوي لنصف الفرق ما بين الضريبتين يمكن تخفيضه أو إنقاصه من الضريبة وبذلك تصبح الإتاوة مجرد تسبيق على الضريبة وهو ما يشكل حافز مهم لصاحب الامتياز.

عارضت الحكومة الجزائرية تطبيق أحكام هذا الأمر لاعتماده على نظام الأسعار المشهرة كوعاء لتحديد الضريبة فبهذا تكون الضريبة مجرد إيجار سنوي لا يتناسب مع حجم ومساحة الاستغلال، ومن هنا تم السماح للجزائر بالرفع التدريجي لحصتها من الأرباح إلى 53% بعدما كانت لا تتجاوز 50% حسب أحكام الأمر رقم 1111/58.

2– الأمر رقم 24/71 المؤرخ في 1971/04/12:

قامت السلطة بموجب الأمر[1] رقم 24/71 المؤرخ في 1971/04/12 بتعديل الأمر رقم 1111/58، وقد مس هذا التعديل بالخصوص النظام الجبائي للمحروقات، حيث عدل نص المادة 63 من الأمر رقم 1111/58 حيث أصبحت الإتاوة حسب التعديل الجديد تتشكل من 12.5% من قيمة المحروقات السائلة و05% من قيمة المحروقات الغازية، و كقاعدة عامة تلتزم كافة الشركات العاملة في مجال المحروقات بتسديد قيمة هذه الإتاوة باستثناء الشركات التي تمتلك الدولة كل رأسمالها، ويستثنى من حساب الإتاوة كميات المحروقات السائلة أو الغازية المستهلة من طرف وسائل الإنتاج.

وتتولى وزارة الطاقة اختيار شكل الدفع، والذي يكون إما نقدا أو عينا، وإذا لم تبد الوزارة رأيها فإن الدفع يكون نقدا أما إذا تم الدفع عينا فعلى المستغل تسليم المنتوج المقابل لقيمة الإتاوة إلى الدولة، ويقع على عاتقه تحمل كافة الأعباء، وفي حالة التأخر في الدفع يتحمل المعني غرامة تأخير تبلغ 01 ‰ عن كل يوم تأخير كما يمكن لوزير المالية بعد استشارة وزير الطاقة إن يخفض مبلغ الإتاوة، إذا ما تأكد أن هناك صعوبات استثنائية اعترضت المستغل وأدت إلى إرهاقه، ويتعين على هذا الأخير تحديد هذه الصعوبات في طلب التخفيض[2]. وبالإضافة إلى ذلك قام الأمر رقم 86/71 المؤرخ في 1971/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1972 بتعديل نص المادة الأولى من الأمر رقم 24/71 المعدل لنص المادة 63 من الأمر رقم 1111/58 حيث نص على حذف العبارة التالية "ما تعلق بالمحروقات المستخرجة كلية من طرف شركات

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 17 صفر 1391 الموافق لـ13 أفريل 1971، العدد 30، ص429 .

[2] – عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 246-247.

مملوكة للدولة" ومعنى ذلك الرجوع إلى قاعدة المساواة في المعاملة ما بين المستثمرين بحيث تلتزم الشركات الوطنية هي الأخرى، بتسديد مبلغ الإتاوة، والتي أصبحت في ظل الأمر رقم 24/71 ضريبة مستقلة عن الضريبة المباشرة على الأرباح وقد شهدت نسبة الإتاوة زيادة نسبية حيث ارتفعت من 12.5% إلى 14.5% بمقتضى الأمر رقم 82/74 المؤرخ في 1974/08/26، كما لم تعد تحسب الإتاوة على أساس سعر المنتوج في الحقل بل بالنظر إلى سعره المشهر في ميناء الشحن، وهذا حسب نص المادة الأولى، الفقرة الثامنة من الأمر رقم 24/71 والتي تقتضي على أنه "إن المحروقات السائلة التي تستخدم كأساس لحساب مبلغ الإتاوة لا يمكن أن يقل عن السعر المشهر في ميناء الشحن أوالتسليم".

3- القانون رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19:

أدخلت تدابير وتعديلات الهدف منها تحفيز الشركات البترولية الأجنبية على الاستثمار في الجزائر، إثر الصدمة البترولية المضادة وعدم قدرة السلطات على تحقيق الاستثمارات الهامة الضرورية لعملية تنمية البحث عن المحروقات، وقد كانت تلك التدابير[1] تتعلق بـ :

- كمية المحروقات الخاضعة للإتاوات.
- كيفية تحديد وعاء اقتطاع الإتاوات.
- السعر القاعدي و سعر التنازلي.

وقد خصص المشرع معاملة جبائية خاصة لعقد المشاركة المبرمة بين الشركة الوطنية والمستثمر الأجنبي، بحيث تتغير نسبة الضريبة حسب ظروف منطقة الاستغلال، وفي هذا الشأن ميز المشرع بين ثلاث مناطق (أ- ب-ج)، وهذا بالنظر إلى الصعوبات الجغرافية، والجيولوجية التي تتطلبها كل منطقة، وقد نص هذا القانون على نوعين من الاقتطاعات :

3-1 الإتاوات على الإنتاج :

تخضع لها المحروقات المستخرجة من الآبار الأرضية أو البحرية، وتحسب على أساس كمية المحروقات المستخلصة بعد عمليات المعالجة، مع استبعاد الكميات المعاد ضخها في الآبار والمستهلكة ذاتيا لأغراض الإنتاج أو المهدورة، وهي تحدد بحد مقبول تقنيا ويكون محل تبرير، وتقيم هذه الكميات بالسعر الجبائي أو

[1] -الجريدة الرسمية ، العدد 34، 1986، مرجع سبق ذكره، ص 1485.

القاعدي المحدد والمعتمد من قبل الوزير المكلف بالمحروقات انطلاقا من وضعيات التسويق المختلفة للمؤسسة بالنسبة لكل سلسلة من المنتوجات[1] على النحو التالي:

- بالنسبة للمحروقات السائلة المصدرة على حالها: يكون السعر القاعدي مساويا للأسعار المحددة عن طريق القنوات النظامية، والتي يمكن أن تكون أقل من أسعار البيع المطبقة من قبل المؤسسات الوصية المكلفة بالتصدير.
- بالنسبة للمحروقات الغازية المصدرة على حالها: يكون السعر القاعدي يساوي سعر البيع المطبق على هذه المحروقات.

ويجب أخذ بعين الاعتبار في الحالتين المذكورتين سابقا، سعر الصرف المتوسط لشراء العملات الصعبة خاصة الدولار المعتمد من قبل بنك الجزائر خلال شهر إنتاج تلك المحروقات .

- بالنسبة للمحروقات السائلة المسلمة لمعامل التكرير الوطنية: يكون السعر القاعدي حسب الحالة على التوالي:

– بالنسبة للخام تكون المنتجات المستخرجة منه موجهة للتصدير بالسعر Net Back انطلاقا من صادرات المنتجات المكررة.

– بالنسبة للخام الذي تكون المنتجات المستخرجة منه موجهة للسوق الداخلي يتحدد عن طريق مرسوم تنظيمي.

- بالنسبة للمحروقات الغازية المسلمة للسوق الوطنية: يكون السعر القاعدي يساوي سعر التنازل أوالتحويل والذي يحدد عن طريق مرسوم تنظيمي.

ترتبت المناطق وفق ترتيب تصاعدي حسب صعوبة الاستغلال والبحث وقد حددت هذه المناطق عن طريق المرسوم 175/87 الصادر في 21 جويلية 1987. بحيث طبقت تعديلات على الإتاوات كما يلي:

- 20% بالنسبة للمنطقة (أ).

[1] – قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري فترة 1988- 1995**، (أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية – جامعة الجزائر)، الجزائر، أفريل 1995، ص 176.

- 16.25% بالنسبة للمنطقة (ب).
- 12.5% بالنسبة للمنطقة (ج).

وتدفع الإتاوات نقدا حسب رغبة الوزير المكلف بالمحروقات في شكل تسبيقات شهرية مع تسوية ثلاثية (فصلية)، وتتم تسوية الدورة كليا قبل 21 مارس من العام الموالي.

وفي حالة الدفع العيني يوجه طلب بذلك إلى المعني من قبل الوزير المكلف بالمحروقات بعد إشعار وزير المالية، ،على أن يكون هذا الطلب 06 أشهر قبل بداية تسليم الكمية التي تدفع، وهي تساوي 5/1 من الكمية الخاضعة للإتاوة في الشهر الماضي، و في حالة خضوع المكلف إلى إتاوة مخفضة فإن الكمية تتحدد على أساس المعدلات المعتمدة للتخفيض، ويكون التسليم على عاتق المكلف إلى غاية النقاط العادية للتسليم[1].

2-3 الضرائب على النتائج:

أما فيما يخص الضرائب على النتائج فإن القانون أكد على الأحكام السابقة فيما يخص قاعدة حساب الضريبة غير أنه ميز بين نشاط الإنتاج وأنشطة النقل، والتكرير حيث أن هذه النشاطات الأخيرة تخضع للضريبة على النتائج بمعدل الضريبة على أرباح الشركات IBS ، بينما يخضع نشاط الإنتاج والبحث إلى الضريبة البترولية المباشرة التي حددت حسب معدل متناقص تبعا لصعوبة المناطق، وهي كمايلي:

- 85% بالنسبة للمنطقة (أ).
- 75 % بالنسبة للمنطقة (ب).
- 65% بالنسبة للمنطقة (ج).

4- القانون رقم 21/91 المؤرخ في 1991/12/04:

القانون[2] رقم 91/ 21 وهو يتضمن عدة تحسينات. تتمثل هذه الأخيرة فيما يلي :

– تم تطبيق تخفيضات مهمة فيما يتعلق بمعدلات الإتاوة والضريبة على النتيجة، وذلك بحسب أهمية أعمال البحث أو الاستغلال أو نوع الإنتاج والتقنيات المستعملة في الاستخراج المعزز، وكذلك لتشجيع الاستكشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات غير عادية :

[1]– منصوري عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 369.

[2] – الجريدة الرسمية ، العدد 63، 1991، مرجع سبق ذكره، ص 2392-2394.

– يمكن أن تنخفض من 20% إلى 10% بالنسبة للإتاوة .

– بالنسبة للضريبة البترولية المباشرة، كانت النسبة 85% ويمكن أن تنخفض في بعض الظروف إلى 42%. وذلك تشجيعا للاستغلال في بعض المناطق الوعرة، ولتشجيع الشركات الأجنبية على استخدام تقنيات الاسترجاع الأكثر تقدما.

وتحدد الضريبة على النتائج[1] في أنشطة الإنتاج على أساس الكميات المسوقة (تصدير، تسليم للسوق الداخلي) و سعر تثمين الإنتاج (السعر المعتمد من قبل الإدارة بالنسبة للإتاوة) مع إجراء تخفيضات تتعلق بالأعباء الهيكلية و قيمة الإتاوة حسب الصيغة الرياضية التالية :

$$idp = \alpha\left[\sum_{k=1}^{n} Q_{ik}.p_{ik} + \sum_{j=1}^{n} Q_{ej} \times p_{ej} - c_s - R\right]$$

حيث أن:

idp = الضريبة البترولية المباشرة

α = معدل الاقتطاع الضريبي

p_{ik} = سعر التنازل على المنتجات المسلمة للسوق الداخلي

Q_{ik} = الكميات من المنتجات k المسلمة للسوق الداخلي

Q_{ej} = الكميات المصدرة من المنتجات j .

P_{ej} = السعر القاعدي بالنسبة للمنتجات j المصدرة.

Cs = الأعباء الهيكلية بما فيها أعباء النقل والتكرير.

R = الإتاوات

[1] – منصوري عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 369.

أما الصيغة الرياضية التالية فتوضح طريقة حساب الجباية البترولية، وهي كما يلي:

$$F = 0.85[CA - C_s - R] + R + idp(tl)$$

حيث أن:

F = الجباية البترولية

CA = رقم الأعمال

R = الإتاوة

Idp(tl) = الضريبة البترولية المباشرة على النقل و التكرير.

5- القانون 07/05 المؤرخ في 2005/04/28:

ينص القانون[1] رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 في مادته رقم 83 على أن النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات، يتكون من رسم مسحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العامة، إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط)، رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية، ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا للخزينة، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المطلب الثالث.

6- القانون 10/06 المؤرخ في 2006/07/29:

وقد عدل القانون[2] رقم 10/06 الصادر سنة 2006 وأتم القانون رقم 07/05 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2005 في الميادين التالية :

تأسيس رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، على حصة الإنتاج الخاصة بهم عندما يكون الوسط العددي الشهري لأسعار البترول الخام "البرانت" يتجاوز 30 دولارا للبرميل الواحد. وذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك وشريك أجنبي (وهو تعديل للمادة 101من القانون). وتبلغ نسبة هذا الرسم المطبق (من أول أوت 2006) على الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب 05% كحد أدنى و 50% كحد أقصى.

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 50، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] – الجريدة الرسمية ، العدد 48، 2006، مرجع سبق ذكره، ص06.

وتقوم سوناطراك من أجل سداد هذا الرسم لدى الخزينة العمومية بخصم كميات المحروقات الموافقة لمبلغ هذا الرسم من حصة الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب المعنيين. وقد جاء إقرار هذه الرسم بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية والتي كان يعتقد أنها مرحلة عابرة، لكن استمرارها ووصولها إلى أرقام قياسية فاقت 70 دولارا، أعطى للدولة مبررا قويا من أجل فرض ضريبة لتقاسم هذه الأرباح الزائدة بينها وبين الشركات الأجنبية، مع الإشارة أن قانون المحروقات 14/86 لسنة 1986 لم يأخذها في الحسبان بسبب الأسعار المتدنية آنذاك، ورغبة الجزائر في تشجيع وجذب الشركات البترولية للاستثمار في قطاع المحروقات[1]. كما قد تم تعديل نسبة الضريبة التكميلية على الناتج حيث كانت 25% لتصبح 30%.

المطلب الثالث: مكونات الجباية البترولية

تتمثل مكونات الجباية البترولية فيما يلي:

1- رسم مسحي:

إنه رسم غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العمومية، يسدده المتعامل بالدينار الجزائري أوبدولار الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف عند الشراء لدولار الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد، بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ، ويتم حسابه على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع (وهذا حسب المادة 84 من القانون رقم 07/05)، و يحدد مبلغه بالدينار الجزائري لكل كلم^2 ، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] – مقليد عيسى ، مرجع سبق ذكره، ص 119.

الجدول (02-01): طريقة دفع الرسم المسحي

الوحدة: دج/ كلم^2

السنوات / المناطق	مرحلة البحث			مرحلة الاستبقاء المحدد في المادة 42+ المرحلة الإنشائية المحددة في المادة 37	مرحلة الاستغلال
	1 إلى 3 مدرج	4 و 5	6 و 7		
المنطقة أ	4000	6000	8000	400000	16000
المنطقة ب	4800	8000	12000	560000	24000
المنطقة ج	6000	10000	14000	720000	28000
المنطقة د	8000	12000	16000	800000	32000

➢ **المصدر**: الجريدة الرسمية العدد 50، 2005،مرجع سبق ذكره، المادة 83، ص 24.

ويتم تحيين هذه المبالغ حسب الصيغة التالية:

متوسط سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار للشهر الميلادي السابق لكل تسديد ينشره بنك الجزائر، يقسم على ثمانين (80) ويضرب في مبلغ الرسم المحدد أعلاه.

2- الإتاوة:

تعتبر الإتاوة كلفة قابلة للحسم من القاعدة الجبائية من أجل احتساب الضريبة التكميلية على الناتج، حيث تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، وهي تعد على أساس كميات المحروقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل، نقطة القياس وتستثني من حسابها كميات المحروقات التي تكون:

- إما مستهلكة لاحتياجات الإنتاج المباشرة.
- إما ضائعة قبل نقطة القياس.
- إما أعيد إدماجها في أحد أو العديد من المكامن، شريطة أن تكون هذه المكامن ضمن نفس العقد.

يجب أن تكون كميات المحروقات المستهلكة أو الضائعة والمستثناة من حساب الإتاوة في حدود مقبولة تقنيا وموضوع تبرير.

يكون مبلغ الإتاوة لشهر معين مساويا لمجموع قيم كل جزء من الإنتاج لنفس الشهر مضروبة في نسبة الإتاوة المطبقة على كل جزء من الإنتاج، وهي تحدد باستعمال المعدل الشهري للسعر القاعدي، وهذه الأسعار (حسب المادة 90 من القانون رقم 07/05) هي كالتالي:

- الأسعار عند ميناء الشحن (FOB)، التي تنشرها مجلة متخصصة ذات شهرة مؤكدة للبترول، غاز البترول المميع، البوتان والبروبان المنتجة في الجزائر.
- الأسعار عند ميناء الشحن (FOB)، التي تنشرها مجلة متخصصة ذات شهرة مؤكدة، أو في غياب نشرية للأسعار المعلنة من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط)، للمكثف المنتج في الجزائر، وتبين هذه المجلات في العقد.

إذا تعذر توفر نشرية بخصوص أي منتوج من المنتوجات سابقة الذكر، تبلغ الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط) الأسعار التي ستطبق والتي تحددها عن طريق حساب عكسي اعتمادا على الأسعار المتوفرة لنفس هذه المادة عند أقرب أماكن التسليم، أو بطريقة أخرى تحددها الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط).

هناك استثناءات في تطبيق السعر القاعدي السابق ذكره، وهذه الاستثناءات هي كالآتي:

- بالنسبة لاحتياجات السوق الوطنية، يكون السعر القاعدي المطبق على المحروقات السائلة والمنتوجات البترولية، هو السعر الساري المفعول خلال السنة المدنية المعتبرة.
- بالنسبة للغاز، يتم تحديد السعر القاعدي كما يلي:

– في حالة عقد بيع الغاز للتصدير: السعر الموجود في العقد إذا كان يفوق أو يساوي السعر المرجعي، وهذا الأخير تحدده الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط) ويتم حسابه حسب الأسعار المتحصل عليها خلال الفترة السابقة انطلاقا من كل عملية تصدير للغاز الجزائري، وفي حالة العكس يكون السعر القاعدي مساويا للسعر المرجعي.

– في حالة عقد بيع الغاز للسوق الوطنية: يكون سعر بيع الغاز في السوق الوطنية هو السعر الساري المفعول خلال السنة المدنية المعتبرة عند نقطة التسليم خارج أنبوب الغاز.

– في حالة شراء الغاز لاحتياجات الاسترجاع المدعم، فإن السعر القاعدي يكون السعر المتفاوض عليه بحرية البائع والمشتري.

إذا كانت الأسعار القاعدية محددة بالدولار يستعمل لتحويلها للدينار الجزائري سعر الصرف المتوسط عند البيع للشهر المذكور، المنشور من قبل بنك الجزائر.

1-3 تحديد معدلات الإتاوة:

إذا كانت كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال والمعبر عنها بالبرميل المعادل للبترول (ب.م.ب)، والمحددة على أساس معدل شهري، فإن نسبة الإتاوة حسب أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد لا يمكن أن تكون أقل من المستويات المذكورة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): معدلات الإتاوة لكميات المحروقات المحددة على أساس معدل شهري

المنطقة / كمية المحروقات	أ	ب	ج	د
من 00 إلى 20.000 ب.م.ب/يوميا	%05.5	%08	%11	%12.5
من 20.001 إلى 50.000 ب.م.ب/يوميا	%10.5	%13	%16	%20
من 50.001 إلى 100.000 ب.م.ب/يوميا	%15.5	%18	%20	%23
أكثر من 100.000 ب.م.ب/يوميا	%12	%14.5	%17	%20

➢ **المصدر**: الجريدة الرسمية، العدد 50، 2005، مرجع سبق ذكره، المادة 85 ص 25.

3- رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية:

ويساوي الدخل البترولي قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقصا المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا، وتساوي القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن منذ بداية استغلال المحروقات ناتج كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإتاوة مضروبة في السعر المستعمل لحساب الإتاوة.

حيث أن المبالغ المحسومة المرخص بها تتكون من العناصر التالية :

- الإتاوة.
- الحصص السنوية للاستثمار من أجل التطوير.
- الحصص السنوية لاستثمارات البحث.
- وإذا اقتضى الأمر مؤونة لمواجهة تكاليف التخلي و/أو الإصلاح. مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة نشاطات المحروقات. تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم. و يجب ألا تتضمن هذه الاستثمارات الفوائد و التكاليف العامة.

ويعتبر حسم الرسم على الدخل البترولي كلفة قابلة للخصم من القاعدة الجبائية عند احتساب الضريبة التكميلية للناتج.

ولحساب الرسم على الدخل البترولي يتم استعمال النسب المحددة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-03): النسب المحددة للرسم على الدخل البترولي

القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن المعبر عنها بـ 10^9 دج	الحد الأول S1	70
	الحد الثاني S2	385
نسبة الرسم على الدخل البترولي	المستوى الأول	%30
	المستوى الثاني	%70

➢ **المصدر**: الجريدة الرسمية، العدد 50، 2005، مرجع سبق ذكره، المادة 87 ص 26.

يتم تحيين الحد الحدين S1 و S2 حسب الصيغة التالية :

- سعر الصرف المتوسط عند بيع الدولار بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق التسديد الذي ينشره بنك الجزائر مقسما على 70 و مضروبا في مبلغ كل حد.

1-3 طريقة حساب الرسم على الدخل البترولي:

يتم حساب الرسم على الدخل البترولي حسب الحالات التالية:

- القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن (PV) أقل من الحد الأول أو تساويه يتم حساب الرسم على الدخل البترولي(TRP) باستعمال النسب الخاصة بالمستوى الأول.

– القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أكبر من الحد الثاني يتم استخدام النسبة الخاصة بالمستوى الثاني.

– القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن تفوق المستوى الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه فإنه يتم استعمال الصيغة الآتية لحساب نسبة الرسم على الدخل البترولي:

$$TRP\ (\%) = [\ 40\ (PV-S_1)\ /\ (S_1-S_2)\ ] + 30$$

حيث أن:

TRP: الرسم على الدخل البترولي.

PV: القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن.

S_1: الحد الأول.

S_2: الحد الثاني.

4- ضرائب أخرى:

تتمثل هذه الضرائب فيما يلي:

4-1 علاوة التوقيع على العقد: وتتكفل الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات (النفط) بتحديد مبلغ العلاوة في الإعلان عن المنافسة قصد إبرام عقد البحث أو الاستغلال.

4-2 الضريبة التكميلية على الناتج:

يخضع كل طرف في العقد لضريبة تكميلية على الناتج نسبتها 30% ويكون هذا حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الاهتلاك كما هي مبينة في الملحق بقانون المحروقات[1].

4-3 الرسم على الأرباح الاستثنائية:

أضيف هذا الرسم بموجب القانون[2] رقم 10/06، وهو غير قابل للحسم يطبق على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة الإنتاج الخاصة عندما يكون الوسط العددي الشهري

[1] – يلس شاوش بشير، **المالية العامة – المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري–** ، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 2007، ص 57.

[2] – الجريدة الرسمية ، العدد 48، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 06 .

لأسعار بترول البرانت يتجاوز 30 دولار للبرميل الواحد وذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك والشريك الأجنبي، وتبلغ نسبة الرسم 05% كحد أدنى و 50% كحد أقصى.

4-4 رسم رخصة حرق الغاز: وهو يقدر بـ 8.000 دينار جزائري لكل ألف م^3، وهذا المبلغ خاضع لقاعدة التحيين حسب تطور سعر صرف الدينار بالمقارنة مع الدولار تبعا لمعطيات بنك الجزائر.

5-4 رسم استعمال المياه: يحدد هذا الرسم بنسبة 80 دينار جزائري لكل م^3 ويخضع هو الآخر للتحيين حسب تطور سعر الصرف.

6-4 ضريبة عقارية: وهي على الأملاك الأخرى ماعدا أملاك الاستغلال كما هو محدد في التشريع والتنظيم الخاصين بالجباية العامة السارية المفعول.

5- الإعفاءات الجبائية:

حددت المادة 89 والمادة 98 من قانون المحروقات رقم 07/05 الإعفاءات الجبائية المتعلقة بالرسوم والضرائب كما يلي:

- ✓ الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالأملاك والخدمات المتعلقة بنشاطات البحث و/أوالاستغلال.
- ✓ الرسم على النشاط المهني.
- ✓ الحقوق والرسوم والإتاوة الجمركية المفروضة على عمليات استيراد التجهيزات والمواد والمنتجات التي يتم استعمالها فقط في نشاطات البحث و/أو استغلال مكامن المحروقات دون سواها.
- ✓ حصر الضرائب والحقوق والرسوم على ما ورد في قانون المحروقات وبمفهوم المخالفة فالمتعاملون في قطاع المحروقات غير معنيين بالضرائب الأخرى المنصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ اعتبار الإتاوة كلفة قابلة للحسم من القاعدة الجبائية.
- ✓ تعفى أجور موظفي المؤسسات والشركات الأجنبية من الإشتراكات الإجتماعية الوطنية إذا استمرت تبعيتهم لهيئة الحماية الإجتماعية الأجنبية التي انخرطو فيها قبل مجيئهم إلى الجزائر.

المبحث الثاني: تطور إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات والعوامل المؤثرة في تقلباتها

تتميز إيرادات الجباية البترولية بعدم الاستقرار الذي يعود سببه في الأصل إلى تذبذب الأسعار الناتجة عن اختلال العرض العالمي والطلب العالمي على البترول، إلى جانب تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي. وللإشارة فإن سوناطراك هي المسؤولة عن دفع كل الضرائب إلى الخزينة العمومية.

المطلب الأول: تطور إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات

شهدت إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات تطورا ملحوظا منذ أزمة 1986 حتى سنة 2012، في حين كانت سنة 2000 بمثابة نقطة انعطاف في مسير هذا التطور، قفزت فيها هذه الإيرادات قفزة فريدة من نوعها لم يسبق لها مثيل، ومن هذا المنطلق قمنا بدراسة فترة ما قبل وما بعد هذه السنة كل على حدى.

- **المرحلة الأولى:** يبين الجدول التالي تطور إيرادات الجباية البترولية منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 1999.

الجدول رقم (02-04): تطور حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (1986-1999)

السنة	حصيلة الجباية البترولية (مليار دينار جزائري)	نسبة التطور (%)
1986	21.44	-
1987	20.48	04.48-
1988	24.10	17.67
1989	45.50	88.80
1990	76.20	67.47
1991	161.50	111.94
1992	193.80	20.00
1993	179.80	14.00-
1994	222.18	23.57
1995	336.15	51.30
1996	507.83	50.82
1997	546.77	07.67
1998	378.56	30.76-
1999	560.12	47.96

- **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول أن حصيلة الجباية البترولية في تذبذب مستمر حيث قدرت سنة 1986 بـ 21.44 مليار دينار لتنخفض إلى 20.48 مليار دينار سنة 1987 فكانت نسبة التطور (-4.48%) ثم عادت إلى الارتفاع سنة 1988 لتصل إلى 24.10 مليار دينار واستمرت في هذا الارتفاع حتى سنة 1991، فقدرت حصيلتها بـ 161.50 مليار دينار مشكلة بذلك أكبر نسبة تطور (111.94%) مقارنة مع سنة 1990 أين قدرت حصيلتها بـ 76.20 مليار دينار، أما عن سنة 1992 فقد قدرت بـ 193.80 مليار دينار لتعود إلى الانخفاض سنة 1993 فبلغت 179.80 مليار دينار ثم عادت لترتفع إلى 222.18 مليار دينار ومن هنا توالت الارتفاعات حتى سنة 1998 أين حققت انخفاضا فقدرت حصيلتها بـ 378.56 مليار دينار بنسبة تطور سالبة قدرت بـ (-30.76%) وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها لتصل إلى 06.84 دولار للبرميل، ثم ارتفعت هذه الحصيلة إلى 560.12 مليار دينار سنة 1999. ويعود في الأصل سبب كل هذه التذبذبات إلى الأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار البترول.

الشكل رقم (02-01): تطور حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (1986-1999)

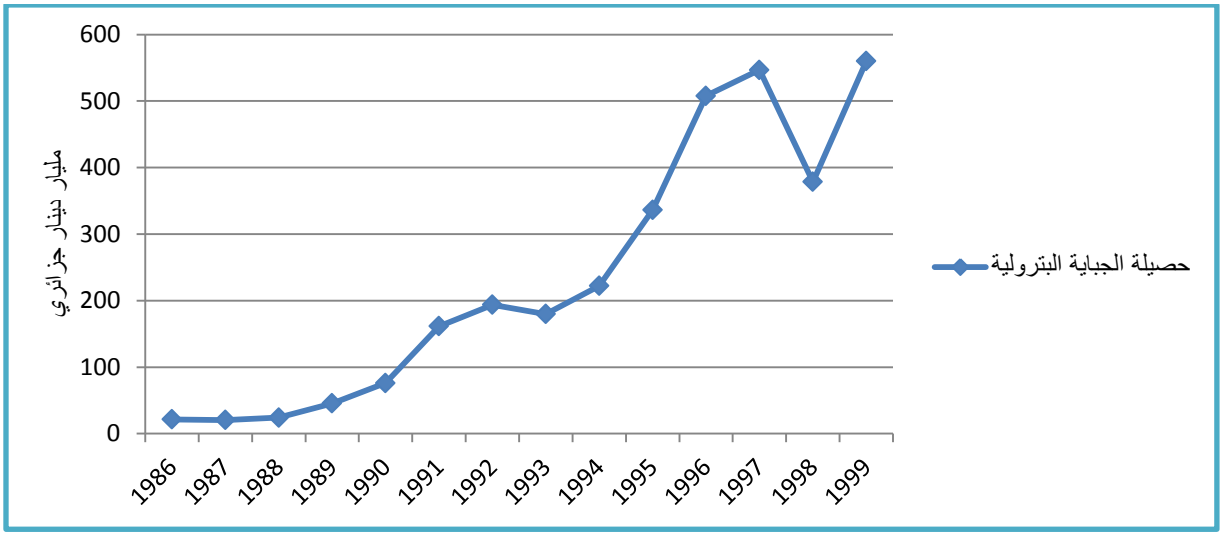

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-04)

- **المرحلة الثانية**: يبين الجدول التالي تطور إيرادات الجباية البترولية منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2012، وللإشارة فإن صندوق ضبط الموارد أنشئ سنة 2000، لذا هناك اختلافا بين إيرادات الجباية البترولية التي تذهب لتمويل الميزانية العامة والحصيلة الفعلية التي تدفعها سوناطراك للخزينة العمومية. وهذه الأخيرة هي التي سوف نبين تطورها في هذا الجدول.

الجدول رقم (02-05): تطور الحصيلة الفعلية للجباية البترولية خلال الفترة(2000-2012)

السنة	الحصيلة الفعلية للجباية البترولية (مليار دينار جزائري)	نسبة التطور (%)
2000	1173.24	109.46
2001	964.46	17.79-
2002	942.90	02.23-
2003	1284.97	36.27
2004	1485.70	15.62
2005	2267.84	52.64
2006	2714.00	19.67
2007	2711.40	0.09-
2008	3334.86	22.99
2009	1983.00	40.54-
2010	2520.00	27.08
2011	3700.00	46.82
سبتمبر 2012	3166.00	/

- **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب والتقارير السنوية للسوناطراك

نلاحظ من خلال الجدول أن حصيلة الجباية البترولية تطورت تطورا ملحوظا مقارنة بالمرحلة الأولى حيث قدرت سنة 2000 بـ 1173.24 مليار دينار بنسبة التطور بـ 109.46% مقارنة بسنة 1999، لتنخفض إلى 964.46 مليار دينار سنة 2001 فكانت نسبة التطور (-17.79%) واستمرت في الانخفاض أيضا سنة 2002 أين حققت مبلغ 942.90 مليار دينار، ثم عادت إلى الارتفاع سنة 2003 لتصل إلى 1284.97 مليار دينار واستمرت في هذا الارتفاع حتى سنة 2006، أين قدرت حصيلتها بـ 2714 مليار دينار حيث أنه في هذه السنة قامت الدولة بفرض الرسم على الأرباح الاستثنائية على الشركات البترولية عندما يكون الوسط العددي الشهري لأسعار بترول البرانت يتجاوز 30 دولار للبرميل الواحد، إضافة إلى رفع الضريبة على الناتج إلى 30%، أما عن سنة 2007 فقد عادت حصيلة الجباية البترولية إلى الانخفاض فبلغت 2711.4 مليار دينار ثم عادت للارتفاع سنة 2008 لتصل إلى 3334.86 مليار دينار، في حين سجلت انخفاضا سنة 2009 فبلغت 1983 مليار دينار بسبب تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم

لآثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروها في أكتوبر 2008(دخول العالم الغربي حالة ركود)،وهذا ما نتج عنه انخفاض شديد في صادرات المحروقات التي بلغت 44400 مليون دولار وبالتالي انخفاض حصيلة الجباية البترولية، ثم عادت لترتفع خلال السنتين الموالتين لتصل إلى 3700 مليار دينار سنة 2011.

الشكل رقم (02-02): تطور الحصيلة الفعلية للجباية البترولية خلال الفترة (2000-2012)

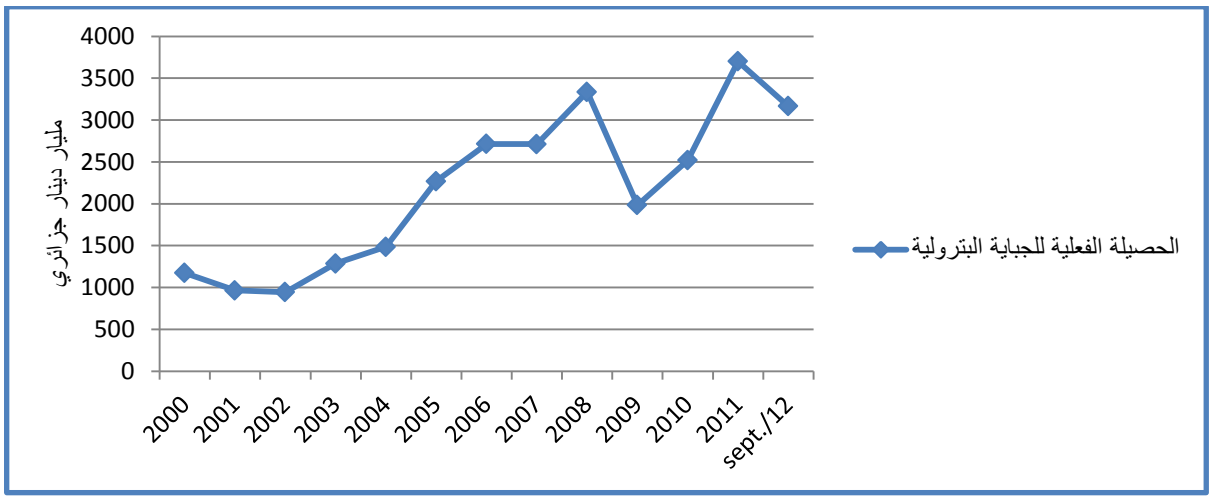

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-05)

المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات

تتأثر إيرادات الجباية البترولية بدرجة كبيرة بتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي، باعتبار أن إجمالي صادرات المحروقات مسعرة بالدولار. وفي هذا المطلب سنحاول توضيح درجة هذا التأثير.

1- تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي:

في يوم 10 أفريل 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري" التي ثبتت قيمتها آنذاك بـ 180 ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض الدينار الجزائري عملة الفرنك الفرنسي الجديد، الذي كان هو عملة الجزائر أثناء الاستعمار، بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي جديد[1]. وقد مر تسعير الدينار بمراحل متباينة فانتقل من مرحلة سعر الصرف الثابت إلى مرحلة ترجيح الدينار بسلة من

[1] – آيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، **مجلة الباحث**، العدد 09، جامعة ورقلة – الجزائر، 2011، ص 65.

العملات (تتكون هذه السلة من 14 عملة حيث كان الدولار الأكثر ترجيحا بين العملات) وهذا بعد انهيار نظام بروتن وودز، ومن ثم إلى مرحلة سعر الصرف الديناميكي. وهنا تجدر الإشارة أنه سنة 1986 كان واحد دولار يقابل 4.70 دينار ليستمر في الانزلاق المتتالي حتى سنة 1999 أين أصبح واحد دولار يقابل 66.57 دينار، أم عن الفترة 2000-2012 سنوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-06): تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال فترة (2000-2012)

السنة	متوسط سعر صرف الدينار الجزائري أمام كل واحد دولار	نسبة التغير في سعر صرف الدينار (%)
2000	75.26	-
2001	77.26	02.66 -
2002	79.68	03.13 -
2003	77.39	02.87+
2004	72.06	06.89+
2005	73.36	01.79 -
2006	72.65	0.96+
2007	69.37	04.51+
2008	64.58	06.90+
2009	72.63	12.56-
2010	74.39	02.42-
2011	72.86	02.06+
2012	75.38	03.46-

- **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري شهدت انخفاضا بينا أمام الدولار فانتقل من 75.26 دينار لكل واحد دولار سنة 2000 إلى 77.26 دينار لكل واحد دولار سنة 2001 ثم 79.68 دينار لكل واحد دولار سنة 2002 وهي أعلى قيمة من حيث الانخفاض حققها الدينار مقابل الدولار، ثم حدث ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 2.87% و6.89% سنة 2003 و2004 على التوالي، ثم عاد لينخفض سنة 2005 فأصبح واحد دولار يساوي 73.36 دينار، أما عن سنة 2006 فقد ارتفعت قيمته بنسبة ضئيلة نوعا ما قدرت بـ 0.96%، ومن هنا توالت ارتفاعاته محققة 69.37 و64.58 دينار لكل واحد دولار لسنة 2007 و2008 على التوالي، وهذا راجع للانخفاض الشديد لقيمة الدولار في أسواق

الصرف العالمية متأثرا بالأزمة المالية العالمية التي اشتدت حدتها في أكتوبر 2008، ثم عاد لينخفض بنسبة 12.56% سنة 2009 مقارنة مع سنة 2008 ثم بنسبة 2.42 % سنة 2010، أما عن سنة 2011 فقد حقق ارتفاعا فأصبح واحد دولار يساوي 72.86 دينار أي ارتفع بنسبة 2.06% مقارنة بسنة 2010، في حين سنة 2012 عادت قيمة الدينار إلى الانخفاض مقارنة بدولار ليصبح واحد دولار يساوي 75.38 دينار جزائري.

2- تأثير تقلبات سعر صرف الدينار بالدولار على الحصيلة الفعلية للجباية البترولية:

كما سبق وأشرنا فإن إيرادات الجباية البترولية تتأثر بتقلبات سعر الصرف، لهذا سنقوم بحساب الحصيلة الفعلية للجباية البترولية مقيمة بالدولار ومقارنتها بنظيرتها المقيمة بالدينار، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02- 07): مقارنة بين الحصيلة الفعلية للجباية البترولية المقيمة بالدينار ونظيرتها المقيمة بالدولار في الفترة (2000-2012)

السنة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الحصيلة الفعلية للجباية البترولية (مليار دينار جزائري)	نسبة التطور (%)	الحصيلة الفعلية للجباية البترولية (مليار دولار)	نسبة التطور (%)
2000	75.26	1173.24	-	15.59	-
2001	77.26	964.46	17.79-	12.48	19.95-
2002	79.68	942.90	02.23-	11.83	05.21-
2003	77.39	1284.97	36.27	16.60	40.32
2004	72.06	1485.70	15.62	20.62	24.22
2005	73.36	2267.84	52.64	30.91	49.90
2006	72.65	2714.00	19.67	37.36	20.87
2007	69.37	2711.40	0.09-	39.09	04.63
2008	64.58	3334.86	22.99	51.64	32.10
2009	72.63	1983.00	40.54-	27.30	47.13-
2010	74.39	2520.00	27.08	33.87	24.06
2011	72.86	3700.00	46.82	50.78	49.93
2012	75.38	3166.00	/	42.00	/

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (02-05) و(02-06)

من خلال الجدول يتضح لنا أن تأثير تذبذبات قيمة الدينار بادية آثارها على الحصيلة الفعلية للجباية البترولية، حيث حققت هذه الأخيرة 1173.24 مليار دينار مقابل 15.59 مليار دولار سنة 2000، إذ يعود السبب إلى انخفاض قيمة الدينار أمام الدولار حيث أن واحد دولار يساوي 75.26 دينار، أما عن سنة 2001 فكانت نسبة التطور بالنسبة للجباية المقيمة بالدينار (-17.79%) بينما المقيمة بالدولار حققت (-19.95%)، ويكمن السبب وراء هذا الاختلاف في نسبة التطور إلى انخفاض قيمة الدينار أمام الدولار من 75.26 إلى 77.26، ونفس الشيء ينطبق على سنة 2002، بينما حققت سنة 2003 تطورا ملحوظا في نسبة تطور الجباية المقيمة بدولار 40.32% مقابل 36.27% للمقيمة بالدينار ويعود هذا التطور إلى ارتفاع قيمة الدينار أمام الدولار من 79.68 سنة 2002 إلى 77.39 سنة 2003، وهذا ما ينطبق أيضا على سنة 2004، بينما سنة 2005 كان واحد دولار يساوي 73.36 دينار هذا الانخفاض في قيمة الدينار أدى إلى انخفاض نسبة تطور الجباية البترولية المقيمة بالدولار (49.90%) مقارنة بالمقيمة بالدينار (52.64%)، ثم بدأت قيمة الدولار بالتدهور ابتداء من سنة 2006 وبهذا حقق الدينار ارتفاعا ليصل إلى 64.58 مقابل كل واحد دولار وهذا راجع للانخفاض الشديد لقيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية متأثرا بالأزمة المالية العالمية التي اشتدت حدتها في أكتوبر 2008، فحققت حصيلة الجباية المقيمة بالدولار تطورا مقارنة بنظيرتها المقيمة بالدولار.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات

تتأثر إيرادات الجباية البترولية بدرجة كبيرة بالصدمات الخارجية لأسعار البترول سواء كان هذا بشكل إيجابي أو سلبي، ولتوضيح ذلك بشكل جيد سوف نتطرق إلى تأثير سعر البرميل من البترول على كل من الحصيلة الفعلية للجباية البترولية المقيمة بالدينار وكذا على تلك المقيمة بالدولار.

الجدول رقم (02-08): تأثير أسعار البترول على الحصيلة الفعلية للجباية البترولية المقيمة بالدينار الجزائري في الفترة (2000-2012)

السنة	الحصيلة الفعلية للجباية البترولية (مليار دينار جزائري)	نسبة التطور (%)	المتوسط السنوي لسعر البرميل من البترول (دولار/برميل)	نسبة التغير في سعر البرميل (%)
2000	1173.24	-	28.50	-
2001	964.46	17.79-	24.85	12.81-
2002	942.90	02.23-	25.24	1.57
2003	1284.97	36.27	29.03	15.01
2004	1485.70	15.62	38.66	33.07
2005	2267.84	52.64	54.64	41.33
2006	2714.00	19.67	65.85	20.52
2007	2711.40	0.09-	74.95	13.82
2008	3334.86	22.99	99.97	33.38
2009	1983.00	40.54-	61.90	38.08-
2010	2520.00	27.08	80.10	29.40
2011	3700.00	46.82	112.94	41.00
سبتمبر 2012	3166.00	/	111.00	01.71-

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (01-03) و(02-05)

نلاحظ من خلال الجدول أن حصيلة الجباية البترولية تتناسب بصورة طردية مع المتوسط السنوي لسعر البرميل من البترول وهذا ما يبدو جليا من خلال الجدول، حيث قدرت سنة 2000 بـ 1173.24 مليار دينار في حين قدر سعر البرميل في هذه السنة بـ 28.5 دولار، ثم انخفضت إلى 964.46 مليار دينار سنة 2001 فكانت نسبة التطور (-17.79%) ويعود ذلك إلى انخفاض سعر البرميل إلى 24.85 دولار واستمرت في الانخفاض أيضا سنة 2002 أين حققت مبلغ 942.90 مليار دينار، ثم عادت إلى الارتفاع سنة 2003 لتصل إلى 1284.97 مليار دينار بسبب ارتفاع السعر إلى 29.03 دولار، واستمرت في هذا الارتفاع حتى سنة 2005، أين قدرت حصيلتها بـ 2267.84 مليار دينار بنسبة نمو تقدر بـ 52.64% في

حين قدرت نسبة تطور سعر البرميل بـ 41.33% ، أما عن سنة 2007 فقد عادت حصيلة الجباية البترولية إلى الانخفاض فبلغت 2711.4 مليار دينار، ثم بلغت 3334.86 مليار دينار سنة 2008 بسبب ارتفاع سعر البرميل إلى 99.79 دولار، في حين سجلت انخفاضا سنة 2009 فبلغت 1983 مليار دينار بسبب الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروها في أكتوبر 2008، ويعود السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في متوسط سعر البترول الذي بدأ ينخفض بشكل كبير بسبب انخفاض الطلب عليه نتيجة الركود العالمي، حيث بلغ متوسط سعر البرميل 61.9 دولار ثم عاد هذا الأخير للارتفاع في السنتين المواليتين ليصل إلى 112.94 دولار للبرميل سنة 2011 بسبب ارتفاع الطلب العالمي على البترول وبداية تعافي الاقتصاد العالمي والخروج من حالة الركود الذي نجم عن أزمة 2008 وهذا ما نتج عنه ارتفاع حصيلة الجباية إلى 3700 مليار دينار.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

- تدفع الضرائب البترولية مقابل ترخيص من طرف الدولة، لاستغلال باطن الأراضي المملوكة للدولة وكذلك باطن الأراضي التي تعود ملكيتها للأشخاص.
- إن النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات، يتكون من رسم مسحي، إتاوة، رسم على الدخل البترولي ، ضريبة تكميلية على الناتج ، رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، بعدما كان يتكون من إتاوة وضريبة على الناتج.
- شهدت إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات تطورا ملحوظا منذ أزمة 1986 حتى سنة 2012، في حين كانت سنة 2000 بمثابة نقطة انعطاف في مسير هذا التطور، قفزت فيها هذه الإيرادات قفزة فريدة من نوعها لم يسبق لها مثيل.
- إن عدم الاستقرار الذي عرفته إيرادات الجباية البترولية يعود في الأصل سببه الرئيسي إلى تذبذب الأسعار الناتجة عن اختلال العرض العالمي والطلب العالمي على البترول، إلى جانب تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي باعتبار صادرات البترول مقومة بالدولار الأمريكي، وعليه فإن ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض إيرادات الجزائر من صادراتها البترولية، وبالتالي ترتفع أو تنخفض الجباية البترولية المطبقة على هذه الإيرادات، وللإشارة توجد كذلك عوامل أخرى تؤثر على الجباية البترولية فتجعلها تتقلب هي تقنيات الاستكشاف والاستغلال، الاتفاقيات الدولية في مجال النفط.

ومن المعروف أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، حيث أن الجباية المتأتية من هذا القطاع لها دور كبير في تمويل الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن، وهذا ما سنوضحه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

مساهمة الجباية البترولية
في الاقتصاد و علاقتها بتطور استثمار المحروقات

تمهيـــد:

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، حيث أن الجباية المتأتية من هذا القطاع تحتل مكانة هامة في الاقتصاد فهي من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في تغطية نفقاتها، إذ تنبع أهميتها من خلال توفير الفوائض المالية التي تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إدراج المشاريع التي تعود بالنفع على البلاد والعمل على تنفيذها ومن بين هذه المشاريع، المشاريع الموجهة لتطوير قطاع المحروقات باعتباره ركيزة الاقتصاد ومحرك عجلة التنمية، ومن أجل هذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد

المبحث الثاني: قطاع المحروقات واقع وآفاق

المبحث الأول: مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد

تحتل الجباية البترولية مكانة هامة في الاقتصاد فهي من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في تغطية نفقاتها، كما أنها الممول الرئيسي لصندوق ضبط الموارد الذي يعتبر صمام أمان للجزائر، وهي أيضا تساهم في تمويل الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة

تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في تغطية نفقاتها، والجدول التالي يوضح نسبة تمويلها للميزانية العامة.

الجدول رقم (03-01): نسبة إيرادات الجباية البترولية من إجمالي إيرادات الميزانية العامة في الفترة 2000-2012

السنة	إجمالي إيرادات الميزانية العامة (مليار دينار جزائري)	إيرادات الجباية البترولية (مليار دينار جزائري)	نسبة تمويل الجباية البترولية للميزانية العامة (%)
2000	1190.70	720.00	60.46
2001	1403.00	840.60	59.91
2002	1500.20	916.40	61.08
2003	1451.40	836.06	57.60
2004	1508.00	862.20	56.42
2005	1629.70	899.00	55.16
2006	1683.20	916.00	54.41
2007	1831.20	973.00	53.13
2008	1924.00	970.20	50.43
2009	2786.60	1628.50	58.44
2010	3081.50	1836.00	59.58
2011	2992.40	1472.40	49.20
2012	3455.60	1561.60	45.19

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: قوانين المالية للسنوات من 1999 إلى 2011.

من خلال الجدول يتضح لنا أن إيرادات الجباية البترولية تشغل حيزا معتبرا من إجمالي الإيرادات العامة، فقد تراوحت نسبة تمويل هذه الجباية المتأتية من قطاع المحروقات للميزانية العامة بين 45% و62%، حيث أنه في الفترة الممتدة بين 2000 و 2008 تم الاعتماد على 19 دولار للبرميل من البترول كسعر مرجعي لإعداد الميزانية العامة، لهذا نلاحظ أن إيرادات الجباية البترولية قد انحصرت بين 720 مليار دينار و973 مليار دينار في حين كانت هذه الأخيرة أعلى قيمة تحققها إيرادات هذا النوع من الجباية و ذلك سنة 2007، أما عن أعلى نسبة تمويل فقد قدرت بـ 61.08 % وكان ذلك سنة 2002 أين بلغت إيرادات الجباية البترولية 916.4 مليار دينار، في حين قدرت الإيرادات الإجمالية بـ 1500.2 مليار دينار، أما عن الفترة الممتدة بين 2009 و 2012 فقد تم الاعتماد على 37 دولار للبرميل من البترول كسعر مرجعي عوضا عن 19 دولار للبرميل وهذا في إعداد الميزانية العامة، ولهذا السبب نلاحظ أن هناك ارتفاعا كبيرا في إيرادات الجباية البترولية، فقد قفزت هذه الأخيرة من 970.2 مليار دينار سنة 2008 إلى 1628.5 مليار دينار سنة 2009 واستمرت هذه الإيرادات في الارتفاع لتصل إلى 1836 مليار دينار سنة 2010 ثم عادت للانخفاض إلى 1472.4 مليار دينار وهذا سنة 2011 ثم ارتفعت إلى 1561.6 مليار دينار سنة 2012، وهنا نلاحظ أنه رغم ارتفاع إيرادات الجباية البترولية في الفترة الممتدة بين 2009 - 2012 إلا أن نسبة تمويلها للإيرادات الإجمالية انخفضت من 58.44% سنة 2009 إلى 45.19% سنة 2012 وهذا ما يعكس رغبة الدولة الجزائرية في تنويع إيراداتها.

الشكل رقم (03-01): تطور إيرادات الميزانية العامة وإيرادات الجباية البترولية في الفترة (2012-2000)

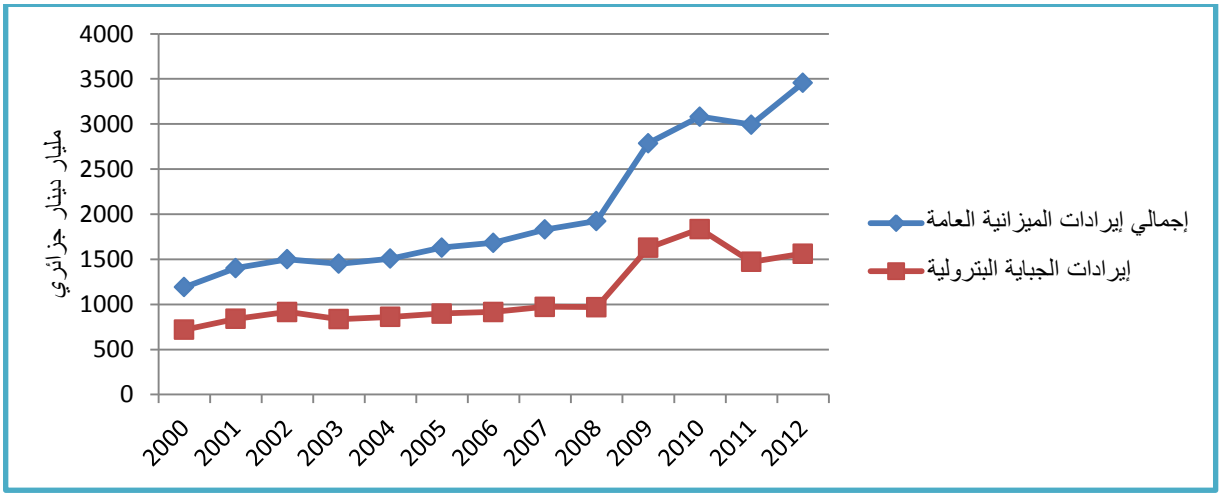

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-01)

المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة صندوق ضبط الموارد الذي يعتبر كأداة لضبط إيرادات الدولة، ويكون ذلك عبر التعرف على العناصر التالية:

1- دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد:

من المعلوم أن تاريخ إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر يرجع إلى سنة 2000 حيث سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة خلال نفس السنة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مقارنة بالأسعار السائدة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين[1]، وتعود الدوافع التي أدت إلى إنشاء هذا الصندوق تتمثل أساسا في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن الجزائر باعتبارها بلد نفطي لا يمكن لها أن تتجاهل مختلف السياسات التي تنفذها

[1] - بوفليح نبيل، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر العالمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس – سطيف ، أيام 08/07 أفريل 2008، ص 02.

البلدان النفطية والهادفة إلى الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية، (رواج فكرة إنشاء صناديق للنفط بين معظم الدول النفطية).

2- ماهية صندوق ضبط الموارد:

قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 المادة 10 منه، باعتبار أن هذه السنة هي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث يعمل هذا الصندوق على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302 ،إذ أن أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان. حيث أن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق ووزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

2-1 مصادر تمويل الصندوق:

تتمثل إيرادات الصندوق فيما يلي:

- فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.
- أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، مع العلم أن هذا التعديل يتوافق مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية خلال نفس السنة حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق.

2-2 أهداف الصندوق:

تتمثل مجالات توظيف أموال الصندوق (نفقاته) فيما يلي:

- تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية. وقد عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي تمويل عجز الخزينة مهما كان سبب هذا العجز، دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.
- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بالتنسيق مع البنك المركزي، بغية الحد منها وتخفيضها ويتم ذلك عن طريق:
  - ✓ تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها.
  - ✓ التسديد المسبق للمديونية الخارجية.

3- وضعية صندوق ضبط الموارد:

سنوضح في الجدولين المواليين تطور وضعية صندوق ضبط الموارد، وهنا لابد من التذكير أنه في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 تم الاعتماد على 19 دولار أمريكي للبرميل كسعر مرجعي لإعداد الميزانية العامة، بينما تم الاعتماد على 37 دولار ابتداء من سنة 2009.

الجدول رقم (03-02): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2006)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
	الموارد						
– ر.ص. في نهاية السنة السابقة	-	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1842.686
– فائض قيمة الجباية البترولية	453.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1368.836	1798
– تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0
	الاستخدامات						
– تمويل عجز الخزينة العمومية	0	0	0	0	0	0	91.530
– سداد أصل الدين العمومي	221.100	184.467	170.060	156.000	165.559	247.838	618.111
– التسديد المسبق للمديونية الخارجية	0	0	0	0	57.144	0	0
– ر.ص. في 12/31/	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045

ر.ص: رصيد الصندوق

➢ **المصدر**: بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 08.

نلاحظ من خلال الجدول، فيما يخص موارد الصندوق أن رصيده يعتمد اعتمادا كليا على الموارد المتأتية من فائض الجباية البترولية، والتي بلغت مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وكذا الاعتماد على 19 دولار للبرميل كسعر مرجعي، حيث انتقلت من 453.237 مليار دينار سنة 2000 إلى 1798 مليار دينار سنة 2006، وهذا ما أدى إلى رفع رصيد الصندوق من 232.137 مليار دينار سنة 2000 إلى 2931.045 مليار دينار سنة 2006، أما فيما يخص البنك فهو لم يقدم أي تسبيقات للصندوق خلال تلك

السنوات، أما عن جانب الاستخدامات فكانت موجهة منذ إنشائه إلى تسديد أصل الدين العمومي أما عن سنة 2004 تم توجيه مبلغ 57.144 مليار دينار للتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

أما عن تمويل عجز الخزينة العمومية لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لتمويل العجز رغم أن الميزانية العامة سجلت عجزا خلال سنوات 2003،2004،2005 قدر بـ 192.91 مليار دينار، 300.1 مليار دينار و338.14 مليار دينار على التوالي من دون احتساب فائض الجباية البترولية[1]، بسبب رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار البترول، أما فيما يخص سنة 2006 فقد تغير هذا المنظور فيلاحظ أن الحكومة اقتطعت 91.53 مليار دينار من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة.

الجدول رقم (03-03): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2007-2012)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	سبتمبر 2012
	الموارد					
– ر.ص. في نهاية السنة السابقة	2931.045	3215.000	4280.100	4316.500	4800.000	5500.000
– فائض قيمة الجباية البترولية *	1738.400	2364.660	354.500	648.000	2227.600	1604.400
– تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0
	الاستخدامات					
– تمويل عجز الخزينة وتسديد المديونية	1454.000	1299.560	318.100	164.500	1527.600	900.000
– ر.ص. في 12/31/	3215.445	4280.100	4316.500	4800.000	5500.000	6204.400

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مصادر والجدولين رقم (02-05) و(03-01)

[1] – قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

*– فائض الجباية البترولية= قيمة الجباية المدفوعة من طرف سوناطراك للخزينة – إيرادات الجباية البترولية التي تمول بها الميزانية العامة (المتوقعة في قانون المالية).

نلاحظ من خلال الجدول، فيما يخص موارد الصندوق أن رصيده –كما سبق وذكرنا– يعتمد اعتمادا كليا على الموارد المتأتية من فائض الجباية البترولية، وكذا الاعتماد على 19 دولار للبرميل كسعر مرجعي، فيما يخص سنتي 2007 و2008 أما بالنسبة لباقي السنوات فقد تم الاعتماد على 37 دولار للبرميل ، وبسبب هذا التغير في السعر المرجعي نلاحظ انخفاض فائض الجباية من 2364.66 مليار دينار سنة 2008 إلى 354.5 مليار دينار سنة 2009، ثم عاد هذا الفائض للارتفاع ليصل إلى 2227.6 مليار دينار سنة 2011 بسبب ارتفاع الحصيلة الفعلية للجباية البترولية إلى 3700 مليار دينار وانخفاض تمويل هذه الجباية لميزانية الدولة (1472.4 مليار دينار)، وهذا ما أدى إلى رفع رصيد الصندوق من 3215.445 مليار دينار سنة 2007 إلى 6204.4 مليار دينار في سبتمبر 2012، وهنا أيضا البنك لم يقدم أي تسبيقات للصندوق، أما عن جانب الاستخدامات فكانت موجهة إلى تمويل عجز الخزينة العمومية وتسديد المديونية.

الشكل رقم (03-02): رصيد صندوق ضبط الموارد في نهاية كل سنة

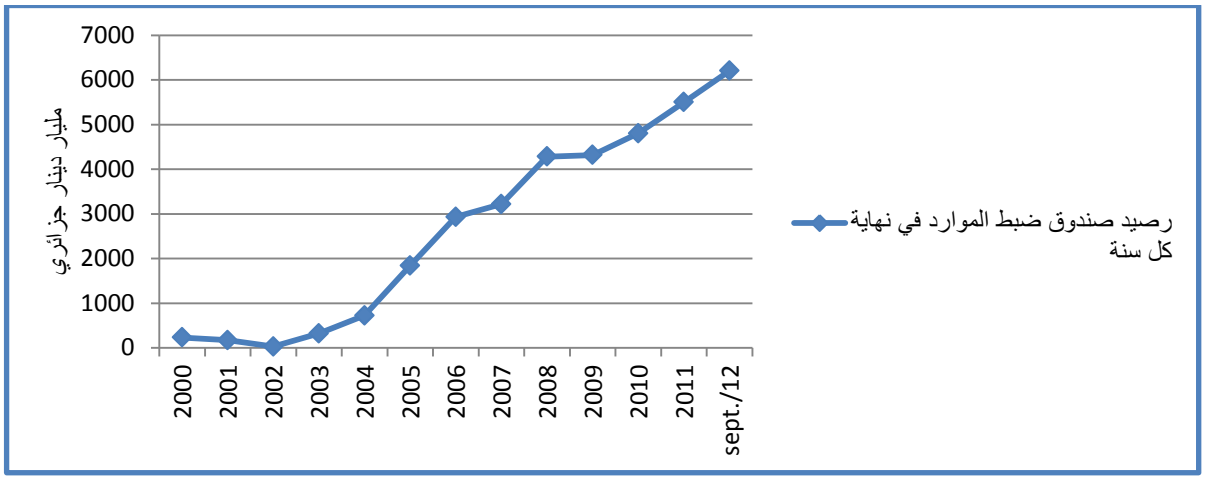

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم (03-02) و(03-03)

المطلب الثالث: مساهمة الجباية البترولية في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة:

إن تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الناضبة، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى مايلي:

1- الصندوق الوطني للطاقات المتجددة:

قررت الحكومة الجزائرية تأسيس صندوق وطني للطاقات المتجددة بموجب قانون المالية لسنة 2010، إذ تنص المادة 63 منه على أن "يفتح في كتابات الخزينة حساب التخصيص الخاص رقمه 131-302، وعنوانه الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة"، حيث أن هذا الصندوق يمول بـ **0.5 % من إيرادات الجباية البترولية**، وقد **ارتفعت** هذه النسبة المساهمة في تمويل الأعمال والمشاريع المسجلة ضمن إطار تشجيع استخدام الطاقة المتجددة من **0.5 % إلى 01 %** بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011، وهذا ما يعكس التزام الحكومة بتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر.

كما أن الجزائر تراهن من خلال مشروع الطاقات المتجددة الذي يعد أولوية في السياسة الاقتصادية الطاقوية على بلوغ نسبة 40% من إنتاج الكهرباء، موجهة للاستهلاك الوطني من أصول متجددة في آفاق 2030، وذلك عبر مراحل بدءا من إجراء تجارب في كل تكنولوجيات الطاقة المتجددة ثم الشروع في انجاز مشاريع نموذجية للتمكن بعدها من تجسيد مشاريع كبرى خاصة في مجال الطاقة الشمسية، حيث سيتم في إطار مسعى تحقيق إنتاج محلي في هذا النوع من الطاقة تصنيع أول لوحة شمسية بالجزائر في نهاية 2013 [1].

2- المشاريع المنجزة والتي هي طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة:

سوف نتطرق في ما يلي للمشاريع الأساسية المنجزة والتي هي طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة[2]:

[1] - http: //portail.cder.dz/ar/spip.php?article740 consulter le 27/02/2013.

[2] - http: //www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables consulter le 20/04/2013.

1-2 المشاريع الأساسية المنجزة:

1- تم بناء أول محطة هجينة تمزج بين الطاقة الشمسية والغاز بمنطقة حاسي الرمل وهذا عن طريق الشراكة بين الجزائر واسبانيا NEAL/ABENER حيث قدرت تكلفة المشروع بـ 315 مليون أورو بقدرة إنتاج تصل إلى 150 ميغاواط، وقد كان تاريخ استلامها سنة 2010.

2- بناء أول حضيرة لطاقة الرياح، حيث أن مجمع سونلغاز هو المشرف على المشروع أما الشركة المتعاقدة فهي الشركة الفرنسية Vergnet، وتصل قدرة الإنتاج إلى 10 ميغا واط من الكهرباء في حين أ تاريخ استلامها كان سنة 2012.

2-2 مشاريع في طور الإنجاز:

1- برنامج التزويد بالطاقة الشمسية لـ 20 قرية بالجنوب، حيث تم تخصيص مساحة تقدر بحوالي 01 مليون كلم^2 للطاقة الكهروضوئية، بقدرة إنتاج 02 ميغاواط/ساعة.

2- إنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية بالمنطقة الصناعية الرويبة، حيث أن الرويبة للإنارة SPA/EPE التي تعتبر فرع من فروع سونلغاز هي المقاول الرئيسي، في حين قدرت تكلفة المشروع بـ 42000 مليون دينار جزائري بقدرة 41800 وحدة من الطاقة الكهروضوئية في السنة.

3- آفاق الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة:

حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة تعزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع حيث أنه:

في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يتوقع تحقيق في هذه السنة (سنة 2013) نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها 60% على أن تصل إلى نسبة 80% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020 ، وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات المحولات، الكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.

بخصوص الطاقة الشمسيية الحرارية، يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020.

في حين تجسيد هذه الأهداف سيتم من خلال ما يلي:

- ✓ بناء مصانع لصناعة المرايا.
- ✓ بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة.
- ✓ بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة.
- ✓ تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد وكذا الإنتاج.

في مجال طاقة الرياح، خلال سنة 2013 سيتم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصل إلى نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة بين 2014 –2020، وعليه سيتم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي:

- ✓ بناء مصنع لصناعة الأعمدة ودورات الرياح.
- ✓ إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.
- ✓ الرفع من كفاءة نشاط الهندسة، التزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر بـ 50% من طرف المؤسسات الجزائرية.

المبحث الثاني: قطاع المحروقات (واقع وآفاق)

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، وبالتالي فإن تنمية الاقتصاد الوطني لا بد وأن تمر بتطوير هذا القطاع باعتباره محرك عجلة التنمية والعصب الرئيسي للاقتصاد، ولكي يتحقق ذلك ينبغي توفر الأموال الضرورية لذلك والتي يكون مصدرها في الأغلب الجباية المتأتية من هذا القطاع باعتبارها ممولا للميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

تعتبر سوناطراك من أهم الشركات البترولية في العالم، فهي تقوم بعمليات التنقيب، الإنتاج والنقل عبر الأنابيب، تحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها، و تتبع كذلك إستراتجية التنويع وذلك بتطوير نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة والمتجددة، تحليه مياه البحر، كذلك البحث واستغلال الطاقة المنجمية.

وبهدف مواصلة استراتجياتها العالمية، تنشط سوناطراك في الجزائر وعدة بلدان في العالم، إفريقيا (مالي،النيجر، ليبيا، مصر) في أوروبا (اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، ابريطانيا العظمى)، في أمريكا اللاتينية (البيرو) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

يتكفل نشاط المصب بتطوير واستغلال تمييع (تسييل) الغاز الطبيعي, فصل غازات البترول المسالة, التكرير, البتروكيمياء وتثمين الغازات الصناعية، حيث تتوفر سوناطراك عبر نشاط المصب على:

- أربع مركبات للغاز الطبيعي المسال: ثلاثة في آرزيو وواحد في سكيكدة بطاقة إنتاج إجمالية تقدر بـ 44 مليار م^3 من الغاز الطبيعي المسال سنويا.
- مركبان لغاز البترول المسال في آرزيو بطاقة إنتاج إجمالية تقدر بـ 09 ملايين طن سنويا.
- مركبان للبتروكيمياء، واحد بآرزيو والثاني بسكيكدة.
- وحدتان لاستخراج الهليوم، واحدة بآرزيو والأخرى بسكيكدة.

كما تتوفر سوناطراك على خمس مصافي هي كما يلي:

- واحدة بالجزائر العاصمة بطاقة معالجة للبترول الخام بـ : 2.7 مليون طن سنويا.
- واحدة بسكيكدة بطاقة معالجة البترول الخام بـ : 7.5 مليون طن سنويا.
- واحدة بآرزيو بطاقة معالجة للبترول الخام بـ: 2.5 مليون طن سنويا.

- واحدة بحاسي مسعود بطاقة معالجة للبترول الخام بـ: 1.1 مليون طن سنويا.
- واحدة في أدرار بالشراكة بطاقة معالجة للبترول الخام بـ: 600000 طن سنويا.

1- وضعية حقول البترول والغاز:

سوف نتطرق من خلال الجدول الموالي إلى وضعية حقول البترول والغاز المستغلة من طرف سوناطراك لوحدها وكذا المستغلة عن طريق الشراكة.

الجدول رقم (03-04): الحقول المستغلة من طرف سوناطراك وشركائها

حقول مستغلة من طرف سوناطراك بالشراكة	حقول مستغلة من طرف سوناطراك لوحدها
- حاسي بركين	- حاسي مسعود
- أورهود	- عين أمناس
- منزل لجمة شمال والحقول التابعة	- حاسي الرمل
- رورد أولاد جمعة	- سطح
- توات	- رورد نوس
- القاسي	- تين فوي تابنكورت
- آهانت	- قاسي طويل
- تين فوي تابنكورت	- آهانت
- عين صالح	- حوض بركاوي
- عين أمناس	
- رورد لبغل	

- **Source**: http://demo.kdconcept.net/sonatrach-web/ar/nos-activites.html consulter le 12/03/2013

2- الآبار المكتشفة:

تتمثل في الآبار المكتشفة سواء من طرف سوناطراك أو من طرف هذه الأخيرة وشركائها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سوناطراك وفي الفترة الأخيرة قد أجرت اكتشافين للبترول على المستوى الدولي عبر فرعها سوناطراك الدولية للاستكشاف والإنتاج بمعية الشركة الوطنية الليبية للنفط، وتم تحقيق هذين الاكتشافين في حوض غدامس على بعد حوالي 230 كلم جنوب مدينة طرابلس الليبية.

والجدول التالي يبين الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك وشركائها محليا:

الجدول رقم (03-05): الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك وشركائها في الفترة 2000-2012

السنوات	مجموع الاكتشافات	اكتشافات سوناطراك بمجهودها الذاتي	اكتشافات عن طريق الشراكة
2000	08	05	03
2001	07	04	03
2002	06	04	02
2003	07	03	04
2004	13	05	08
2005	08	06	02
2006	17	09	08
2007	20	08	12
2008	16	07	09
2009	16	09	07
2010	29	27	02
2011	20	19	01
2012	30	25	05
إجمالي الاكتشافات من 2000 إلى 2012	197	131	66

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوناطراك 2000-2012

من خلال الجدول يتبين لنا أن الجزائر قد حققت إنجازات هائلة في مجال اكتشاف الآبار وهذا في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012، فقد سمحت الخبرة المكتسبة من قبل شركة سوناطراك القابضة على مر هذه السنوات، بإدراج مفاهيم وتقنيات استكشاف جديدة يعود لها الفضل في اكتشاف حقول بترولية وغازية

جديدة. وسمح من جهة أخرى، خيار الشراكة المتخذ في سياق تقاسم المخاطر الاستكشافية بتكثيف مجهودات الاستكشاف، حيث بلغ إجمالي الاكتشافات المحققة في هذه الفترة 197 اكتشافا، منها 131 اكتشافا من طرف سوناطراك وبمجهودها الذاتي، أما 66 اكتشافا تم عن طريق الشراكة. وللإشارة فإن مجموع احتياطي الاكتشافات، تقريبا وإلى غاية اليوم، في الجهة الشرقية للصحراء حيث يتكدس 67% من احتياطي البترول والغاز في مقاطعات واد ميا- حاسي مسعود، أين يقع حقلا حاسي الرمل (غاز) و حاسي مسعود (بترول) الضخمان، ويحتل حوض إليزي المرتبة الثانية بـ 14% من حيث الاحتياطي الأولي الموجود، ثم تليهم أحواض رود نوس 9%، آهانت تيميمون 4% وحوض بركين 6% .

الشكل رقم (03-03): الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك وشركائها في الفترة 2000-2012

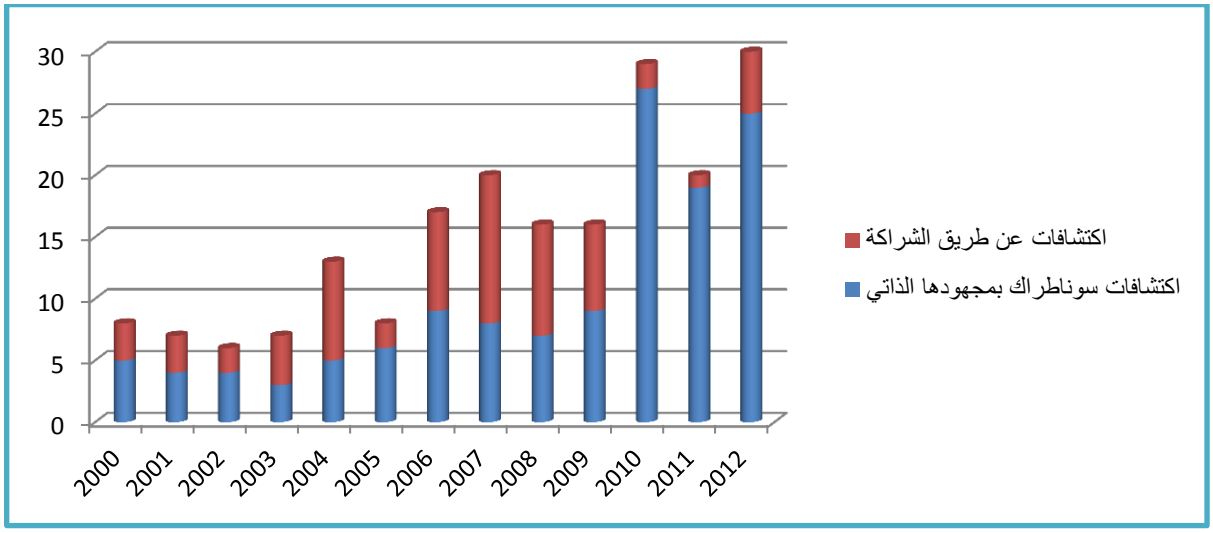

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-05)

3- إنتاج المحروقات:

تشترك سوناطراك والشركات العالمية الأخرى العاملة في هذا المجال في إنتاج المحروقات، والجدول التالي يبين مساهمة كل منهما في هذه العملية.

الجدول رقم (03-06): إنتاج المحروقات من طرف سوناطراك وشركائها في الفترة 2000-2012

الوحدة: مليون طن مكافئ بترول

السنوات	الإنتاج الكلي	إنتاج سوناطراك لوحدها	إنتاج عبر الشراكة
2000	202	184	18
2001	202	177	25
2002	206	174	32
2003	212	170	42
2004	223	168	55
2005	232	167	65
2006	230	164	66
2007	233	161	72
2008	232	160	72
2009	220	154	66
2010	213.9	154.8	59.1
2011	206	147	59
2012	210	152	58

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوناطراك 2000-2012

من خلال الجدول يتضح أن الإنتاج السنوي من المحروقات متذبذب قليلا حيث تراوح بين 202 و233 مليون طن مكافئ بترول، وهنا تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأوبك هي التي تقوم بتحديد كميات الإنتاج، وبما أن الجزائر دولة عضو فهي مجبرة على التقيد بكميات الإنتاج المحدد للحفاظ على التوازن في السوق النفطية، وقد حددت الأوبك سنة 2012 سقف إنتاجها بـ 30 مليون طن مكافئ بترول يوميا. كما نلاحظ أن السيطرة على زمام الأمور لا تزال بيد الشركة القابضة سوناطراك رغم التطور الملحوظ في الإنتاج عن طريق الشراكة حيث تطور هذا الأخير من 18 مليون طن مكافئ بترول سنة 2000 إلى 72 مليون طن مكافئ بترول سنتي 2007 و2008 وهذه كانت أعلى نتيجة حققها الإنتاج عن طريق الشراكة، أما عن إنتاج سوناطراك بمجهودها الذاتي فقد انخفض من 184 مليون طن مكافئ بترول سنة 2000 إلى 147 مليون طن مكافئ بترول سنة 2011 وهي السنة التي حققت فيها سوناطراك أدنى نتيجة لها في إنتاجها للمحروقات بمجهودها الخاص.

الشكل رقم (03-04): إنتاج المحروقات من طرف سوناطراك وشركائها في الفترة 2000-2012

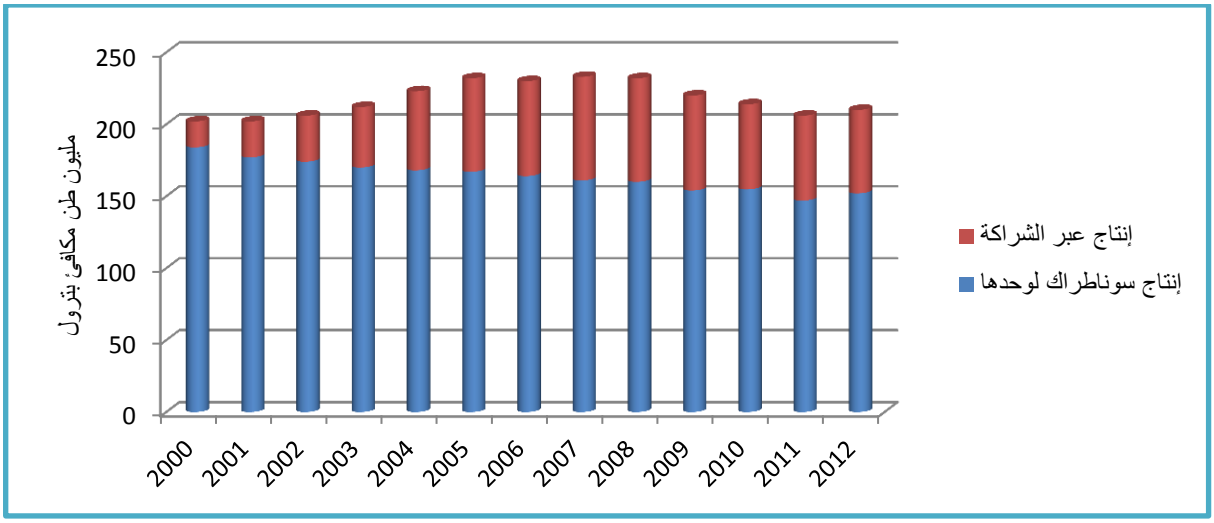

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-06)

المطلب الثاني: تطور استثمار المحروقات

سنتطرق في هذا المطلب إلى علاقة الجباية البترولية بتطوير استثمار المحروقات وتطور هذا الأخير وكذا علاقته بتطور كل من الاكتشافات وإنتاج المحروقات:

1- علاقة الجباية البترولية بتطور استثمار المحروقات:

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في تمويل إيرادات الميزانية العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، إذ تعتبر هذه الأخيرة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الميزانية العامة للدولة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة [1]. وهي تنقسم إلى نوعين: نفقات التسيير وهي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والنوع الثاني هو نفقات التجهيز، وهي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (كقطاع المحروقات) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن. ومن هذا كله نستنتج أن

[1] – دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004** ، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 2005-2006، ص 347.

للجباية البترولية دورا بارزا في تغطية نفقات التجهيز وبالتالي لها دور في تطوير القطاعات الهامة في البلاد، وهذا ما سنوضحه في الجدول الذي يبين لنا التطور في المبالغ السنوية المخصصة من طرف الدولة للاستثمار في قطاع المحروقات وعلاقته بتطور إيرادات الجباية البترولية التي تقوم بتمويل الميزانية العامة. (ولكي يسهل علينا التحليل سوف نقوم بتحيين مبالغ الجباية البترولية حسب متوسط سعر الصرف عند بيع الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري).

الجدول رقم (03-07): تطور المبالغ الإجمالية لاستثمار المحروقات مقارنة بتطور إيرادات الجباية البترولية في الفترة 2000-2012

السنوات	إيرادات الجباية البترولية (مليار دولار أمريكي)	نسبة التطور (%)	استثمار سوناطراك السنوي (مليار دولار أمريكي)	نسبة التطور (%)
2000	09.57	-	02.30	-
2001	10.88	13.69	02.95	28.26
2002	11.50	05.70	03.76	27.46
2003	10.80	06.09-	03.42	09.04-
2004	11.96	10.74	04.44	18.08
2005	12.25	02.42	04.93	11.04
2006	12.60	02.86	05.52	11.97
2007	14.03	11.35	05.78	04.71
2008	15.02	07.06	07.60	31.49
2009	22.42	49.26	11.80	55.26
2010	24.68	10.08	14.40	22.03
2011	20.21	18.11-	12.00	16.67-
2012	20.76	02.72	15.80	31.67

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لسوناطراك 2000-2012 والجدول رقم (01-03)

من خلال الجدول يتضح لنا أن الجزائر تولي اهتماما كبيرا ولا يضاها بقطاع المحروقات باعتباره ركيزة الاقتصاد ومحرك عجلة التنمية، فقد تطور الاقتطاع المالي لاستثمارات سوناطراك السنوية تطورا جد ملحوظ عبر فترات الدراسة وهذا التطور يعود سببه الرئيسي إلى التطور البين في إيرادات الجباية البترولية التي لها الدور الفعال في تمويل الإيرادات العامة للدولة، فقد بلغت هذه الأخيرة سنة 2000 ما قيمته 9.57 مليار دولار في

حين بلغت استثمارات سوناطراك 2.3 مليار دولار وقد استمر تطور إيرادات الجباية البترولية على مدار السنتين المواليتين 2001 و2002 وهذا ما صاحبه ارتفاع المبلغ المخصص للاستثمارات من 2.95 مليار دولار إلى 3.76 مليار دولار على التوالي، أما عن سنة 2003 فقد شهدت انخفاضا في إيرادات الجباية محققة نسبة سالبة (6.09%) وهذا ما نتج عنه انخفاض استثمار شركة سوناطراك من 3.76 مليار دولار إلى 3.42 مليار دولار.

أما عن الفترة 2004-2008 فقد توالت الارتفاعات في إيرادات الجباية البترولية إذ انتقلت من 11.96 مليار دولار سنة 2004 إلى 15.02 مليار دولار سنة 2008 وهذا ما نجم عنه ارتفاع استثمارات الشركة القابضة سوناطراك من 4.44 مليار دولار إلى 7.6 مليار دولار حسب السنوات المذكورة.

وللإشارة فقد تميزت الفترة الممتدة من 2001-2004 بإدراج برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي أولي يصل إلى 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، في حين وصلت المصاريف النهائية إلى 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دينار. أما الفترة الممتدة ما بين 2005-2009 تم تبني برنامج دعم النمو الذي قدرت مخصصاته الأولية بـ 4202.7 مليار دينار أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد قامت الحكومة في هذا البرنامج بالعمل على استكمال الترتيبات التشريعية، التنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية في شكل شراكة في قطاعات المحروقات، الطاقة والمناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة، حيث أنه في هذه الفترة تم تحرير قطاع المحروقات عن طريق القانون رقم 05-07 الذي عدله فيما بعد القانون رقم 06-10 الذي يعتمد في أساسه على القاعدة 41/59 (%) . كما عملت الحكومة على تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المعدة لتصدير المحروقات للتماشى مع تطور الإنتاج.

أما عن سنة 2009 فقد قفزت إيرادات الجباية البترولية قفزة لا مثيل لها لتصل إلى 22.42 مليار دولار بنسبة تطور هي الأعلى خلال فترة الدراسة قدرت بـ 49.26% وهذا راجع إلى التغير في السعر المرجعي لسعر البرميل من البترول الذي تبنى عليه إيرادات الميزانية العامة (للتذكير فإن الفترة الممتدة بين 2000 و2008 اعتمدت على 19 دولار كسعر مرجعي و37 ابتداء من سنة 2009). وهذه القفزة في إيرادات الجباية البترولية صاحبتها أيضا قفزة في استثمارات سوناطراك لتصل إلى 11.8 مليار دولار في نفس السنة محققة بذلك أعلى نسبة تطور وصلت إلى 55.26%، أما عن سنة 2010 فقد شهدت هي الأخرى

ارتفاعا في إيرادات الجباية لتصل إلى 24.68 مليار دولار وهنا أيضا صاحبه ارتفاع الاستثمارات إلى 14.4 مليار دولار، أما عن سنة 2011 فقد انخفضت إيرادات الجباية البترولية بنسبة سالبة وصلت إلى 18.11% مقارنة بسنة 2010 وهذا ما نتج عنه انخفاض قيمة استثمارات سوناطراك إلى 12 مليار دولار بنسبة تطور سالبة تصل إلى 16.67% وهذا أكبر دليل على أن هناك ارتباطا وثيقا بين إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات واستثمارات سوناطراك، كما أن هذه السنة بالذات شهدت تخصيص الحكومة الجزائرية إلى مبالغ كبيرة لدعم بعض المواد الأساسية كالسكر والزيت بسب فوضى جانفي 2011 وكذا رفع الأجور بالنسبة للعاملين في القطاعات الخدماتية. في حين شهدت سنة 2012 ارتفاعا طفيفا في إيرادات الجباية لتصل إلى 20.76 مليار دولار بينما كان هناك ارتفاع بين في استثمارات سوناطراك لتصل إلى 15.8 مليار دولار.

كما تجدر الإشارة إلى أن الفترة الممتدة ما بين 2010 و2012 هي ضمن الفترة المخصصة للبرنامج الخماسي الذي يشغل الفترة ما بين 2010-2014 وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 286 مليار دولار. ومن بين أهم المشاريع التي احتواها في مجال الطاقة والمناجم مشروع ميدغاز، مشروع غالسي، مشروع تي أس جي بي الذي يمول السوق الأوربية بالغاز، تطوير نشاطات سوناطراك وهنا يتعلق الأمر بإنجاز مصنعين إنتاج الأمونياك والأوريا بوهران كما اقتحمت سوناطراك مجال تحلية مياه البحر، إذ تشرف على الشركة المكلفة بإنجاز 13 محطة لتحلية مياه البحر.

الشكل رقم (03-05): تطور المبالغ الإجمالية لاستثمار المحروقات مقارنة بتطور إيرادات الجباية البترولية في الفترة 2000-2012

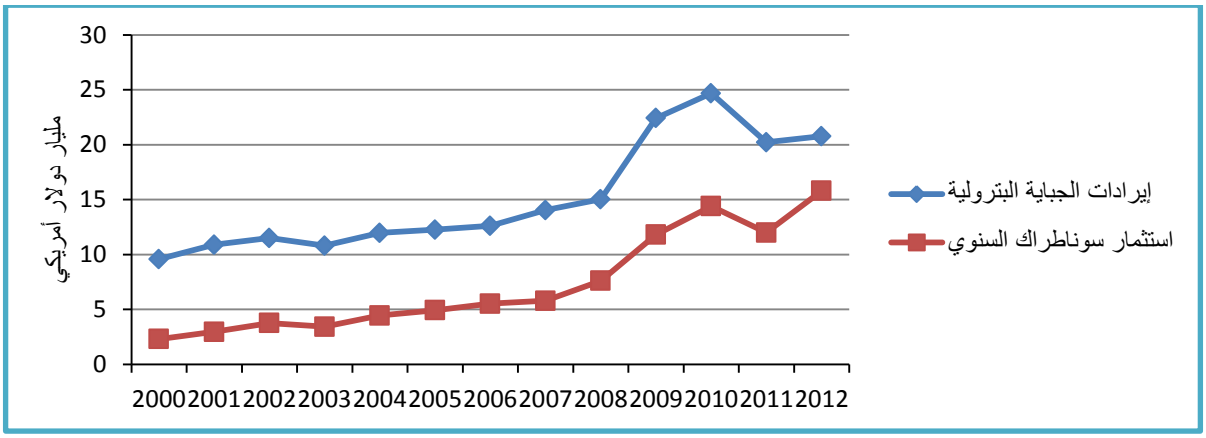

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-07)

2- تطور استثمار المحروقات وعلاقته بتطور كل من الاكتشافات وإنتاج المحروقات:

سنوضح من خلال الجدول التالي تأثير تطور الاقتطاع المالي المخصص لتمويل استثمارات سوناطراك عل كل من اكتشافات وإنتاج المحروقات:

الجدول رقم (03-08): تطور استثمار سوناطراك وعلاقته بتطور كل من الاكتشافات وإنتاج المحروقات خلال الفترة 2000-2012

السنوات	استثمار سوناطراك السنوي (مليار دولار أمريكي)	اكتشافات سوناطراك بمجهودها الذاتي (اكتشاف)	إنتاج المحروقات من طرف سوناطراك لوحدها (مليون طن مكافئ بترول)
2000	02.30	05	184
2001	02.95	04	177
2002	03.42	04	174
2003	03.76	03	170
2004	04.44	05	168
2005	04.93	06	167
2006	05.52	09	164
2007	05.78	08	161
2008	07.60	07	160
2009	11.80	09	154
2010	14.40	27	154.8
2011	12.00	19	147
2012	15.80	25	152

➢ **المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (03-05)، (03-06)،(03-07)

من خلال الجدول يتضح لنا أن ارتفاع المخصصات المالية لاستثمارات الشركة الوطنية سوناطراك دور كبير في ارتفاع اكتشافاتها للمحروقات، فقد نمى وتطور عدد هذه الاكتشافات سنة تلوى الأخرى منتقلة من خمس (05) اكتشافات سنة 2000 إلى 25 اكتشاف سنة 2012 وهذا كله بالمجهود الذاتي لسوناطراك، في حين أنه في هذه الفترة كانت سنة 2003 هي السنة التي انخفضت فيها هذه الاكتشافات محققة ثلاث (03) اكتشافات فقط، بينما كانت سنة 2010 هي السنة التي حققت فيها سوناطراك أكبر عدد من الاكتشافات

وصلت إلى 27 اكتشافا ومن هنا يتضح أن الدولة الجزائرية عملت جاهدة على رفع المبالغ المخصصة لاستثمارات سوناطراك وهذا من أجل رفع احتياطاتها وذلك عن طريق تحقيق عدة اكتشافات للمحروقات.

أما عن جانب إنتاج المحروقات فقد شهد انخفاضا رغم التطور الملحوظ في مبالغ استثمارات سوناطراك وكذا ارتفاع عدد الاكتشافات، فانخفض الإنتاج من 184 مليون طن مكافئ بترول سنة 2000 إلى 147 مليون طن سنة 2011 ويعود السبب إلى تحديد كميات الإنتاج من طرف الأوبك فهي التي تقوم بتحديد سقف الإنتاج، كما يعود الانخفاض كذلك إلى نمو الإنتاج عن طريق الشراكة.

المطلب الثالث: مشاريع الاستثمار في قطاع المحروقات وآفاقه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من المشاريع الموجهة للاستثمار في قطاع المحروقات،و مشاريع سوناطراك التي هي قيد الإنجاز والتي هي خارج القطاع وكذلك آفاق الاستثمار في مجال المحروقات للفترة ما بين 2012- 2016.

1- مشاريع موجهة للاستثمار في قطاع المحروقات:

المشاريع التالية هي من بين أهم المشاريع الموجهة للاستثمار في قطاع المحروقات[1] في الفترة محل الدراسة، وقد تمت في إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات الأخرى العالمية:

1-1 مشروع عين صالح للغاز الخالص:

إن مشروع عين صالح هو أكبر مشروع غاز خالص يتم إنجازه عن طريق الشراكة في الجزائر وكذلك من أهم المشاريع الطاقوية المنجزة بمبلغ إجمالي وصل إلى 02.7 مليار دولار، في إطار الشراكة مع سوناطراك بحصة 35% ، ستات أويل STATOIL بحصة 32%، و برتيش بتروليوم BP بنسبة 33% يقع هذا المشروع في المنطقة الوسطى في الجنوب الجزائري ، أي على بعد حوالي 1200 كلم جنوب الجزائر العاصمة وحوالي 800 كلم من حاسي الرمل باتجاه غور محمود، إن شراكة عين صالح غاز تتضمن تطوير 07 آبار للغاز الطبيعي و يتم ذلك على مرحلتين:

[1] – برجي نسرين، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 31 ، 2012، ص 70.

المرحلة الأولى: يتم فيها تطوير حقول (كرشبة، تيقنتور، ريق) بدأ الإنتاج سنة 2004 ، حيث يتم نقل الغاز المنتج عبر الأنابيب إلى غاية المحطة الأولى حاسي الرمل، ثم فيما بعد يتم نقله نحو الأسواق الواسعة في جنوب أوربا.

المرحلة الثانية : يتم فيها تطوير الحقول الأربعة الباقية (حاسي مومن، غارت بيفينات، عين صالح وغور محمود) ويقدر الإنتاج المتوقع من هذا المشروع بـ 09 مليار م^3 سنويا من الغاز الخالص، كما يهدف وحده إلى الرفع من الإنتاج الكلي للغاز في الجزائر بحوالي 15 % وقد قدرت التكاليف الإجمالية بحوالي 2.7 مليار دولار خلال فترة تمتد حتى 30 سنة من تاريخ سريان العقد 19 فيفري 1997 إلى غاية 19 فيفري 2027.

2-1 مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل:

إن مشروع قاسي الطويل يتم عن طريق الشراكة بين سوناطراك والكونسورتيوم الإسباني ريبسول أي بي إف/ غاز ناتورال(REPSOL YPF /GAZ NATURAL) حيث تم توقيعه في 01 ديسمبر 2004 ويتضمن الاتفاق ما يلي :

- إنجاز مشروع متكامل للتنمية ، الاستغلال ، تسييل وتسويق الغاز الطبيعي المتأتي من آبار قاسي الطويل وغرورد النوس.
- المشروع يحقق احتياطات قابلة للاسترداد وتقدر بـ 319 مليار م^3 من الغاز الطبيعي ويقدر الاستثمار الإجمالي خارج النقل البحري بين 03 و 04 مليار دولار، وذلك خلال فترة 54 شهر من التطوير ويمتد العقد إلى 30 سنة.

وقد صرح وزير الطاقة والمناجم خلال سنة 2008 ، بأن الشركتين ريبسول وغازناتورال قد فشلتا في تسيير مشروع قاسي الطويل الذي كان من المفروض أن ينتهي إنجازه في سنة 2009 ، بيد أن التأخر الذي تسببت فيه هاتان الشركتان أجبر سوناطراك على مراجعة أوراقها، وفسخ العقد بالإضافة إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي من أجل حصولها على تعويضات لأن إلغاء العقد نتج عنه تكبد سوناطراك لخسائر معتبرة.

3-1 مشروع ميد غاز:

يعتبر مشروع ميد غاز، مشروع لإنشاء أنبوب غاز بحري يربط بين الجزائر وأوربا عبر إسبانيا ويعتبر مثالا عن سياسة المتبعة لتطوير قطاع المحروقات، وتجدر الإشارة أنه هناك خط كهربائي بموازاة خط الأنبوب تم وضعه بهدف وصله مع الشبكة الأوروبية.

وفي هذا الإطار أنشأت سوناطراك و المجمع الإسباني CEPSA شركة دراسات سميت "ميدغاز" تتكفل بإعداد دراسات حول جدوى المشروع ، وقد صنف الإتحاد الأروبي مشروع ميدغاز في قائمة أهم مشاريع الغاز و الكهرباء في أوربا ، كما أنه مشروع يتضمن السلامة و الأمان في التموين بالطاقة لأوربا وتتمثل القدرة الإجمالية له بـ 08 مليار م^3 سنويا.

إن ميد غاز هو عبارة عن مشروع مشترك بين سوناطراك بحصة 36 %، CEPSA بحصة 20%، IBERDROLA بحصة 20%، GDF وENDESSA بنسبة مساهمة 12% لكليهما.

حيث أنه خلال سنة 2005 تم توقيع بروتوكولي اتفاق بين سوناطراك والشركات الإسبانية IBERDROLA و CEPSA ، يحتوي كل منهما على حجم تموين لهاتين الشركتين يقدر بـ 1.6مليار م ^{3} سنويا لكل شركة ، وفي سنة 2006 تم توقيع بروتوكولي اتفاق بين سوناطراك و الشركتين الإسبانية ENDESSA و الفرنسية GDF للتموين بحجم يساوي 0.96 مليار م^3 لكل واحدة ، على أن تتمون سوناطراك من هذا المشروع بـ 1.88مليار م^3 سنويا من الغاز الطبيعي.

وللإشارة فإن الأنبوب يبدأ من بني صاف بالقرب من أرزيو بطول 200 كلم وعمق 2160 م وصولا إلى ألميريا جنوب إسبانيا وقد قدرت قيمة الاستثمار بـ 900 مليون أورو.

4-1 مشروع غالسي:

إن مشروع غالسي هو مشروع مشترك بين سوناطراك و 06 شركات أوربية من أجل إنشاء أنبوب غاز يربط بين الجزائر و إيطاليا عبر سردينيا، و بالمثل هناك خط كهربائي موازي لخط الأنبوب الغازي ،لتصدير الكهرباء لهذا البلد مع إيصاله بالشبكة الأوروبية، حيث تم التعاقد على إنشاء شركة دراسات تتكفل بإعداد دراسات الجدوى سميت بـ "غالسي" حيث تساهم سوناطراك فيها بنسبة 36%، إديسون EDISON بنسبة 18%، أونيل باور ENEL POWER بـ 13.5%، وينترشيل WINTERSHEL بـ 13.5%، إنيرجيا E.O.S ENERGIA بـ 09%، بروقميزا PROGMISAبـ 05%، وسفيرس SFIRS بـ 05%.

إن أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وإيطاليا عبر سردينيا يمتد على مسافة كلية تقدر بـ 1470كلم تقريبا وذلك بعمق أقصى من 2000 م ، حيث يبدأ من حاسي الرمل من أجل الوصول إلى القالة ثم عبر البحر إلى غاية سردينيا من أجل الوصول إلى Casteglionne Della Pescaia وهي منطقة تقع شمال روما (إيطاليا) ، وتقدر الطاقة الابتدائية لهذا الأنبوب بـ 08 مليار م^3 سنويا من الغاز، ، إن هذا المشروع يخدم إيطاليا وجنوب فرنسا بالإضافة إلى البلدان الأوربية في شمال الألب.

بالإضافة إلى كل ما سبق تم توقيع بروتوكولات اتفاق حول تموين و استلام الغاز الطبيعي من خلال أنبوب الغاز المستقبلي بين سوناطراك، EDISON (02 مليار م^3)، ENEL POWER (02 مليار م^3)، HERA (01 مليار م^3)، WORLD ENERGIE (0.5 مليار م^3)، وكذلك ASCOPIA ALE (0.5 مليار م^3).

2- المشاريع قيد الإنجاز:

تتمثل مشاريع سوناطراك التي لا تزال طور الإنجاز فيما يلي:

- ثلاث مصانع جديدة خاصة بغاز البترول المسال بآرزيو.
- مصفاة تيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون طن سنويا.
- مركب للتكسير البخاري للإيثان بآرزيو.
- مركبات الأمونياك واليوريا بآرزيو.
- مركب للأولفين بسكيكدة.

3- مشاريع سوناطراك خارج قطاع المحروقات:

يتكفل كذلك، نشاط المنبع عبر الشركة القابضة سوناطراك للنشاطات الصناعية الخارجية[1] بتسيير مجمل المشاريع خارج قطاع المحروقات التي يمكن حصرها فيما يلي:

- مشروع استغلال منجم الزنك والرصاص بالعابد في ولاية تلمسان.
- مشروع استغلال المآمل (المناجم) الحاملة للذهب بإيسلفن جنوب سلدارار وإيدرسكي في ولاية تمنراست.
- مشروع الاستكشاف لمناجم الرصاص والزنك في ولاية سطيف.

[1] – http: //demol.kdconcept.net/sonatrach-web/ar/aval.html consulter le 12/03/2013.

- مركب إنتاج الألمنيوم ببني صاف ولاية عين تيموشنت.
- استكشاف الرصاص والزنك المصمت بقرقور ولاية سطيف.
- مشروع استغلال مناجم النحاس والذهب بتفراوين في ولاية عين تيموشنت.
- مشروع اليورانيوم بتيماقوني، آبانكور وتنيف (الهقار).
- مشروع استغلال مناجم الذهب بأمسمساوتيرك في ولاية تمنراست.
- مشروع استغلال حقل الحديد الضخم لغار اجبيلات في ولاية تندوف.
- 13 مصنعا لتحلية مياه البحر عبر فرع شركة الكهرباء: مصنعان دخلا حيز الاستغلال (مصنع الحامة بالجزائر العاصمة بطاقة 200000 م^3 يوميا، ومصنع كهرما بآرزيو بطاقة 90000 م^3 يوميا)، عشر مصانع قيد الانجاز ومشروع في طور التقييم.
- مشاريع محطات إنتاج الكهرباء بالشراكة مع سونلغاز.

4- آفاق الاستثمار في مجال المحروقات للفترة ما بين 2012- 2016:

حسب التصريحات المقدمة من طرف مسؤولي شركة سوناطراك فإن الاستثمارات المرتقبة للفترة[1] 2012-2016 تقدر بـ 68.2 مليار دولار، مما يجعل شركة سوناطراك أول مستثمر بالجزائر وهذا ما يؤكد مكانتها كمجموعة كبيرة تواصل تطورها ، لا سيما مع حضور عالمي يؤكد نفسه يوما بعد يوم، وذلك بفضل الشركات التابعة لها التي تمتاز بالكفاءة والقدرة العالية على المنافسة، وتكمن مهام سوناطراك الرئيسية في نشاط المنبع، وذلك بتجديد الاحتياطات النفطية والغازية، وبتكثيف جهود الاستكشاف بما في ذلك تنمية الحقول الموجودة، حيث سيتم تخصيص 82% من هذا المبلغ لقطاع المنبع و 09 % لقطاع المصب و 08 % لقطاع النقل عبر الأنابيب.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أنه تم توسيع حقيبة نشاطات الاستكشاف حيث انتقلت من 30 مجال بحث في سنة 2011 الى 57 مجال تنقيب في سنة 2012، ويقرر أن يبلغ 79 مجال بحلول عام 2014، وفي هذا الصدد، يشمل البرنامج التوقعي للاستكشاف للفترة 2012–2016 ما يعادل 10000 كلم^2 سنويا للارتدادات ثنائية الأبعاد، و18000 كلم^2 سنويا للارتدادات ثلاثية الأبعاد، مع برامج حفر ما يعادل 160 بئر سنويا. وستتكفل سوناطراك بأكبر جزء من هذا البرنامج التوقعي أي 86 % بمجهودها الخاص. سيسمح

[1] - http: //www. sonatrach.com/ar/interview-moudjahid.html consulter le 19/03/2013.

هذا البرنامج الطموح برفع الإنتاج الأولي الشامل للمحروقات من 210 مليون طن معادل بترول في سنة 2012 إلى 234 مليون طن معادل بترول في سنة 2016، أي بزيادة تقدر بأكثر من 11%.

كما قد شرعت سوناطراك في تنفيذ برنامج واسع النطاق خصصت له استثمار قدره 4.2 مليار دولار لبرنامج إعادة تأهيل المصافي، يتعلق هذا البرنامج بمصفاة آرزيو التي تم إعادة تشغيلها في بداية سنة 2012 ومصفاة سكيكدة التي تم تسليمها في أواخر سنة 2012، ومصفاة الجزائر العاصة سيتم استلامها في سنة 2013. وهذا من أجل رفع مستوى مجال التكرير ، ما ينتج عنه ارتفاع القدرة السنوية لمعالجة النفط الخام التي ستصل الى 26 مليون طن من النفط الخام في حين كانت لا تتجاوز 22 مليون طن قبل هذا التجديد، و05 مليون طن من الكثافات، كما قامت سوناطراك بإنشاء وحدتين جديدتين لتسييل الغاز الطبيعي، الوحدة الأولى بسكيكدة تقدر قدرتها بـ 4.5 مليون طن سنويا تم استلامها سنة 2012، والثانية بآرزيو حيث تبلغ قدرتها 4.7 مليون طن سنويا ستكون جاهزة للاستلام في سنة 2013 .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

- تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في تغطية نفقاتها.
- تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية الذي يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، حيث تعود الدوافع التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد تتمثل أساسا في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى رواج فكرة إنشاء صناديق للنفط بين معظم الدول النفطية.
- تساهم الجباية البترولية في تمويل الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة حيث أن هذا الصندوق يمول بـ 01 % من إيرادات الجباية البترولية، وهذا ما يعكس التزام الحكومة بتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر كبديل للطاقات الناضبة.
- تطور الاقتطاع المالي لاستثمارات سوناطراك السنوية تطورا جد ملحوظ عبر فترات الدراسة، وهذا التطور يعود سببه الرئيسي إلى التطور البين في إيرادات الجباية البترولية التي لها الدور الفعال في تمويل الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم تغطية نفقات التجهيز التي تعتبر مخصصة لتجهيز القطاعات الاقتصادية للدولة (كقطاع المحروقات) من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.
- تطور الاستثمارات المرتقبة للفترة 2012-2016 لتصل إلى 68.2 مليار دولار، مما يجعل شركة سوناطراك أول مستثمر بالجزائر، وهذا ما يؤكد مكانتها كمجموعة كبيرة تواصل تطورها، وذلك بفضل الشركات التابعة لها التي تمتاز بالكفاءة والقدرة العالية على المنافسة.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول تناولنا في الفصل الأول قطاع المحروقات في الجزائر: تاريخه، إمكانياته والاستثمار فيه، أما الفصل الثاني تم التطرق إلى الجباية البترولية في الجزائر في حين تم التطرق في الفصل الأخير إلى مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد وعلاقتها بتطور استثمار المحروقات. وكان هذا العرض بغرض الإجابة عن السؤال الجوهري المتمثل في: ما مدى مساهمة الجباية البترولية في تطوير استثمار المحروقات في الجزائر؟

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب الإستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات فهو يلعب إضافة إلى دور تأمين خدمات الطاقة للاقتصاد دورا ماليا لأنه يمثل مصدر التمويل الرئيسي بالنسبة للخزينة والدولة كلل، ولهذا فإن تطور الاقتصاد مرتبط بتطور هذا القطاع وهنا تظهر أهمية الجباية البترولية باعتبارها أهم إيرادات الدولة في تطوير الاستثمار في هذا القطاع الحساس.

اختبار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى فقد أكدتها الدراسة حيث أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة في مجال المحروقات فهي تحتل المراتب الأولى على الساحة الطاقوية وهذا ما يجعلها عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسطي، كما أن البترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة فهو يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه تقريبا من الكبريت، وهو الأفضل أيضا من حيث درجة الكثافة النوعية، كما أن ميزة الموقع الجغرافي وقرب من الأسواق الأوربية يعطي الجزائر أفضلية كبيرة لتسويق منتجاتها من المحروقات.
- أما عن الفرضية الثانية فإن عدم الاستقرار الذي عرفته إيرادات الجباية البترولية يعود في الأصل سببه الرئيسي إلى تذبذب الأسعار الناتجة عن اختلال العرض العالمي والطلب العالمي على البترول، إلى جانب تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي، باعتبار صادرات البترول مقومة بالدولار الأمريكي، وعليه فإن ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض إيرادات الجزائر من صادراتها البترولية، وبالتالي ترتفع أو تنخفض الجباية البترولية المطبقة على هذه

الإيرادات، وللإشارة توجد كذلك عوامل أخرى تؤثر على الجباية البترولية فتجعلها تتقلب هي تقنيات الاستكشاف والاستغلال والاتفاقيات الدولية في مجال النفط.

- أما فيما يخص الفرضية الثالثة فقد أكدتها الدراسة والتي مفادها أن الجزائر تولي اهتماما كبيرا ولا يقارن بقطاع المحروقات باعتباره ركيزة الاقتصاد ومحرك عجلة التنمية، فقد تطور الاقتطاع المالي لاستثمارات سوناطراك السنوية تطورا جد ملحوظ عبر فترات الدراسة، وهذا التطور يعود سببه الرئيسي إلى التطور البين في إيرادات الجباية البترولية التي لها الدور الفعال في تمويل الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم تغطية نفقات التجهيز التي تعتبر مخصصة لتجهيز القطاعات الاقتصادية للدولة (كقطاع المحروقات) من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

النتائج:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج سوف نوردها فيما يلي:

- تعتبر الجزائر أول منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في حوض المتوسط، وهذا ما يمنحها مكانة مسيطرة في السوق البترولية خاصة الأوربية منها بحكم قربها من هذه الأسواق، وكذا ميزة نوعية البترول "صحاري بلند" الخفيف.
- دخول الشركات العالمية بما تملكه من إمكانيات تكنولوجية وخبرة، حقق للجزائر مكاسب لا يمكن تجاهلها. حيث أنها استطاعت فعلا، منذ دخول الشركات الأجنبية ميدان الاستثمار في النشاط البترولي، من تحقيق نتائج ميدانية واضحة تمثلت في ارتفاع القدرات الإنتاجية من المحروقات، ارتفاع احتياطي هذه الأخيرة، تطور المداخيل من العملة الصعبة وارتفاع احتياطي الصرف.كما أن هناك خطر نمو الإنتاج عبر الشراكة الذي سيؤدي تدريجيا إلى فقدان الرقابة والسيطرة على جزء هام من نشاط المحروقات وخاصة فيما يتعلق بإنتاج البترول الخام.
- تراكم الفوائض المالية للجزائر بسبب تطور صادرات المحروقات، وتحولها من دولة مقترضة إلى دولة مقرضة.

- تحتل الجباية البترولية مكانة هامة في الاقتصاد فهي من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في تغطية نفقاتها وبالتالي تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها الممول الرئيسي لصندوق ضبط الموارد الذي يعتبر صمام أمان للجزائر، فهو يعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم الحفاظ على استقرار الموازنة العامة، وبالتالي التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، كما أن الجباية البترولية تساهم في تمويل الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة حيث أن هذا الصندوق يمول بـ 01 % من إيرادات الجباية البترولية، وهذا ما يعكس التزام الحكومة بتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر كبديل للطاقات الناضبة. لكن هذا النوع من الجباية يتميز بعدم الاستقرار الذي يعود سببه في الأصل إلى تذبذب الأسعار الناتجة عن اختلال العرض العالمي والطلب العالمي على البترول، إلى جانب تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي.
- يتطلب قطاع المحروقات ضخ رؤوس أموال كبيرة وعلى أساس منتظم ومستمر وهذا من أجل العمل على تطوير هذا القطاع من خلال تكثيف الجهود في عمليتي البحث والصيانة وهذا بغرض إحلال البترول المستخرج وكذا المحافظة على سلامة الآبار.
- تطور عائدات الجباية البترولية وتكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة، شجع الجزائر على استخدام جانب هام من هذه الأموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وهذا يتم من خلال تطوير قطاع المحروقات.
- تساهم الجباية البترولية في تطوير قطاع المحروقات وبالتالي رفع الاحتياطي وزيادة الإنتاج بنسب معتبرة، وهو ما يساهم في زيادة حجم الصادرات التي بدورها تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري.
- تسعى الجزائر إلى رفع قيمة المبالغ المخصصة للاستثمارات المرتقبة لشركة سوناطراك للفترة 2012-2016 مما يجعل شركة سوناطراك أول مستثمر في البلاد، وهذا ما يعمل على تطوير قطاع المحروقات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

التوصيات:

بناء على ما تقدم ندرج التوصيات التالية:

- إجراء دراسات حقلية وعملية لتحديد المناطق الواعدة بالأحواض الرسوبية وهذا من أجل رفع وتنمية الاحتياطي.
- إنشاء مصافي جديدة وهذا ما سيقلل من تصدير النفط الخام، والتركيز على تصدير المنتجات المكررة لتحسين المردود الاقتصادي لبرميل النفط الخام المنتج، حيث يكون الاتجاه نحو إنتاج مركبات خفيفة ذات قيمة اقتصادية، وتقليل الكميات المنتجة من الزيت الثقيل وذلك لانخفاض مردوده الاقتصادي.
- ربط الإنتاج بالاحتياطي المكتشف للمحافظة على استمرارية الاحتياطي الأصلي، أي العمل على تكييف الدورة الاقتصادية بشكل يتماشى مع التطور الاقتصادي للدولة.
- تكثيف جهود فرع سوناطراك الدولي والتوسع في بلدان أخرى.
- وضع التشريعات المناسبة لتشجيع الشركات العالمية المتخصصة بالدخول في شراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك وهذا في قطاع التكرير والتصنيع وذلك لتجنب المخاطر الفنية والاقتصادية والتسويقية وهذا بسبب اعتماد نشاط التصنيع على تقنيات معقدة وذات تكلفة عالية واعتماد جدواه الاقتصادية على الأسواق والمنافسة العالمية.
- السماح للمستثمر الأجنبي بتحقيق عائد مالي مناسب لتحفيزه على الاستمرار في مجالي الاستكشاف والتطوير دون أن يكون ذلك على حساب مصالح الدولة.
- التساهل في حدود المعقول وهذا في وضع الشروط التعاقدية مع الشركات الأجنبية لتشجيعها على الاستكشاف في الأحواض الرسوبية ذات المخاطر العالية من الناحية الفنية والمالية.
- تشجيع الشركات البترولية العالمية على استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق اكتشافات جديدة ورفع نسبة الاسترداد الإضافي وذلك لتعويض الاحتياطي المنتج.
- تأهيل الشركات الوطنية على أساس تجاري واقتصادي للتنافس مع الشركات العالمية والعمل على إيجاد مصادر تمويل محلية وإقليمية لتمويلها خلال عمليات الاستكشاف والتطوير.

- مراعاة الجوانب الفنية للمكامن والحقول المنتجة بما يتماشى مع النظم السليمة للإنتاج والتي تؤدي إلى تحقيق أكبر كمية من الاحتياطي بأكبر عائد اقتصادي ممكن الوصول إليه أي الإدارة الجيدة للمكامن.
- يجب على الجزائر التفكير الجاد في مرحلة ما بعد البترول وتأمين موارد مالية في حالة نضوب المحروقات، فقد أصبح هذا ضرورة حتمية حتى لا تجد نفسها في وضع قد يعيدها إلى حالتها المدينة أين عانت من تبعات الديون لسنوات طويلة، ولا يتم ذلك إلا من خلال توجيه الجهود نحو تطوير المصادر المتجددة خاصة وأنها تتوفر على إمكانات هائلة.
- رفع نسبة تمويل الجباية البترولية لمشاريع الطاقات المتجددة تحضيرا لها كي تكون بديلا للمحروقات في تمويل الاقتصاد، وهذا قبل نضوب البترول وانتهاء عهد تصدر صادرات المحروقات قائمة الصادرات.
- استغلال حالة الوفرة المالية التي تشهدها الجزائر لترقية باقي القطاعات خارج المحروقات خاصة كل من قطاعي الفلاحة والسياحة.

آفاق البحث:

سنورد بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

- الجباية البترولية ودورها في تطور الإنفاق العمومي في الجزائر.
- استغلال الطاقات المتجددة كبديل للطاقات الناضبة في تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر.
- استغلال حالة الوفرة المالية التي تشهدها الجزائر لتنمية القطاعات خارج المحروقات.

وأملنا في الأخير أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وفي معالجته سائلين من المولى عز وجل التوفيق والله المستعان.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الشكر

الإهداء

المقدمة العامة **01**

الفصل الأول: قطاع المحروقات في الجزائر: تاريخه، إمكانياته والاستثمار فيه

تمهيد **08**

المبحث الأول: ماهية المحروقات في الجزائر **09**

المطلب الأول: تعريف المحروقات ومراحل صناعتها **09**

1– تعريف المحروقات **09**

2– مراحل صناعة المحروقات **10**

المطلب الثاني: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر **12**

1– اكتشاف المحروقات في الجزائر **12**

2– إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك **13**

3– تأميم المحروقات **14**

4– السياسة البترولية بعد التأميم **16**

5– الانضمام إلى الأوبك **17**

المطلب الثالث: إمكانيات الجزائر في مجال المحروقات والطاقات المتجددة **18**

1– إمكانيات الجزائر في مجال المحروقات **18**

2– إمكانيات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة **23**

المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع المحروقات بالجزائر **25**

المطلب الأول: الجانب القانوني للاستثمار في قطاع المحروقات **25**

1– القانون رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19 ..... **25**

2– القانون رقم 21/91 المؤرخ في 1991/12/04 ..... **26**

3– القانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 ..... **27**

4– القانون رقم 10/06 المؤرخ في 2006/07/29 ..... **28**

المطلب الثاني: أسباب تبني الجزائر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات **28**

1– أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد **28**

2– هشاشة الاقتصاد والتأثر بالأزمات **29**

3– دور الشراكة في تقديم الدعم المادي ونقل التكنولوجيا **30**
المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات **30**
1– المكاسب المحققة **30**
2– خطر فقدان السيطرة على قطاع المحروقات **35**
خلاصة الفصل **38**
الفصل الثاني: الجباية البترولية في الجزائر
تمهيد **40**
المبحث الأول: عموميات حول الجباية المتأتية من قطاع المحروقات **41**
المطلب الأول: تعريف الجباية البترولية وأنواعها **41**
1– تعريف الجباية البترولية **41**
2– أنواع الجباية البترولية **41**
المطلب الثاني: الجانب التشريعي للجباية البترولية **44**
1– قانون البترول الصحراوي **44**
2– الأمر رقم 24/71 المؤرخ في 1971/04/12 **45**
3– القانون رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19 **46**
4– القانون رقم 21/91 المؤرخ في 1991/12/04 **48**
5– القانون 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 **50**
6– القانون 10/06 المؤرخ في 2006/07/29 **50**
المطلب الثالث: مكونات الجباية البترولية **51**
1– رسم مساحي **51**
2– الإتاوة **52**
3– رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية **54**
4– ضرائب أخرى **56**
5– الإعفاءات الجبائية **57**
المبحث الثاني: تطور إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات والعوامل المؤثرة في تقلباتها **58**
المطلب الأول: تطور إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات **58**

المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات 62
1- تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي 62
2- تأثير تقلبات سعر صرف الدينار بالدولار على الحصيلة الفعلية للجباية البترولية 64
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على إيرادات الجباية المتأتية من قطاع المحروقات 65
خلاصة الفصل 68
الفصل الثالث: مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد وعلاقتها بتطور استثمار المحروقات
تمهيد 70
المبحث الأول: مساهمة الجباية البترولية في الاقتصاد 71
المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة 71
المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد 73
1- دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد 73
2- ماهية صندوق ضبط الموارد 74
3- وضعية صندوق ضبط الموارد 75
المطلب الثالث: مساهمة الجباية البترولية في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة 79
1- الصندوق الوطني للطاقات المتجددة 79
2- المشاريع المنجزة والتي هي طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة 79
3- آفاق الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة 80
المبحث الثاني: قطاع المحروقات (واقع وآفاق) 82
المطلب الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر 82
1- وضعية حقول البترول والغاز 83
2- الآبار المكتشفة 84
3- إنتاج المحروقات 85
المطلب الثاني: تطور استثمار المحروقات 87
1- علاقة الجباية البترولية بتطور استثمار المحروقات 87

2- تطور استثمار المحروقات وعلاقته بتطور كل من الاكتشافات وإنتاج المحروقات..... **91**

المطلب الثالث: مشاريع الاستثمار في قطاع المحروقات وآفاقه **92**

1- مشاريع موجهة للاستثمار في قطاع المحروقات **92**

2- المشاريع قيد الإنجاز **95**

3- مشاريع سوناطراك خارج قطاع المحروقات **95**

4- آفاق الاستثمار في مجال المحروقات للفترة ما بين 2012- 2016 **96**

خلاصة الفصل **98**

الخاتمة العامة **100**

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المراجع

قائمة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول

	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	01-01	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري	22
02	02-01	مداخيل الجزائر خلال الفترة 2000-2012	32
03	03-01	تطور احتياطي الصرف مقارنة مع تطور كل من مداخيل صادرات المحروقات والمتوسط السنوي لسعر البرميل من البترول في الفترة 2000-2012	34
04	01-02	طريقة دفع الرسم المسحي	52
05	02-02	معدلات الإتاوة لكميات المحروقات المحددة على أساس معدل شهري	54
06	03-02	النسب المحددة للرسم على الدخل البترولي	55
07	04-02	تطور حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة 1986-1999	59
08	05-02	تطور الحصيلة الفعلية للجباية البترولية خلال الفترة 2000-2012	61
09	06-02	تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال فترة 2000-2012	63
10	07-02	مقارنة بين الحصيلة الفعلية للجباية البترولية المقيمة بالدينار ونظيرتها المقيمة بالدولار في الفترة 2000-2012	64
11	08-02	تأثير أسعار البترول على الحصيلة الفعلية للجباية البترولية المقيمة بالدينار الجزائري في الفترة 2000-2012	66
12	01-03	نسبة إيرادات الجباية البترولية من إجمالي إيرادات الميزانية العامة في الفترة 2000-2012	71
13	02-03	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2006	76
14	03-03	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2007-2012	77
15	04-03	الحقول المستغلة من طرف سوناطراك وشركائها	83

16	05-03	الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك وشركائها في الفترة 2000-2012	84
17	06-03	إنتاج المحروقات من طرف سوناطراك وشركائها في الفترة 2000-2012	86
18	07-03	تطور المبالغ الإجمالية لاستثمار المحروقات مقارنة بتطور إيرادات الجباية البترولية في الفترة 2000-2012	88
19	08-03	تطور استثمار سوناطراك وعلاقته بتطور كل من الاكتشافات وإنتاج المحروقات خلال الفترة 2000-2012	91

قائمة الأشكال

	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	01-01	مداخيل الجزائر خلال الفترة (2000-2012)	33
02	02-01	تطور احتياطي الصرف في الفترة (2000- 2012)	35
03	01-02	تطور حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (1986-1999)	60
04	02-02	تطور حصيلة الفعلية للجباية البترولية خلال الفترة (2000-2012)	62
05	01-03	تطور إيرادات الميزانية العامة وإيرادات الجباية البترولية في الفترة (2000-2012)	73
06	02-03	رصيد صندوق ضبط الموارد في نهاية كل سنة	78
07	03-03	الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك وشركائها في الفترة 2000-2012	85
08	04-03	إنتاج المحروقات من طرف سوناطراك وشركائها في الفترة 2000-2012	87
09	05-03	تطور المبالغ الإجمالية لاستثمار المحروقات مقارنة بتطور إيرادات الجباية البترولية في الفترة 2000-2012	90

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

- **الكتب باللغة العربية**

01- بلعيد عبد السلام ، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال** ، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر ، 1990.

02- د. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 2000.

03- عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار–الأنشطة العادية وقطاع المحروقات–**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

04- كامل بكري، والآخرون، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية،بيروت– لبنان، 1989.

05- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

06– محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية – مصر، 1998، ص 136.

07- د. يسرى محمد أبو العلا ، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

08- د. يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

09- يلس شاوش بشير، **المالية العامة – المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري–** ، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 2007.

- **الكتب باللغة الأجنبية**

01- Mohamed Nasser thabet, **le secteur des Hudrocarbures et le developpemebt de l' ALGERIE**, ENAL, 1989.

02- Rabah MAHIOUT, **Le Pétrole algérien**, ENAP, Alger, 1974.

المذكرات

01- بن عمور سمير ، **إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية دولة**،(رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال- سعد دحلب)، البليدة، 2005-2006.

02- بوعشير مريم، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة**، (رسالة ماجستير تخصص تحليل واستشراف اقتصادي- جامعة منتوري)، قسنطينة، 2010- 2011.

03- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 2005-2006.

04- قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري فترة 1988- 1995**، (أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية - جامعة الجزائر)، الجزائر، أفريل 1995.

05- قويدري قوشيح بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، (رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية-جامعة حسيبة بن بوعلي)، الشلف، 2008-2009.

06- كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 2003- 2004.

07- لعجال لعمرية، **الغاز الطبيعي وإستراتيجية استغلاله في الجزائر: واقع وآفاق**،(رسالة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية- جامعة الحاج لخضر)، باتنة، 2003-2004.

08- مقليد عيسى، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، (رسالة ماجستيرتخصص اقتصاد وتنمية جامعة الحاج لخضر)، باتنة، 2007-2008.

09- منصوري عبد الله، **السياسة النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات –حالة اقتصاد صغير مفتوح–** (أطروحة دكتوراه تخصص نقد، مالية وبنك – جامعة الجزائر)، 2005-2006.

10- نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة– ولاية تيارت–**، (رسالة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة- جامعة أبي بكر بلقايد)، تلمسان، 2011-2012.

الوثائق الرسمية:

01- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 29 ذو الحجة 1390 الموافق لـ 25 فيفري 1971، العدد 17.

02- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 17 صفر 1391 الموافق لـ 13 أفريل 1971، العدد 30.

03- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 21 ذو الحجة 1406 الموافق لـ 20 جويلية 1986، العدد 34.

04- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 30 جمادى الأولى 1412 الموافق لـ 07 ديسمبر 1991، العدد 63.

05- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 12 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 19 جويلية 2005، العدد 50.

06- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 04 رجب 1427 الموافق لـ 30 جويلية 2006، العدد 48.

الدوريات والمجلات

01- آيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، **مجلة الباحث**، العدد 09، جامعة ورقلة – الجزائر، 2011.

02- برجي نسرين، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 31، 2012.

03- جريدة الخبر اليومية، السنة 23، العدد 6884، 2012/11/04.

الملتقيات

01- بوفليح نبيل، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر العالمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس – سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008.

التقارير

01- دليل الإستثمار في الجزائر ، سنة 2006.

02- التقارير السنوية لسوناطراك، للسنوات من 2000 إلى غاية 2012.

03- قوانين المالية للسنوات من 1999 إلى 2011.

المواقع الإلكترونية

01- www.sonatrach-dz.com
02- WWW.ONS.DZ
03- www.banc-of-Algeria.dz
04- http: //demol.kdconcept.net/sonatrach-web/ar/aval.html
05- http: //portail.cder.dz/ar/spip.php?article740
06- http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables
07- http: //www. sonatrach.com/ar/interview-moudjahid.html
08- http: //www.alg4.com/vd/index.php?